

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY

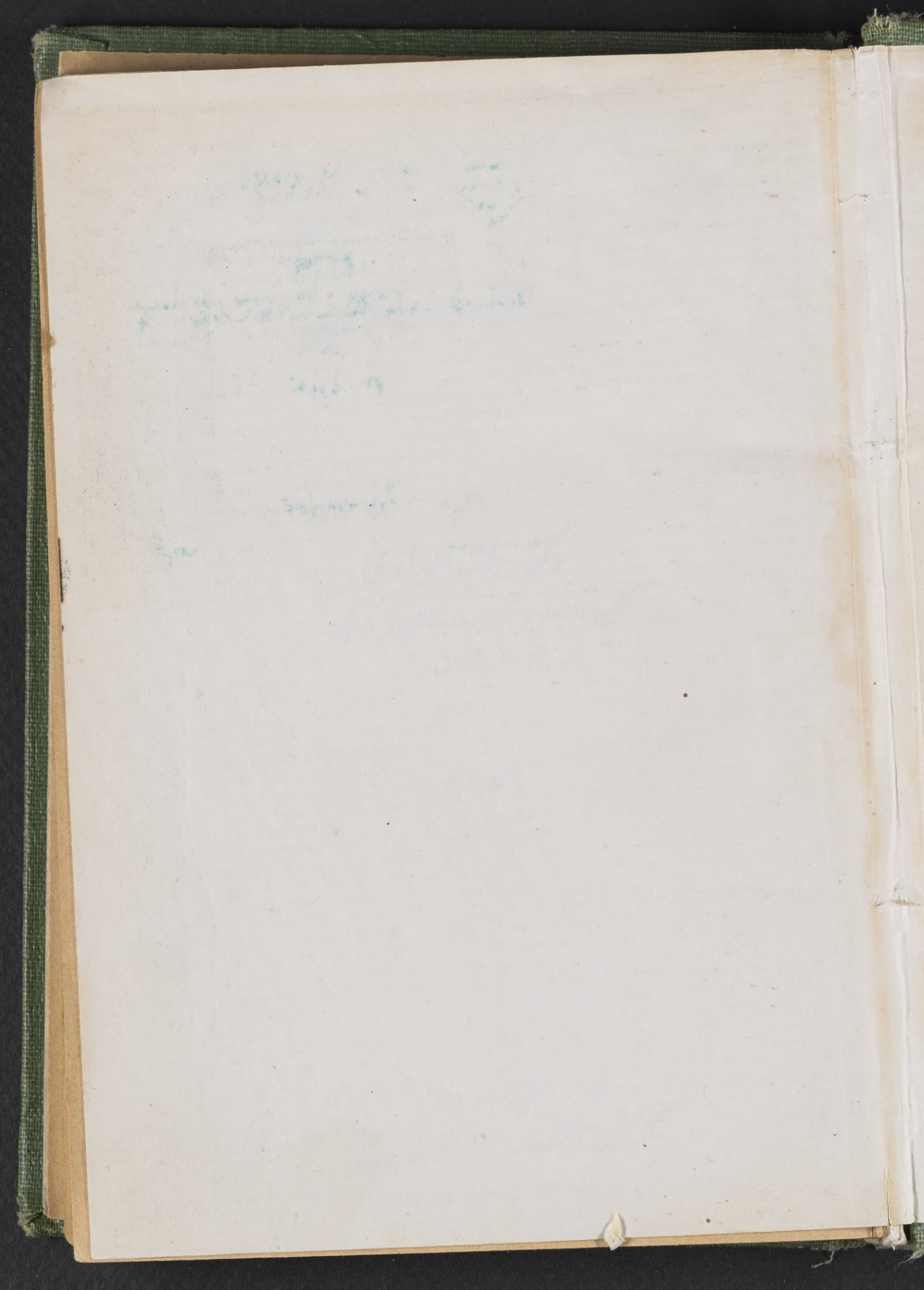


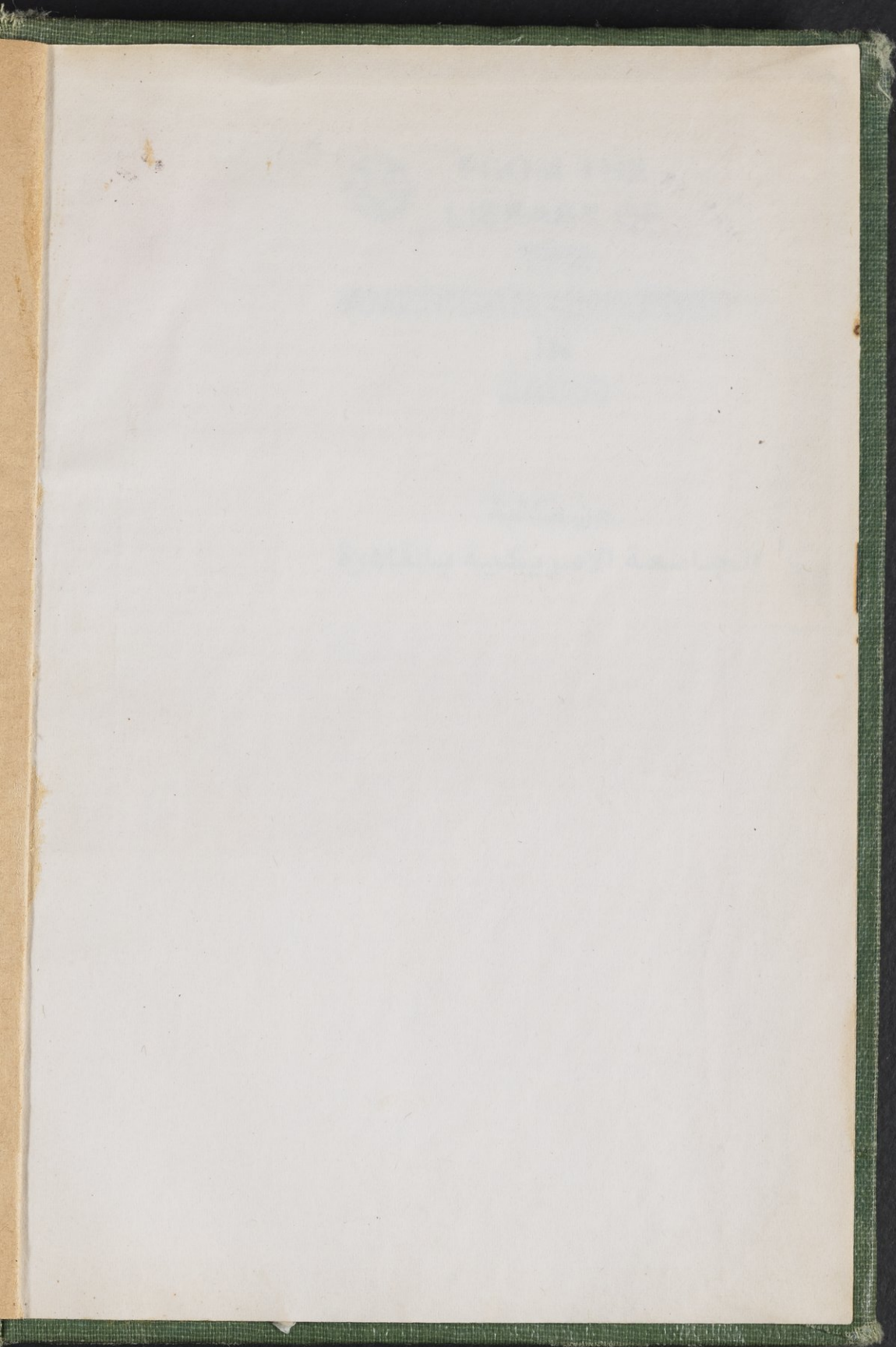
3 8534 01001 2908



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة





حَقِيقَةُ الْإِنْفِلَابِ الْأَخِيرِ فِي مِصْرَ

DT
107.83
B295
1952

بقلم

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول
الطبعة الأولى

أو

١٩٥٢

الثنى ١٥

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

OCLC
43058929

962

B231

Mck.

B12535618

13924242

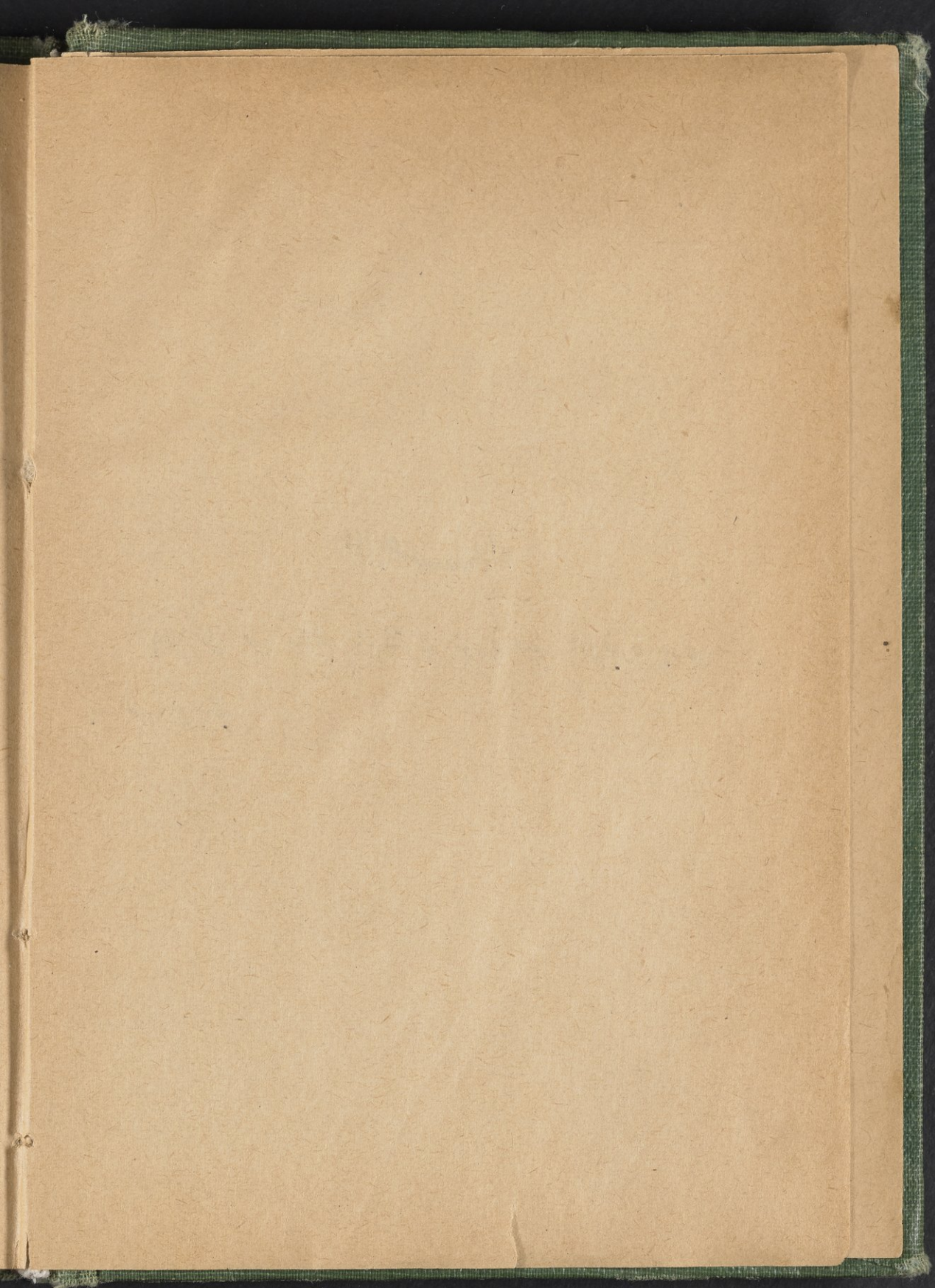
97C, 9

Z. 4

30910

الاهداء

إلى كل من ساهم في نشوب ثورة مصر الأخيرة بيده ، أو
بلسانه ، أو بقلبه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كله لا بد منها ..

صديقى الفارى ..

إن جوهر هذا الكتاب الذى أقدمه إليك اليوم كان يستهدف غرضاً ثم صار إلى غرض آخر ، فكان التحول ثورة هو وليد هذه الثورة .
ففى أواسط العام الماضى خطر لى أن أعرض لصفحات من تطور مصر الحديث أو على وجه التحديد منذ ختام الحرب العالمية الأولى ، ذلك أنى كنت ألمس أن طائفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت فى طريق التجمع والتبلور حتى تصل بنا إلى النهاية المقررة وهى نشوب ثورة تستهدف الخلاص من الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع الزراعى ، ودعم الحياة الدستورية الصحيحة التى تقوم على مبدأ سيادة الأمة ، والحد من طغيان العناصر الاحتكارية ، وتطهير الحياة العامة من عناصر الفساد ؛ حتى يتسنى للبلاد أن تواصل سيرها المتقدم .
وأخذت فى جمع المواد والبيانات اللازمة وإعدادها على أن يكون عرضها وتفسيرها وتحليلها بما يتيح الظروف القائمة حينذاك وإمكانيات الكتابة دون خروج على جوهر الفكرة . وأقدمت مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ ، فكان ذلك مظهر آبدئ انطلاق الطاقة الثورية المكبوتة طويلاً ، فزاد ذلك من تصميمى على المضى فى إخراج هذا البحث ؛ وفعلاً رحت أكتب بعض فصول منه .
وفجأة دبرت العناصر المعادية للشعب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير

الماضى ، وبادرت إلى إعلان الأحكام العرفية وتطبيقها فى عنف ؛ فأودعت المواد التى جمعت والصفحات التى كتبت أحد أدراج مكتبى ، انتظاراً لوقت يسمح بالإفراج عنها من محبسها .

ونجاة أيضاً قام الجيش المصرى بثورته يوم ٢٣ يولييه ، ولم تمض أيام معدودات حتى حققت أول هدف لها حين تنازل الملك السابق عن العرش وغادر البلاد ؛ ولقى ذلك الانفجار التأييد الشعبى الشامل لأن أهدافه التى أعلنها مرآة صادقة لما كان يجيش فى نفوس الناس من آمال وغايات ، تتصل بالقضية القومية والأوضاع الداخلية .

ومضت الأيام تلوى فى طريقها ، وهنا رحت أفكر فى ضرورة إخراج البحث الذى بدأت من قبل ، لأحاول فيه أن أوضح الأسباب التى تكمن وراء تلك الثورة ، فعدت إلى أوراقى من جديد وبدأت العمل ، ولكن الظروف اليوم غيرها بالأمس ، بما أتاح إلى الفرصة لى أعرض فى وضوح أشياء ومسائل ، كان العهد الماضى يحول دونها أو دون صراحة الخوض فيها ، بطبيعة الحال .

وأثناء قيامى بالكتابة صدر كتاب « فاروق ... ملكاً ! » للأستاذ أحمد بهاء الدين ، وقد تميز بدقة التحليل وعمق الفكرة ووفرة المعلومات ، فوفر على جهداً كبيراً كان لا بد أن أبذله فى نواح معينة وإن كانت متعددة . فيلاحظ قارئ كتابى هذا أنى لم أعرض إلا فى سطور قليلة جداً لحياة الملك السابق الشخصية أو تصرفات رجال حاشيته والمقربين إليه ، ولم أتناول قضية الأسلحة والذخائر الفاسدة إلا بقدر ، وهذا كله أذكره كمثال واحد فقط يدل على الجهد الذى وفره على الأستاذ بهاء الدين .

وليس غريباً على أن أحاول تفسير تلك الأحداث التي بدأت في أواخر يولييه الماضي ، فقد سبق لي أن كتبت عن اليمين عقب مقتل ملكها الإمام يحيى ، وعالجت مشروع سوريا الكبرى حين اشتدت الضجة بشأنه ، ونشرت بحثاً عن مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط إثر تقديم المقترحات الرباعية إلى مصر التي رفضتها ، وآخر عن الكتلة الإسلامية لما جرت الألسنة بصددتها . وغاية ما أرجوه من هذه الصفحات التي أنشرها من وقت لآخر ، وفي المناسبات بصفة خاصة ، أن أوضح وجهة نظري في بعض ما يعرض للعالم العربي - بوجه عام - من مشكلات ، كي أثير الاهتمام بها والكتابة في موضوعها من جانب من هم أقدر على ذلك مني وأوفر كفاية ، وبذلك يتسنى إلقاء الأضواء الكافية عليها .

صديقى الفارسى :

هذه قصة الكتاب الذى أضعه اليوم بين يديك ، وقد حاولت أن أشرح فيه لماذا كان قيام ثورة في مصر ضرورة اجتماعية . . ولست أزعم مطلقاً أن رأى الذى أبديه هو الصواب ، ولكن حسبي أنى أحاول الاجتهاد فى كل ما أكتب وباب الاجتهاد مفتوح أمام الجميع . والله ولى التوفيق إلى ما فيه خير الجماعة الإنسانية .

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول

من أخيك

راشد البراوى

١٦ أكتوبر ١٩٥٢

مشكلات اليوم يعالجها :

« الدكتور راسم البراوى »
فى أبحاثه الأخيرة

أولاً :

مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية) ١٠
وهى تحليل لأكبر مؤامرة استعمارية على الشعوب العربية

ثانياً :

٨
الكتلة الإسلامية
كلمة حق يراد بها باطل

ثالثاً :

٥ EGYPT, BRITAIN AND THE SUDAN (بالإنجليزية)
(كيف تحل المشكلة السودانية)

تقديم

ننصح القارئ العربى بمراجعة الكتب التى نشرنا أسماءها فى ظهر
غلاف هذا البحث ، وكلها للدكتور راسم البراوى ، فهى ذخيرة
للكتبة العربية

وتسبب المرتشون في هزيمتنا في حرب فلسطين .

« وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمرهم إما جاهل أو خائن أو فاسد ، حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

« أما من رأينا إعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب ، وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية .

« وأنتهز هذه الفرصة وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر ، وإن أي عمل من هذا القبيل يقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

« وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم والله ولي التوفيق . »

وأخذت الإذاعة المصرية تتلو البيان في فترات متقاربة ، واستمعت إليه مصر من أقصاها إلى أقصاها ، يتجاذبها عاملان : عامل الرجاء في نجاح الثورة كي تحقق أهدافها من حيث إقامة حياة كريمة ، وعامل الإشفاق عليها في الحادث الأول من نوعه . وتتابعت الساعات ، الواحدة تلو الأخرى ، كأنها الدهور ،

ترجع الشعور الأول ... إذن ، وحقاً ، لقد بدأت الثورة على يد الجيش المعبر
عن إرادة الأمة .

وراح الناس لدى سماعهم البيانات والأبناء يسأل بعضهم بعضاً : ومن
هو « محمد نجيب » هذا الذى يعتزم تطهير البلاد من الفساد والرشوة والخيانة
والجهل ، وطلعت جريدة « المصرى » تقدم هذه المعلومات الأولية الموجزة :

« هو من مواليد السودان فقد ولد فى الخرطوم فى ٢٠/٢/١٩٠١ وهو
سليل أسرة عسكرية عريقة وحاصل على إجازة الحقوق ودبلوم الدراسات
العليا للكتوراه فى الاقتصاد السياسى والقانون الخاص ، وكان يقضى أوقات
فراغه وهو ضابط صغير فى دراسة القانون حتى نال إجازته .

« وكان من ضباط الرعيل الأول الذين كان شعارهم العلم والعمل حيث
حصل عزته على شهادة أركان حرب . واشترك فى حرب فلسطين وجرح
ثلاث مرات .

« وعمل عزته قائداً للواء الثانى ثم قائداً للواء الرابع . وكانت أهم المعارك
التي خاضها معركة « التبة » ٨٦ فى دير البلح إذ أصيب برصاصة اخترقت
صدره من أسفل القلب ونفذت من الظهر ، ومنح عزته نجمة فؤاد الأول
العسكرية مكافأة له على هذه المعركة بالذات . وانتخب لأول مرة رئيساً لمجلس
إدارة نادى ضباط الجيش وكان أعضاء مجلس الإدارة يعينون سنوياً ، إلى أن
صدر الأمر الملكى الكريم بإعادة انتخاب أعضاء مجلس إدارة هذا النادى
وكان ذلك فى العام الماضى ، فنال سعادة اللواء نجيب بك أغلبية ساحقة .

« انتخب سعادته لأول مرة رئيساً للجمعية مشوهى الحرب فعمل على
تحقيق فكريتها وبذل من وقته الكثير فى سبيل أداء رسالتها ، وهو كاتب

ممتاز وكثيراً ما كان يغذى المجلات العسكرية في شتى النواحي . وهو متزوج وله أربع بنات وولدان ، وهو مستقيم السيرة ومحبوب من الجميع .

« وقد تخرج في الكلية الحربية الملكية في ١٩١٨/١/٢٣ ورقى إلى رتبة ملازم أول في ١٩٢٤/٧/١ وإلى رتبة اليوزباشى في ١٩٣١/١٢/١ وإلى رتبة الصاغ في ١٩٣٨/٥/٦ وإلى رتبة البكباشى في ١٩٤٠/٦/٢٥ وإلى رتبة القائمقام في ١٩٤٤/٦/١ وإلى رتبة الأميرالاي في ١٩٤٨/٣/١ وإلى رتبة اللواء في ١٩٥٠/١٢/٩ » .

لقد كانت إصابة الرجل خطيرة وقاتلة ، وكان من اليسير أن تقضى عليه بل لقد خيل إلى بعض رفاقه حينذاك أن الأمر كذلك ، ولكن الأقدار كانت تحتفظ به لأمر ما... لقد حاول كليف الشاب الانجليزى الخلاص من حياته أكثر من مرة فأخفق ، فعلق على ذلك ، كما حدثنا مؤرخه لورد ما كولاى ، بأن الأقدار ربما تحتفظ به لأمر عظيم ، وتحقق ذلك إذ وضع أساس امبراطورية انجلترا فى الهند ... حقا ، ما أعجب الزمن فهو ينفذ إرادته — على حد قول الشاعر ملتن — بوسائل كثيرة .

انطلقت الثورة من عقالها معبرة عن السخط الذى كانت تمتلىء به نفوس الشعب بكافة طبقاته وطوائفه وهيئاته ، ولم يمض قليل من الوقت حتى كانت قد آمنت سيطرتها على العاصمة . ولما سرت الأنباء عن طريق الإذاعة ووضع ذلك النجاح بادرت قوات الجيش المعسكرة فى الجهات المختلفة من البلاد إلى إعلان انضمامها إلى زملائهم بالقاهرة ومشاركتهم أهدافهم . أما الشعب فكان موقفه رائعا ، وتجلي تأييده بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولماذا ؟ لأنه ضاق ذرعا بدسائس الاستعمار والفساد والحيانة والعدوان على الدستور والحريات ، فجاءت

الثورة تعلن العزم على إزالة تلك الآفات وتعد باحترام الدستور . لقد أيد الشعب الثورة لأنه أحس أنها تعبير عن آلامه وآماله .

وأسقط في يد وزارة نجيب الهلالي فرفعت استقالتها ، وخلفتها وزارة على ماهر الذي اختاره الجيش ، ولكن الرجل أبى أن يقبل المنصب إلا إذا كلف بذلك من صاحب السلطة الشرعية ، أى من الرجل الذى لم يحترم مطلقاً أية سلطة شرعية فى البلاد طيلة عهده بالحكم . وأسرع الجيش يتقدم بمطلب آخر ينحصر فى ابعاد رجال الحاشية : الياس اندراوس وكريم ثابت وحلمى حسين وحسن عاكف ومحمد حسن ، فنزل الملك على الطلب مرغماً بطبيعة الحال . وحين سافر على ماهر إلى الاسكندرية لهذا الغرض كانت قوة من الجيش فى طريقها إلى هناك بدعوى الاستعداد ، واشعار الانجليز بأنهم لا يقبلون أى تدخل « (١) » .

ووقف الناس حيارى لا يدرون من أمرهم شيئاً .. هل اكتفى الجيش بما طلب ، أم أن له اهدافاً أعمق من ذلك ؟ وقبيل السادسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يوليه أخذت محطة الاذاعة المصرية تردد أنها ستذيع بيانها ما فى السادسة وتكرر الاعلان أو النذير . واجتمع الناس حيث يوجد مذيع ، كل منهم يحاول أن يستشف المستقبل ، فلما دنت اللحظة الحاسمة راح المذيع يقول :
« من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك .

إنه نظراً لما لاقتة البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيبكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد

(١) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكاً ، ص ١٤٣ .

ساءت سمعة مصريين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة ومساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى من أثرى وجفر من جفر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم :

لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢ والزابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه .

والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج » .

ذلكم هو الانذار ، والحق أنه لو وثيقة اتهم جامعة شاملة .

إن الجيش ، الممثل لقوة الشعب ، يطالب الملك بالتنازل عن العرش ومغادرة البلاد لأنه : أهدر الدستور والحريات والحرمات واستباح الأموال ،

وتسبب في إعلان حرب فلسطين وفي النكبات التي ترتبت على المغامرة ، وتدخل في السلطة القضائية ،

وجعل النفوذ والسلطان في أيدي الخونة والمرتشين ،

واستغل سطوته في الاتراء على حساب الشعب الجائع الفقير .

واستمع الناس جميعا إلى الانذار فزاد تأييدهم وحماستهم للثورة ، فهي لم
تكتف في بيانها الأول بإعلان الحرص على الدستور ، بل إنها التطلب إلى الملك
النزول عن العرش والخروج من البلاد لأن هذا كله هو « رغبة الشعب » .
إذن فالثورة من الشعب وإليه .

وفي الأجل المضروب وهو الساعة السادسة تحركت السفينة التي تحمل
خارج مصر رمز الطغيان والفساد والعدوان بكل سبيل . . لقد كان شارل
الأول متمسكا بنظرية الحق المقدس للملوك ، فثار الشعب الإنجليزي ضده وأعدمه
مثبتا أن الملوك إنما يستمدون كيانهم من الأمة وأنه لا بقاء لهم إلا برضاها وإرادتها .
وكان فاروق يعتقد أن العرش والحكم حق له موروث ، فجاء عزله هزيمة لتلك
الفكرة الخاطئة ، واثباتا أن العرش والحكم وليد إرادة الأمة . . إن الشعوب
قد تصبر على الأذى ، ولكن للصبر حداً ونهاية .

ولكن ، هل كان فاروق يدفع ثمن أخطائه وحدها ؟ لا : لقد كان
يدفع ثمن استهتار سعيد ، واسراف اسماعيل ، واستعانة توفيق بالانجليز ،
واستبداد فؤاد ، إلى جانب أخطائه وآثامه . . وهذا هو منطق التاريخ ،
فقد دفع لويس السادس عشر بعنقه ثمن الأخطاء التي ارتكبها أسلافه والمظالم
التي أوقعوها بالشعب الفرنسي ، وشتان بين لويس السادس عشر وفاروق
الأول ملك مصر في عهد مضى !

وهنا لا يسعنا قبل ختام هذا الفصل إلا أن نشير إلى طائفة من الأسئلة
طافت بأذهان الناس إثر نشوب الثورة وبعد نجاحها ، وتناقلوها فيما بينهم .

هل كان خروج الملك مقررًا !

لقد كان المطلب الأول للجيش اقالة وزارة نجيب الهلالي وتأليف أخرى برياسة على ماهر ، وأعقب ذلك في اليوم التالي الاصرار على إبعاد رجال الحاشية ممن كانوا موضع الانهام ، وأخيرا أُنذر الملك بضرورة التنازل عن العرش ومغادرة البلاد . فهل كان المطلب الأخير الذي تضمنه الانذار مقررًا من قبل ؟ والجواب هنا يتصل بجوهر ذلك الانقلاب . فلو أننا نظرنا اليه على أن مجرد حركة عسكرية ذات أهداف محدودة وضيقة النطاق لكان في الامكان ترك الملك السابق على عرشه ، أو على الأقل كان يجوز القول بأن قرار خروج الملك من العرش والبلاد أمر طرأ بعد أن ثبت نجاح الثورة ، أى أنه كان وليد الساعة . ولكن الشيء الثابت ، على ما سنوضح في الفصول التالية وعلى ضوء الأعمال التي حققتها الثورة ، أنها كانت ثورة شاملة على الأوضاع السائدة من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، بقصد تغييرها واحلال غيرها مما هو أكثر اتفقا مع روح العصر وأهداف الجماعة . فمن بيانات الثورة المتعددة ، ومن أعمالها بعد نجاحها ، نعلم أنها كانت تستهدف احترام الحياة الدستورية نصا ومعنى ، والقضاء على الفساد الذي شمل الحياة العامة ، وتحطيم الاقطاع الزراعى ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، ورعاية مصالح الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل . وتحقيق أهداف البلاد القومية . وكان الملك رمزاً لكل هذه الأوضاع التي يراد هدمها أو تغييرها أو تعديلها ، واذن فمن الطبيعي أن تتجه أول ما تتجه نحوه لابعاده عن حياة البلاد ؛ ولنضرب أمثلة قلائل . . هل كان يمكن مثلاً أن يصدر قانون تحديد الملكية الزراعية في ظل الملك وهو أكبر اقطاعى في البلاد ؟ وهل كان في الامكان توفير نظام

ديمقراطي سليم وهو الذي عبث بالدستور من مختلف نواحيه ؟ بل هل كان في المستطاع إلغاء الألقاب المدنية وهو الذي كان يتخذها وسيلة لتجميع الأنصار حوله ؟ الجواب بالنفي على وجه التأكيد .

وأكثر من هذا لقد كانت الثورة تعبيراً عن تعارض بين نظريتين أو فلسفتين في الحكم ، الأولى يمثلها الملك وهي أنه يستمد سلطانه بطريق القهر والغلبة والميراث ، والثانية أن الأمة مصدر جميع السلطات ، فكان لا بد من أن يرغم الملك على النزول عن العرش حتى يثبت عملياً وبصورة لا تقبل الريب تفوق النظرية الثانية . كان لا بد من القاء درس ، وهو أن الأمة لها الحق وتستطيع أن تنحى رئيس الدولة أو الحاكم إذا أخل بواجبات وظيفته وعارض إرادتها ، وأن تولى شخصاً آخر مكانه . وعلى ضوء هذين الاعتبارين اللذين أشرنا إليهما تصرفت الثورات التاريخية المختلفة . فثورة كرمويل قبيل انتصاف القرن السابع عشر انتهت بمحاكمة شارل الأول وإعدامه . و ثورة سنة ١٦٨٨ في إنجلترا أيضاً أطاحت بالملك جيمس الثاني ووضعت ولیم الثالث مكانه على العرش . والثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر أزال ملكية البوربون ، وكذلك فعلت ثورة فبراير سنة ١٩١٧ في روسيا بالنسبة إلى القيصر . لقد كنا نؤمن منذ نشوب ثورة ٢٣ يولييه في مصر وبعد أن تأكد نجاحها أنها لا يمكن أن تدع فاروقاً على عرشه وكنا في إيماننا هذا نستند إلى منطق التاريخ وهو مرشد في أحكامه . ولماذا أيضاً ؟ لأننا كنا نلمس من سنوات أن الثورة تنمو بسرعة في التربة المصرية وأنها أن وقعت فسيكون الملك هدفها الأول . أما وقد نشبت على يد الجيش الممثل لقوة وإرادة ورغبة الشعب ، فقد تقرر — في رأينا — مصير الرجل ، لأن ذلك كان في الواقع ضرورة اجتماعية وتاريخية : وها هو محمد نجيب نفسه يقول أن جمعية الضباط الأحرار كان هدفها « القضاء على الملك نفسه ووضع حد لعهد » (البلاغ عدد ٩٥١٠

بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢)

ولكن الثورة لم تفضح عن هذه النية وتركت الناس حيارى من أمرها ،
ولقد أحسنت بهذا التكتيم الذى التزمته وبالرغم من النصائح التى أبدتها
البعض لقادتها!!

إنها كانت تريد أولاً أن تسيطر على البلاد تماماً قبل أن تضرب ضربتها ،
وتخشى إذا هى أفصححت عما فى نفسها أن تتاح الفرصة للملك السابق فيقاوم
أو يهرب ، ومن يدرى لعله كان يحاول إعادة تمثيل الرواية التى وضعها ومثلها
توفيق من قبل وكانت خاتمها الاحتلال البريطانى .

ثم ، لنفرض أنهم أبقوه ، فمن الواضح أنه بعد زمن قد يستخدم أساليب
التفرقة فينفذ منها ويحطم رجال الثورة . الحق . أنه كان من الضرورى عزل
الملك ابقاء على حياة رجال الثورة .

اختيار علي ماهر واخفاؤه الرجل :

ننتقل الآن إلى السؤال الثانى الذى ظل الناس يرددونه ويختلفون فى
الإجابة عليه طيلة الأيام السبعة والأربعين يوماً التى أعقبت بدء الانقلاب ،
إلى أن جاءهم الرد الحاسم والقاطع حين تألفت وزارة جديدة برئاسة اللواء
اركان حرب محمدنجيب ، وكان من أولى التشريعات التى سارعت إلى إصدارها
« قانون الإصلاح الزراعى » الذى يعد من أخطر مظاهر التقدم فى مصر
فى العصر الحديث .

ونعود إلى السؤال : هل كانت الثورة موفقة فى اختيار علي ماهر رئيساً
للوزارة ؟ .

الجواب نعم ولا ... نعم بالنسبة إلى الأجل القصير جداً ، ولا... فى حالة
الأجل الطويل .

إننا لנأخذ على الثورة أنها بادرت إلى المطالبة بأن يتولى الرجل الوزارة

بعد الهلالي إذ أنه كان يتمتع بصفات معينة ربما تجعل منه أنسب رجل في ذلك الظرف الحرج . فالمعروف عنه أنه مستقل عن الأحزاب ، وسبق له أن لعب أدواراً انتقالية مماثلة فأظهر فيها مهارة وكفاية وأدى المهمة التي كانت تناط به . وتمتع على ماهر كذلك بسمة طيبة خلال الشهر الذي وقف فيه على رأس الحكومة إثر حوادث شهر يناير ، برغم الضغط عليه من جانب القصر ، واتخذ اجراءات تموينية تخفض سعر الكيوسين مثلاً مما جعل الناس تتوقع على يدي وزارته المزيد من الخير (١) وهو متصل بالقصر منذ أجيال ، أخلص في خدمة الملك فؤاد ، ولازم فاروق في أول عهده بالعرش ، فهو إذن قد يكون موضع الاطمئنان من ناحية الملك وهو في تلك الأزمة التي تواجهه

وعلاوة على هذا يخيّل لنا أن قادة الثورة وجدوا في على ماهر الأداة التي تخفي غرضهم الحقيقي وهو تنازل الملك ، ذلك أن وجوده على رأس الوزارة كفيل أن يبعد أية شبهة من حيث وجود نية أو تفكير من هذا القبيل ، وبعبارة أخرى رأوا أن وجوده يجعل السراى ترى فيه وقاية دون مطالب متطرفة فعلاً . وقبل على ماهر أن يدبر دفة السفينة خلال العاصفة أملاً أن يجنب البلاد هزات أو اضطرابات . ولكن ، من يدري ؟ لعله كذلك رأى الفرصة سانحة أمامه ليثأر لنفسه من رجال القصر الذي استغلوه بعد إقالة وزارة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، حتى إذا ما قوضوا لبانتهم تأمروا عليه وأخرجوه من الحكم ، أى أخرجوه حتى خرج .

وحقق على ماهر المهمة التي نيّطت به والتي انتهت في تمام الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يولييه ، وهنا كان من الخير أن يتنحى أو ينحى ، ذلك أن

(١) وطبعاً لم يعرف الناس أدواره السياسية فيما مضى ، مما سنوضحه في مواضعه .

عصر آ قد بدأ ، وهو عصر جديد في أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ، يتطلب زعيما مدينا مشبعا بها وعاملا على تحقيقها في قوة وحماس ، وما كان على ماهر بذلك الزعيم أو القائد ولأكثر من سبب . ونعتقد أنه لو كان يفهم طبيعة العوامل الجوهرية الشعبية التي ظلت تتجمع خلال السنوات الماضية حتى تولد عنها الانفجار ، لربما أدرك أهدافها الصحيحة واستطاع أن يحدد موقفه منها .

ويقول خصوم الرجل إنه كان يهدف بتمسكه بمنصبه أن يحول دون تطرف الثورة وأن يكبح جماح فلسفتها الإصلاحية ، وهنا يكون قد أخطأ في حق نفسه ، لأن هذه الثورة كانت تريد أمراً ولن تحيد عنه .. إنها كالعاصفة تريد أن تقتلع الأوضاع الفاسدة والعقبات ، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل الوقوف في وجه العاصفة ، وهي هنا الشعب والجيش .

ونحن نؤمن أن الرجل كانت تجيش نفسه دائماً بأمال تستهدف الإصلاح ، ولكنه الإصلاح الذي ينبعث من واقع الظروف القائمة في مصر خلال السبعين عاما الماضية .

وخلال تلك المدة الطويلة عاش الرجل وتبلورت فلسفته في ظل نظمها ، وهي نظم قائمة على طغيان الحكم الفردي ، سافراً كان أو مستتراً ، وعلى الإقطاع . ولا ريب أن سياسياً من هذا العصر لا يمكن أن يتفق مع فلسفة العهد الثوري الجديد . وعلى ماهر ليس بصغير السن وإنما هو رجل استهل العقد الثامن من عمره ، فهو وأمثاله ، لا في مصر وحدها بل في العالم ، قد تجاوزوا مرحلة التأثر بالثورات ، ومن هنا ينظرون إلى الجديد الحاسم والواسع النطاق نظرة الخوف والحذر ، ربما والعداء . والأمثلة على ما نقول وافرة ...

لقد أسرع إلى القضاء على بدع تصنيف الوزارة بالأسكندرية والسيارات
الحكومية ، وإلى إلغاء الرتب والألقاب المدنية . وهذا جميل ولكنه ليس
بالثورة . فلما تقدمت إليه هذه الثورة بمشروع الإصلاح الزراعي ، وهو من
صميم كيائها ، تردد كثيراً . قد يعزو البعض هذا التردد إلى تأثيره بالمصالح
التي سيعصف بها المشروع ، ولكننا نعتقد أن موقفه هذا متفق تماماً مع
البيئة التي عاش في ظلها أكثر من سبعين عاماً ورأى - كغيره - أن أوضاعها
طابعها الثبات .

ولهذا كله لم يكن على ماهر بالرجل الذي تعتمد عليه ثورة من هذا
القبيل ، على الأقل في الفترة الأولى من حياتها ولهذا سقط بعد أن عطل سير
التاريخ ٤٧ يوماً ، وللدقيقة قيمتها في مثل هذه العهود .

وأكثر من هذا لقد أعلنت الثورة أنها حريصة على الدستور ، فلما أذاع
بيانها عن السياسة الداخلية أغفل تحديد موعد للانتخابات ، فأساء إلى الثورة
إذ جعل البعض يتساءل ، ولكن قادتها أسرعوا فأصدروا بياناً يحددون فيه
موعد الانتخابات .

الفصل الثاني

هل كان احتمال تدخل أجنبي؟

لم يكذب يداع بيان اللواء محمد نجيب في صباح الأربعاء ويعرف أن الجيش قد قام بثورته التي يعبر فيها عن إرادة الشعب وانتفاضه على الأوضاع السائدة ، حتى برز إلى أذهان الكثيرين سؤال على أكبر قدر من الأهمية ، لما له من أثر في سير الحركة وطابعها وتطورها .

ماذا يكون موقف الدول الأجنبية ، أو إنجلترا أو الولايات المتحدة بصفة خاصة ، من الانقلاب ، وأي مراقب بعيد النظر كان يستطيع أن يدرك أن الأمر لن ينته إلا بنزول الملك عن العرش ؟ وبعبارة أخرى ، هل تقف القوات البريطانية الرابطة في منطقة قناة السويس موقف الحياد من تلك المسألة الداخلية ، أم تحاول التدخل باسم الاستقرار وبحجة حماية العرش أو وقاية المصالح الأجنبية ؟ إن الخشية من تدخل من هذا القبيل كانت تبعث عليها ذكريات عام ١٨٨٢ الذي اقترن بالاحتلال البريطاني ، وكذلك ذكرى الأحداث التي وقعت في القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وراح ضحية لها بعض الأرواح والممتلكات ، وهي الأحداث التي لم يكشف الستار عنها بصفة قاطعة حتى كتابة هذه السطور ، من حيث بواعثها ومدبريها وأهدافهم منها . وكان الخوف من احتمال أي تدخل ينتاب النفوس كلما طالعنها الصحف بأبناء الزيارات المتكررة التي قام بها الدبلوماسيون الأمريكيون والانجليز ، على وجه خاص ،

لرئيس الوزراء الجديد على ماهر . ولكن الثورة سارت في طريقها المرسوم ولم يأت مغرب يوم ٢٦ يولييه حتى كان الملك السابق قد وقع وثيقة التنازل عن العرش لولى عهده . وغادر البلاد ، ولم يقع تدخل بالمعنى المعروف ، ويبدو أن غاية ما حرص الدبلوماسيون الأمريكيون والإنجليز في مصر على التأكد منه ، هو الحصول على وعود من قادة الانقلاب بأن حياة الملك السابق لن تمس . وأن النظام الملكي لن يزال . والذي يعنينا الآن أن تحاول ، على ضوء المعلومات اليسيرة المعروفة حتى الآن ، مناقشة الأسباب التي حالت أو كان لا بد أن تحول دون إقدام أية دولة أجنبية على التدخل في الأمر .

عنصر المفاجأة والسرعة والغموض :

لقد جاء انتفاض الجيش مفاجأة كبرى للدوائر المصرية والأجنبية ، على الأقل من حيث الموعد الذي حدد لذلك ، كما تميز العمل بسرعة عجيبة إذ لم تنقض الساعات الاولى من صباح الاربعاء حتى احتل الجيش المراكز الهامة في القاهرة وسيطر على الموقف في العاصمة تماما ، وفي النهار جاء التأييد من القوات والفرق المتناثرة في مختلف أنحاء البلاد ، واستقالت وزارة الهلال وتألقت وزارة على ماهر ، ثم زحفت بعد ظهر الاربعاء إلى الاسكندرية قوة مدرعة من القاهرة ، وهكذا لم تمض أربع وعشرون ساعة حتى كانت مصر كلها في قبضة قادة الثورة . وأعقب ذلك قبول الملك السابق للمطالب التي رفعها رئيس الوزراء باسم الجيش ، فإذا ما حل يوم السبت كان الملك قد تنازل عن العرش . هذه السرعة ، المتميزة بالمفاجأة والكفاية ، كانت مصدر ارتباك فلم يتسع الوقت مطلقا لاحتمال تدخل لامعنى له وفات أوانه . وأكثر من هذا فقد أحاط القائمون بالأمر تصرفاتهم بالغموض حتى خيل

للكثيرين أن المسألة لا تعدو كونها حركة لتحقيق مطالب خاصة برجال الجيش ، فإذا ما أجيب هدت الأحوال وانتهى كل شيء . وإن تعليقات الكثير من الصحف في الخارج كانت تحمل على هذا الظن ، ولذا فوجئت بالنهاية التي أذيعت في السادسة من مساء يوم ٢٦ يولييه ، وهو ظن يثير الدهشة لأن تلك النهاية كانت أمراً مقررأ ، من واقع الظروف ومنطق الحوادث على ما أوضحنا في غير هذا المكان .

انذار بعدم التدخل :

كان من الطبيعي أن يشغل احتمال أى تدخل بال قادة الجيش ، وهنا تحدثنا مجلة « روزا ليوسف » في عددها رقم ١٢٦٠ الصادر في ٤ من أغسطس أن القائد العام للقوات المسلحة ، اللواء محمد نجيب ، بعث إلى جميع السفارات والمفوضيات الأجنبية في مصر بأن أى تدخل أجنبي سيعتبر تدخلا في شئون مصر الداخلية ، وسيترتب عليه نتائج خطيرة . وأضافت المجلة أنه كان من أثر ذلك الانذار الذي قصد به انجلترا بالذات ، أن أكد الملحق العسكرى في السفارة البريطانية باسم حكومته بأنه ليس في نية بلاده التدخل في شئون مصر الداخلية .

الطابع السلمى للحركة

لقد كان أكبر ما يخشاه أهل الرأى أن تنسم الحركة بعنف ، أو يحدث انقسام يؤدى إلى صدام ، أو يستبد الفرع بالناس فيعمدون إلى التظاهر وهنا

تسبح الفرصة للدسائس كي تلعب دورها ، أو يحدث اعتداء على الأجانب ،
أرواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم ولكن شيئا من هذا كله لم يقع ، بل حرص
اللواء محمد نجيب في بياناته كلها على تأكيد اهتمامه بتوفير أقصى عوامل
الطمأنينة لجميع الجاليات الأجنبية ، فقال في بيانه الاول « وإني أطمئن اخواننا
الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، وبعتبر الجيش نفسه مسئولا
عنهم » . وجاء بيانه الثالث باعثا على الاطمئنان الوافر اذ قال « لقد طفت
بشوارع القاهرة صباح اليوم وسرني كل السرور أن وجدت الأمن يسود
كافة أرجائها والهدوء يملأ قلوب سكانها ، والتعاون لانجاح مهمة القوات المسلحة
يربط الجميع من رجال الامن والمدنيين ، وإخواننا الأجانب والعسكريين ،
برباط قوى متين » .

ولم يقف الامر عند هذا الحد من البيانات ، بل إن الجيش قبض على
ناصية الأمور بيد من حديد ، وأعلن دائما أن المظاهرات ممنوعة منعاباتا
قاطعا ، وأنه سيقمع أية محاولة للاخلال بالأمن بشدة لا مثيل لها من قبل ،
وتعاونت معه السلطات البوليسية في كافة أرجاء البلاد على توفير الامن والهدوء .
وأكثر من هذا فقد استجاب الشعب لتلك الدعوات بصورة تلفت النظر .
لقد كان القائمون بالانقلاب يدركون تمام الإدراك أن أية مظاهرة مثلا ربما
تكون سبيلا لفتنة وقد تستغل لوقوع حوادث دامية ، مما يفتح المجال للتدخل
الأجنبي ، ومن هنا كان تحذيرهم وتهديدهم لكل من تسول له نفسه أن يخل
بالنظام ، عامدا أو عن غير وعى سليم . وأدرك هذه الحقائق نفسها الشعب
فهو يريد أن يحقق الانقلاب أهدافه ولذلك ترك أولى الامر يتصرفون في
هدوء وحذر ، ولم يسمح لعواطفه أن تتغلب على حكمته . لقد كان الجميع

يعرفون دقة الموقف وخطورة الحال ، إذ كانت مصر في مرحلة انتقال باللغة الأهمية ، فتعاون الجميع على أن تنتهى تلك الفترة العصبية في هدوء وسلام .

التأييد الشامل :

وما من شك أن الدوائر الأجنبية قد أذهلها التأييد الشعبي الشامل لما وقع ، إذ كان الناس يرون أن ما قام به الجيش إنما هو تعبير عن أهدافهم ، وتنفيس عن آلامهم ، وإجراء لوضع حد للمساوىء التى أصابت جهاز الحكم وظلوا طويلاً يجأرون بالشكوى منها . لقد كان الجيش والشعب جهة واحدة متراسة ، وحقى القادة والساسة ممن يحملون شطراً وافراً من المسئولية عن فساد الحكم ، سارعوا إلى إعلان تأييدهم لعمل قد يعصف بنفوذهم وسلطانهم ومصالحهم الذاتية ، وما كان فى وسعهم أن يتصرفوا على غير هذا النحو . وإذن فإن أية محاولة من جانب طرف أجنبى للتدخل كانت ستصطدم حتماً بمقاومة عنيفة من جانب الجيش والأمة وقد تتطور إلى ما يهدد مصالح الأجانب وأرواحهم وممتلكاتهم ، ولعل حوادث ٢٦ يناير كانت ماثلة فى الأذهان . وأكثر من هذا فإن استقرار الأمن مما بعث الطمأنينة فى نفوس هؤلاء الأجانب وجعلهم يقفون موقف الحياد فى أول الأمر ، فالترجيح بعد ذلك ، والتأييد أخيراً . إن الأحاب يعينهم أولاً وقبل كل شئ الاستقرار الذى يكفل لهم ممارسة نشاطهم ، وهم يعلمون تماماً أنه لا أمل لهم فى ذلك وسط شعب ساخط أو حاقد عليهم لتدخلهم فى شئونهم الداخلية ، وما من شك أن الدول الأجنبية التى فوجئت بالأحداث الأخيرة وضعت تلك الحقيقة المادية الهامة فى المحل اللائق من تفكيرها واعتبارها .

التدخل لا يتفق وروح العصر :

إن ما حدث في مصر أمر داخلي يهم بنيتها ولا يعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر ، وإذن فلا يجوز لأية دولة أخرى أن تتدخل طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة . ولو أن هذه الدولة أو تلك عمدت إلى التدخل لتعرضت للاتهام بخرق هذا الميثاق .

وما كان المنطق يسمح لبريطانيا مثلاً ، ومصالح رعاياها وأرواحهم وممتلكاتهم مصنونة ، أن تزج بنفسها أو بقواتها المقيمة بمنطقة القناة ، فإن معاهدة ١٩٣٦ التي تتمسك بقيامها برغم أن مصر ألغتها ، تقول إن القوات المقيمة في تلك المنطقة ليس لها صفة الاحتلال ، وإذن فبالتالي ليس لها أن تتدخل في مسائل لا تعنيها ولم تهددها بالخطر . ولقد سبق في القرن الماضي أن حدثت ثورة في نابلي (عام ١٨٢١) وطلبت النمسا أن تتدخل الدول لقمعها فاعترضت المجترة على أساس أن تلك مسألة داخلية بحجة ، فضلاً عن أنها لا تهدد السلام الأوربي بأى حال من الأحوال . ونرجع إلى التاريخ القريب فتجد أن سوريا منذ حركة حسنى الزعيم تعرضت لأكثر من انقلاب عسكري ومع ذلك نأت الدول الأجنبية عن التدخل ، السافر على الأقل ، بل إن الصحف البريطانية والتمس بصفة خاصة ، تتحدث عما تتمتع به سوريا من هدوء واستقرار مع العلم أن الحكومة السورية الحالية إحدى حلقات سلسلة الانقلابات التي بدأها حسنى الزعيم .

تغير الظروف وضعف الاستعمار :

وقد حاول البعض أن يعقد الموازنة بين الثورة الأخيرة والحركة العراقية في أواخر القرن التاسع عشر . والواقع أن هناك فوارق قوية ذات أهمية ، من الناحية الموضوعية ، وفي هذا تحدثت جريدة «الجمهور المصري» في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ يولييه فقالت :

«أما اليوم فالاستعمار البريطاني يتلقى الضربات في كل مكان ، في الملايو وفي موزمبيق وفي إيران وفي قبرص وغيرها ، وقد أنهكته ميزانية التسليح الباهظة ومصر وفات قوات الاحتلال ، وأسلحة العدوان تستنزف قواه الاقتصادية » . وبعد أن استعرضت الجريدة الحركة القومية منذ عهد مصطفى كامل في أوائل القرن الحالى قالت عن الثورة الأخيرة إنها « في نضجها وثباتها تعجز ولا شك في قرارة نفسها بحركتنا الوطنية المجيدة . ويثبت ذلك الاستقبال الحافل والتأييد الشامل اللذان قابلها بهما الشعب المصري ، والطابع السلمي الذي شملها وجنبها الدماء .. إنها جزء لا يتجزأ من حركتنا الوطنية » . وأكثر من هذا « كانت الشعوب منذ سبعين سنة مستضعفة ، وكان التفوق الصناعي الكبير في الدول الاستعمارية حافزا ومهددا لاستعباد هذه الشعوب ، أما اليوم فهناك جبهة قوية للشعوب تتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر ، وهذا التعاون يشد من إزر الحركات الوطنية وبالتالي من إزر حركة عسكرية ديموقراطية كالحركة التي قام بها محمد نجيب » .

وخلاصة القول أن الظروف اليوم غيرها بالأمس .

١ - فالوعى القومى فى مصر قد زاد حدة وقوة بصورة لا يمكن

تجاهلها ، ولعل أقرب الأمثلة على ذلك الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ تحت الضغط الشعبي ، أولا وقبل كل شيء . فهذا الوعي لا بد وأن تعمل له حسابا أية قوة تحاول التدخل .

٢ — وجهة الاستعمار ، أيا كان مصدره ، آخذة في الانهيار بسرعة تمشيا مع منطق التطور التاريخي ، ولقد جرب الاستعمار التدخل في أكثر من مكان فتحمل التضحيات المالية والمادية البشرية ولم يحقق أهدافه .

٣ — والجهة العالمية المناوئة لكافة صنوف التدخل الأجنبي تزداد قوة ويعمل لها حساب كبير وعلى رأسها الهند وباكستان .

ولماذا تتدخل الدول ؟

ولنفرض أن بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا أرادت أن تزج بنفسها في ذلك الخلاف العائلي ، فلأى سبب أو بأية حجة مقبولة تفعل ذلك ؟ لقد أعلن قادة الانقلاب أن هدفهم صيانة الدستور من العبث وإرساء الحياة الديمقراطية على أسس سليمة . حقيقة كان في مصر دستور منذ إعلانه عام ١٩٢٣ ولكنه لم يطبق بصورة صحيحة من ناحية الروح أو النص ، وإذن فالوقوف ضد حركة تلك أهدافها معناه الوقوف موقف المعارضة لقيام النظم الديمقراطية الصحيحة ، وهذه الدول تعلن دائما أنها حريصة كل الحرص على أن تدعم الديمقراطية في كل مكان ، وإذن فبأى تدخل من جانبها إنما تناقض نفسها بنفسها .

وكانت الدول الغربية تتحدث دائما عن فوضى الحياة السياسية وعدم

استقرار الحكم، والحركة الأخيرة كانت تريد - كما ورد في بيانات قادتها - إشاعة الاستقرار المطلوب وهو أمر لازم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الأمن في الشرق الأوسط، وإذن فالتدخل الأجنبي يصبح في هذا الحالة محاولة مقصودة لإبقاء الفوضى والاضطراب.

وكانت دوائر المال والأعمال في جميع الدول الأجنبية تشكو من فساد الأداة الحكومية وبطئها ومن إنتشار الرشوة مما يعطل النشاط الاقتصادي، وهاهي حركة تريد تطهير الحياة الاقتصادية، وإذن فالتدخل يكون متعارضاً مع صالح هذه الدول نفسها، إذ معناه إبقاء الفساد والرشوة.

وأية مصلحة تعود من وراء التدخل لإسناد فساد كان موضع شكوى الأجانب والمصريين؟ لقد جربت الولايات المتحدة نفسها الأمر فقدمت مختلف ألوان المعونة لحكومة الصين الوطنية فكان الفساد يبتلعها وينفي الآمال المعقودة عليها، وانتهى الأمر إلى ما لم تتوقعه الولايات المتحدة.

وتنادى الدول الكبرى بضرورة القضاء على أحوال الفقر السائدة في إقليم الشرق الأوسط حتى يتحقق الأمن فيه، والأوضاع السابقة لم تفعل شيئاً جديداً أو صادقاً لرفع مستوى الجماهير، بينما أعلنت الحركة الأخيرة أن غايتها الإصلاح والعدالة الاجتماعية، فلماذا إذن يكون التدخل المعارض وقد تلاقت الرغبات والأهداف؟ ألم تقم الولايات المتحدة بإصلاح زراعي في اليابان؟

وأكثر من هذا فإن الحركة التي بدأت يوم ٢٣ يولييه وبلغت الذروة في السادس والعشرين من الشهر ذاته، حركة ديموقراطية، ولم تكن لها صلة بنزعات متطرفة إلى اليمين أو اليسار، وإذن فمن الطبيعي - وقد أيدها الشعب ذلك التأييد الشامل - أن تنال التشجيع، لا المقاومة، من كافة

العناصر التي تؤمن بالديموقراطية في العالم كله ، وهذا ما وجدناه فعلا في تعليقات الصحف الأوربية والأمريكية والآسيوية إثر نشوب الثورة .

وإذن ، فإننا قلبنا المسألة على مختلف وجوهها ، اتضح لنا أنه ما كان في الإمكان التدخل لوقف ذلك التغيير ، لأن الدولة أو الدول التي كانت تقدم على مثل ذلك الأمر تقدم دليلا على أنها عدوة الحرية والعدالة والاصلاح والديموقراطية ، وأنها تقف إلى جانب الرجعية والفساد ، وأنها تناقض بتصرف من هذا القبيل مثلها التي تعلنها ودعاويها الكثيرة التي تذيعها في كل وقت .

وأكثر من هذا فاية محاولة في ذلك الحين أو بعده ، لإبقاء البلاد في حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، معناها أن يزداد عمق المتناقضات وإن يشتد الغليان التحققي حتى إذا ما منحت الفرص والتاريخ مليء بأمثالها ، وقع الانفجار ذو الدوى الهائل وفي الوقت الذي تتعذر السيطرة عليه . والحق لقد أدركت الصحف البعيدة النظر هذه الحقيقة فهنأت مصر على أنها اجتازت تلك المرحلة أو خطت تلك الخطوة في هدوء وإتزان وسلام ، فتجنبنا الفوضى وجنبنا الشرق الأوسط أخطارها . ولسنا نشك أن الدول كانت تدرك هذه الحقيقة إذ فاجأها الانقلاب .

قوة الرأي العالمي

لسنا نعترز أن نقبس أقوال الصحف الأجنبية في مختلف البلدان ، ولكننا نلاحظ أنها جميعاً ، في تعليقاتها ، كانت تصدر عن شعور بين : العطف على الحركة واستنكار الأوضاع التي كانت سائدة ، وكل ذلك بصورة الإجماع الذي

ليس له مثيل . لقد كانت تلك الأوضاع كلها محل الانتقاد المرير في مختلف
أنحاء العالم ، وكان الجميع يتوقعون انقلابا ، بل لعلمهم كانوا يهجون لماذا لم
يقع من قبل !

إزاء قوة الرأي العام العالمي كان من الصعب على أى دولة أجنبية التدخل، وفي
هذا كتب المراسل اللندنى لجريدة الأخبار الجديدة في عددها الصادر بتاريخ
٢٩ يولييه بعد أن اقتبس بعض تعليقات الصحف البريطانية .

« وأمام هذا الاجماع كله .. كان محالا أن تفكر الحكومة البريطانية في
التدخل إلى جانب الملك دون أن تعرض نفسها للسخط العام في العالم ، بل
لأسقطت وزارة تشرشل » .

وخلاصة الأمر أن التدخل الأجنبي لمقاومة الانقلاب كان أمرا غير مقبول
بسبب قوة الوعي القومى ، والضعف المادى والمعنوى الذى أصاب الجبهة
الاستعمارية ، بل إن هذا التدخل يجلب على أصحابه الضرر والاثام بأنهم يناقضون
أنفسهم بأنفسهم ... وها هى إيران تقدم لنا مثلا آخر .

الفصل الثالث

ثورة جيش وشعب

مامن شك أن المكان الطبيعي لهذا الفصل إنما هو في ختام البحث ، لأنه في الواقع وليد التحليل الذي تقدمه لبيان العوامل الكامنة وراء الثورة ولكننا آثرنا أن نجعل منه الفصل الثالث لأغراض تتصل بمبدأ حماية الثورة مما سيأمله القارئ بعد هذه السطور .

« ثورة من ؟ الجيش أم الشعب » هذا سؤال ما زال يتردد على لسان الكثيرين لا من العامة فحسب بل ومن جانب المتعلمين ولا نقول المثقفين الواعين ، وذلك إما جهلا بأصول علم التطور الاجتماعي وطبيعة الثورات ، وإما مدفوعين بغرض غير سليم وإن كان أصحابه لا يجدون في أنفسهم الجرأة أو الشجاعة على الإفصاح عما يجيش في نفوسهم ، أما الجهلاء فلأنهم لم يتمكنوا بعد من تفهم الأسباب الحقيقية والعوامل الأساسية التي ظلت تنمو وتتراكم على مر السنين ، وأخذت تتبلور باطراد ، حتى إذا ما تكاملت الطاقة الثورية وضاق بها الحيز أو الفراغ الذي حاول حصرها ، حدث ذلك الانفجار ذو الدوى الهائل من حيث طابعه وأعقابه ، وإن مر هادئا سلميا دون أن تصحبه الدماء . أما أولئك الذين في نفوسهم مرض أو غرض ، فهم يحاولون جهدهم أن يشيعوا فكرة خاطئة وهي أن الجيش وحده هو

الذى أراد الثورة ودبرها وحققها ، أما الشعب فكمية مهمة وعنصر ضئيل الشأن والخطر لا يؤبه له ، وما كان ليفكر في الانتفاض على الأوضاع المظالمة التى حطمت ماديته ومعنوياته ، لأنه درج على الخنوع والطاعة والاستسلام .

ولا ريب أن غاية هذا الفريق من وراء تأكيد هذا المعنى غير السليم أن يحدث ثغرة في الوحدة المؤلفة من الشعب والجيش ، ومن هنا نلقى الحديث المتكرر المعاد عن حركة الجيش أو العملية التى تولاها الجيش ، كأنما العنصر الشعبى فى الأمر لا وجود له . ولو انصف هؤلاء وأولئك لتحدثوا عن ثورة الشعب عبر عنها جيشه المنبعث من صفوفه بتلك الطريقة الرائعة التى جنبت البلاد ، بحكم ظروفها الدولية ، الكثير من المخاطر والنكبات ، وهما هو الانذار الموجه إلى فاروق يتحدث باسم الجيش المعبر عن قوة الشعب . وقد لاحظنا منذ البداية هذين الأمرين وهما الجهل بطبيعة الثورات الشعبية وبخاصة فى العصر الحديث ، أو النية السيئة المبينة ، ولهذا كنا أول من حاول لفت النظر إلى الواقع فى مقال لنا نشرته جريدة « الزمان » بعدد ٢٦ يولييه بأيام قلائل جداً وجعلنا عنوانه « هذه الثورة الكبرى . كيف تحقق أهدافها ؟ » ولم نقترب مطلقاً عن استعمال ذلك التعبير إدراكاً كامناً لأهمية الحوادث التى بدأت يوم ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ والتطورات التى أعقبتها ، وبمعنى آخر أننا كنا ننظر إلى ما بدأ صبيحة ذلك اليوم الخالد على أنه ثورة الشعب المصرى بأسره ، وطبعاً باستثناء تلك المصالح التى كانت الثورة موجهة ضدها ، والواقع إنه ليسؤنا استعمال كلمة « حركة » بدلا من « ثورة » لأن فى الأولى انتقاصاً من جلال ما وقع .

وقبل أن نتناول الأمر بالتحليل والتفصيل نود أن نعرض لأمر له أهميته ، وهو أن تلك الثورة الضخمة كانت سلمية وهادئة . ولسنا ندري سبباً مطلقاً

يستلزم أن تكون الثورات دامية ، بل لعل التاريخ نفسه يستطيع أن يمدنا
بالجواب الصحيح . ففي عام ١٧٨٩ بدأت الثورة الفرنسية وألغيت امتيازات
الأشراف والكنيسة وصدر الدستور الجديد عام ١٧٩١ ، وتم ذلك كله
في هدوء . ومن قبل ذلك بقرن من الزمان حدثت « الثورة المجيدة » في
انجلترا ، ففر جيمس الثاني وخلفه الملك وليام الثالث وثبتت بذلك دعائم
النظرية البرلمانية ولم يصحب الحادث عنف أو إراقة دماء . وفي أوائل عام ١٩١٧
تنازل قيصر روسيا عن عرشه وتألفت حكومة كيرنسكي .

غير أن الثورة الفرنسية سرعان ما اضطبغت بالدماء ، وهنا نقول إن مرد
هذا التحول إنما هو تدخل العنصر الأجنبي ليسند الرجعية المنهارة من جهة
وليدافع عن مصالحه وكيانه من جهة أخرى . فلم تكد الثورة الفرنسية تحقق
ذلك النجاح الضخم الذي أشرنا إلى خطوطه العريضة ، حتى تحركت المسا
وبروسيا للزحف على البلاد ، فتشجعت الرجعية وصار لزاما على الثورة
الشعبية أن تدافع عن كيانهما إذ أصبحت المسألة بالنسبة إليها مسألة حياة أو موت ،
واضطرت تحت ضغط هذا التدخل الأجنبي الذي اتسع نطاقه ، إلى أن تضرب
بعنف وقوة في الداخل والخارج ، وقبض لها الفوز في الميدانين لأنها كانت
تعبيراً عن إرادة الشعب وأهدافه ، وعن العصر الجديد الذي يهدف إلى تحطيم
الإقطاع والامتيازات والحكم المطلق . ومن هذا يتضح أنه ليس من الضروري
أو من الحتمي أن تكون الثورة على الأوضاع الفاسدة صاخبة ودامية . ومع
ذلك فإن هناك عناصر في حالة مصر جعلت من الميسور ابتعاد ثورتها عن
العنف ، إذ تولاه الجيش من جهة ووقف من ورأيها الشعب من جهة أخرى ،
ولم يتدخل العنصر الأجنبي من جهة ثالثة كما حدث مثلاً عام ١٨٨٢ .

نعود الآن إلى موضوع السؤال وهو « ثورة من ؟ .. الجيش أم الشعب ؟ »

ومن الممكن أن نجد الإجابة في البيانات المختلفة التي صدرت في الأيام الأولى للثورة ، أو أن نلقاها مثلا واضحة في عبارة اللواء أركان الحرب محمد نجيب في حديثه مع مجلة «التحرير» في عددها الأول الصادر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ حيث قال « إن دور القوات المسلحة كان دورا تاريخيا عبرت به عن انفجار الثورة على من لم يؤمنوا بمصلحة الشعب » ؛ ومع ذلك فأنتنا نفضل أن نناقش الأمر من الناحية الواقعية والعلمية .

شرحنا في الفصول التالية ، بقدر ما اتسع المجال ، مختلف العوامل التي كانت تتراكم وتتفاعل حتى تجعل من الثورة ضرورة اجتماعية بالنسبة إلى مصر ، ويمكن أن نلخص هذه الأسباب الجوهرية فيما يلي :

- ١ — تحقيق استقلال البلاد وحريتها ، وخليصها من ألوان السيطرة الأجنبية ، من سافرة ومستمرة . وهذا الهدف نلقاه واضحا في منشورات الضباط الأحرار ، كما أنه الطابع الميز للكفاح الشعبي المتنوع من حيث مظاهره وحدثه بعد الاحتلال البريطاني .
- ٢ — القضاء على نظام الحكم المطلق في جوهره والذي جعل من الدستور صورة باهتة ، ومسوخ أحكامه ونصوصه وروحه ، من الناحية الواقعية .
- ٣ — تحطيم الجهاز الاقطاعي الذي أشاع العبودية في الريف وسيطر على الحياة السياسية وجعلها في خدمة مصالحه .
- ٤ — تطهير الحياة العامة من المساوئ الكبيرة كالرشوة والفساد والاستغلال .
- ٥ — رفع مستوى المعيشة للجماهير الفلاحين والعمال وأصحاب الدخل المحدود ، وتهيئة أسباب العمل للمواطنين ، وخفض تكاليف الحياة بعد أن أصبحت عبئا ثقيلا على عاتق الأغلبية الساحقة من المواطنين .

هذه هي الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها الشعب ويعمل على تحقيقها ، والتي طالب بها الدعاة والكتاب الأحرار ؛ وإنها في مجموعها تمثل ثورة شعبية لصالح الكتلة الغالبة . والذي يراجع منشورات جماعة الضباط الأحرار يلقى أنها تشتمل على المعاني والأهداف ذاتها ؛ وهنا يلتقي الطرفان ويتحدان في الغرض ، وإذن فعند ما قام الجيش بحركته فانما ليبر عن مطالب الشعب وإرادته ، وبعبارة أخرى فحركة الجيش (مع التجاوز في التعبير) هي الأداة التي استخدمها التطور الاجتماعي لتحقيق الثورة الشعبية . وليس معنى هذا أنها ثورة من أعلى بالمعنى الفني الدقيق المستفاد من هذه العبارة ، لأن هذه الأخيرة يقصد بها التغييرات والتطورات التي تقدم عليها وتنفذها المصالح الحاكمة . أما في حالة مصر فانها ثورة من أسفل ، أي من جماهير الشعب ، عبرت عنها واضطلعت بأعبائها القوات المسلحة . ومنطق الأشياء يؤيد هذا التعليل فالجيش انما هو من أبناء الشعب ، والذين قادوه إلى هذا الصراع الموفق كلهم ممن نبهوا من صفوف الشعب ومن الذين لم يرتبطوا بالعهد السابق ولم تتلاقى مصالحهم مع مصالحه وانما كان هناك تعارض بينهما . ومما يؤيد ذلك أيضا التصريحات المتكررة التي أدلى بها أولئك القادة وسنها . نعرف في وضوح أنهم يستهدفون الخير والاصلاح للفلاحين والعمال والطوائف الضئيلة الحظ والدخل ، كما يؤيده أيضا الاصلاحات التي قاموا وفي مقدمتها القوانين المتعلقة بتحديد الملكية الزراعية والايحارات الزراعية وخفض أجور المساكن والعمل على تنظيم التشريعات العمالية . والخلاصة التي يمكن أن نصل إليها هي أنه لم يكن ولا يجب أن يكون هناك ، ثمة تفرقة بين الجيش والشعب ، لأنهما كل واحد متمثل الغايات .

وتمت أمر نشير إليه للرد على أولئك الذين يسعون جهدهم إلى التفرقة بين

الجيش والشعب ، ومحاولة قصر دور القوة الأخيرة على الجانب السلبي ، بمعنى أن موقف الشعب لم يتعد مرحلة التفرج إلى أن بانت النتيجة. حين بدأت القوات المسلحة عملياتها الثورية وسرى النبأ في أنحاء البلاد ، هب الشعب في كل مكان يستقبل الأنباء بكل معاني التأيد الكامل والشامل ، ويكفي أن نذكر تلك الحماسة التي استقبل بها اللواء محمد نجيب وأعوانه وهو يطوفون أرجاء العاصمة لتفقد الأمور والاطمئنان إلى حسن سيرها والتأكد من سيادة النظام والقانون . وكان من صالح الثورة منذ اليوم الأول ، بل اللحظة الأولى أن يركن الجميع إلى النظام الدقيق ، لأن أي اعتداء يقع كان قتيلا أن يفسد الثورة وأن يشجع العناصر الغريبة والدخيلة . وهذا كله أدركه زعماء الثورة وأهابوا بالشعب أن يعاونهم بهدوئه ، فاستجابت كافة طوائفه في مختلف أرجاء البلاد ، ولم يقع حادث مهما كان طفيفا يعكس صفو الأمن أو يخل بالنظام ، وبذلك تفرغت القوات الثائرة لمواصلة أداء رسالتها طبقا للخطة المرسومة من قبل . وما من شك أن هذا التعاون الصادق أمر لا مثيل له في بلد آخر مما أثار إعجاب العالم بأسره . كثيرا ما حدثت في مصر وغيرها من البلدان أحداث ربما أقل شأنًا من ثورة يولييه ١٩٥٢ ومع ذلك ففي وسط مظاهر التأيد أو الابتهاج الشعبي كان يقع أنواع من الصدام والعدوان ، وهو ما لم تسجله تاريخ تلك الأيام المجيدة . ولامراء أن هذا الموقف الرائع من جانب الشعب كان وليد الإيمان بأن هذه الثورة منه واليه ، أي أنها صورة لما يجيش في نفسه . وهنا نحاول أن نفترض جدلا أن الثورة لم تكن موضع ذلك التأيد الشامل الذي لا نظير له . وأن هناك جماعات قوية (غير أصحاب المصالح المنهارة) غير راضية عنها ، فماذا كانت تكون النتيجة ؟ الجواب سهل وميسور ، إذ كان

يحدث الصدام وأنواع العدوان ويضطر الجيش إلى توزيع جهوده بين تحقيق أهدافه الرئيسية وبين حفظ الأمن والضرب على أيدي الجماعات المعادية أو المناوئة ، وهنا كانت تسنح الفرصة أمام عوامل الفساد وقوى الرجعية لتلعب دورها في إحباط الثورة أو إطالة أجلها ، وليس من صالح الثورات أن يطول أجلها وبخاصة في بلد لم يستكمل استقلاله وما تزال مناطق من أرضه تحتلها قوات أجنبية . لقد انهار النظام الماضى بسرعة عجيبة لا لأنه من الأصل يحمل بين طياته عوامل فناءه ، ولكن لأنه رأى نفسه أمام قوة شعبية طاغية ومتماسكة وجزء منها في يده السلاح الماضى . لقد كان ظنه في الساعات الأولى أنها مجرد حركة قام بها الجيش أو جزء منه فحاول أن يقاوم وجرب أن يساوم ، فلما أيقن بقوة التحالف الوثيق بين الجيش والشعب راح يسلم بسرعة ويستسلم بغير انتظام . وإذن فالثورة لم تنجح في ظرف أربعة أيام إلا لأنها ثورة أهداف الشعب قادها جيشه .

ولكن هناك نقطة بالغة الأهمية وهى المتعلقة بالتغير الذى طرأ حديثاً على فن الثورة أو أساليبها ، بسبب التقدم الحديث فى وسائل الحرب والقتال . قلنا إن ثورة مصر كانت حركة تحريرية موجهة إلى الميدانين الداخلى والخارجى وإن كان الثانى هو الأكثر بروزاً فى أذهان الناس وأمام أنظارهم . ولقد حدثت أمثال هذه الثورات التحريرية فى الماضى فى أكثر من بلد ، وكانت تكفى المظاهرات والتاريس والمقاومة السلمية ، فهذه وسائل تتفق مع سلاح تلك الأيام . أما الآن وقد تطور فن الحرب والقتال ، لم تعد تلك الوسائل تجدى نفعاً ، ومن هنا أصبح فن الثورات التحريرية يقتضى أن تتولاه القوات المسلحة إذا ما انبعثت أهدافها من أهداف الشعوب ذاتها . لقد ثار الشعب المصرى أكثر من مرة لأسباب داخلية أو قومية ، وكان يعتمد على المظاهرات

والمعارك في الطرقات ولـكن النجاح كان ضئيلا والصراع طويلا وعنيفا . وبمرور الوقت تجمعت عوامل الثورة التحريرية وأصبح لابد من عمل حاسم وسريع إلى أقصى الحدود ، ونظراً لقوة الخصوم صار لزاماً أن تتغير الأساليب القديمة المألوفة ، وأصبح الأسلوب الواقعي الجديد أن تقوم بالثورة القوات المسلحة نفسها وتسند ظهرها وتشد من أزرها القوى الشعبية ، وهذا هو بالفعل ، ما حدث ، ومن هنا نجحت الثورة بأسرع مما كان يتوقع المتفائلون . فسر النجاح أن الثورة المصرية عرفت « التكتيك » الجديد وطبقته بدقة فائقة .

لعلنا وقفنا في هذه الصفحات القلائل إلى توضيح جوهر الثورة المصرية الأخيرة ، ولعلنا استطعنا أن نقدم الاجابة الصحيحة عن السؤال الذي جعلناه في مقدمة هذا الفصل .. لا يصح أن نسأل : ثورة من .. الجيش أو الشعب ؟ لأن الجيش والشعب هما وحدة متكاملة ، وهذه الثورة التي أرادها الشعب صار لزاماً وبالتمشي مع منطق العصر الحديث أن تقوم بها القوات المسلحة التي هي جزء لا يتجزأ من الشعب ، تحس بإحساسه وتدرك آلامه وتجهش نفوسها بأهدافه وغاياته . وليس أدل على صدق هذا المعنى مما جاء في الإنذار الأخيرة الذي قدم إلى الملك السابق « لذلك فوضي الجيش الممثل لقوة الشعب ... » ومن هنا يتعين علينا حين نتحدث عن ذلك الحادث الضخم في تاريخ مصر أن نقول « ثورة جيش وشعب » .

والآن ننتقل إلى تحليل أسباب الثورة ، ومن الطبيعي أن نبدأ بالعمل الاقتصادي لأنه أساسها الحقيقي .

الفصل الرابع

العوامل الاقتصادية في الثورة

(١) ثورة عام ١٩١٩

في الفصل الحادي عشر من كتابنا « النظام الاشتراكي : عرض وتحليل ونقد » ، عرضنا للثورة المصرية التي هبت عاصفتها عام ١٩١٩ ، وفي تحليلنا لأسبابها وعواملها - وهو تحليل نعتقد أنه لم ينزل موضع الرضاء من المؤرخين المصريين التقليديين - حاولنا أن نوضح أهمية الطبقة الوسطى حينذاك كعامل يمكن وراء الحركة ، وكانت نظرتنا أن الحادث ، بمظاهره وأهدافه المتنوعة ، من تلك الانتفاضات التي شهدتها دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر من جانب البورجوازية الناشئة والمتطلعة إلى النمو والوصول إلى السلطان الذي يتيح امكانيات واسعة أمام مصالحها الاقتصادية. وفيما يلي ننقل مقتطفات مما كتبناه : « أما الطبقة البورجوازية في المدن ، فقد كانت صغيرة العدد ، ضعيفة النفوذ بسبب الاهتمام الأكبر بالزراعة واحتكار الأجانب للصناعة والتجارة ، كما أن الصناعة الحديثة لم تنم في مصر النمو الكافي في عهد الاحتلال ، ومع ذلك فقد أخذ عددها يزداد تدريجاً ، ومعظم أفرادها من المتعلمين والمشتغلين بالتجارة والصناعة الصغيرة . غير أن هذه الطبقة كانت في الواقع مبعدة عن السلطان السياسي ، ولذا كانت حركة مصطفى كامل والحزب الوطني قوية في المدن ، وبخاصة

الأسكندرية والقاهرة ، ووجدت هذه الطبقة في نفر من الكتاب والصحفيين من ينطق بلسانها ، فأخذت تطالب بالجلء وبإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وتقرير مبادئ الحكم الدستوري الذي يكفل لها نصيبها من النفوذ السياسي ، وقد استطاعت أن تحرز انتصاراً أولياً حين تقرر إنشاء الجمعية التشريعية في عام ١٩١٣ وادخال مبدأ الانتخاب بصدد نسبة معينة من أعضاء الهيئة ، ولكن هذا لم يقنع الطبقة البورجوازية وطالبت بالمزيد .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى ونشطت الصناعة المحلية زاد عدد أفراد هذه الطبقة وعظمت ثروتها ، واشتد ضجيجها وإن لم تستطع عمل شيء بسبب ظروف الحرب » (١)

ثم زدنا أثر الحرب تفصيلاً فقلنا ، تعليقاً على نشاط الصناعات والحرف المحلية « وقد استفاد أرباب الحرف بعد أن تخلصوا مؤقتاً من وطأة المنافسة الأجنبية القاتلة ، وثبت مركز الشركات الصناعية القائمة من قبل نشوب الحرب . هذا النشاط الصناعي أدى إلى ازدياد الأرباح المتدفقة على جيوب رجال الطبقة البورجوازية المشغلة بالصناعة ، كبارها وصغارها ، وكذلك فئة المنصرفين إلى الأعمال التجارية ، وزاد شعور هذه الطبقة بأهميتها وارتفاع مستوى مركزها الاقتصادي والاجتماعي . غير أن التقدم لم يصحبه ما يماثل من الوجهة السياسية ، وفضلاً عن هذا فقد ساورها شديد القلق مخافة أن يتقلب الحال حين تضع الحرب أوزارها وتتدفق السلع الأجنبية على الأسواق المصرية (٢) . وتحدثنا عن ارتفاع تكاليف المعيشة إذ وقع « على كاهل أهل الريف من صغار الملاك والعمال الزراعيين ، وعلى عائق العمال في المدن ، وجماعة الموظفين

(١) ص ١١٣

(٢) شرحه ١١٥

وأرباب الدخول الثابتة الدين لم تتمش الزيادة في دخلهم — مع مثلتها في
أسعار الحاجيات » (١)

وكانت الأهداف التي توختها الثورة متنوعة ، وإن كانت كلها تدور حول
محور واحد ، وهى :

أولاً : التحرر من الاستعمار الأجنبي الذى يستند إلى الحكم المطلق
وطبقة كبار الملاك الزراعيين بصفة خاصة .

ثانياً : القضاء على الامتيازات الأجنبية ، وبذلك تتاح الفرصة أمام
الوطنيين للدخول فى ميادين النشاط الصناعى والتجارى وما
يمثل ذلك .

ثالثاً : إقامة الحكم الدستورى ، ليضع حداً لاستبداد الحاكم ونفوذ
الملاك الزراعيين ، وليتسع المجال أمام الطبقة الوسطى النامية
والطائفة المثقفة من أفرادها بصفة خاصة ، لتشارك فى الحكم
وبذلك يمكن سن التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
التي تخدم أغراضها .

نشبت الثورة ولـسكتها لم تحقق أهدافها كاملة ، كما حدث مثلاً فى حالة
الثورة الفرنسية ، والأسباب متنوعة . فهناك أولاً الاستعمار المقيم فى البلاد
والجائى على صدرها والذى خرج من الحرب منتصراً وقد زادت رقعة ممتلكاته

بطريق الضم أو الحماية أو الانتداب ، فأخذ يضرب الثورة بعنف وبالأَساليب الدامية ، وكان واثقاً أن النصر في النهاية حليفه إذ هناك من يرى لنفسه مصلحة في بقاء هذا العنصر الأجنبي .

والطبقة الوسطى نفسها كانت ضعيفة نسبياً فلم تتعد الطبقة المتعلمة في المدن ، وجماعة المشتغلين بالصناعة والتجارة والحرف اليدوية نسبتها يسيرة بالقياس إلى مجموع السكان ، كما أن الوعي لم يكن قد نما إلى درجة كافية . وفضلاً عن هذا فطائفة العمال التي استندت إليها الطبقة الوسطى في أمثال تلك الثورات كانت ضعيفة ومفككة .

ومنذ اندلاع نار الثورة سارعت طبقة كبار الملاك الزراعيين إلى الانحياز إلى صفوفها ، مؤقتاً ، كما تتدخل في سير الحركة وتوجهها ، خشية أن تتطور الأخيرة فتهدد المصالح الزراعية الكبيرة . غير أن هنا عاملاً آخر كان له أثره ، فقد أبلى العمال بلاءً مشكوراً في أحداث الثورة ، وعرضوا أنفسهم للموت والسجن ، ولكن سرت في صفوفهم نزعات متطرفة ووقعت اضطرابات في بعض أنحاء البلاد . وظهر تفوق هذه الطائفة في القاهرة ما دام عبء قتال الشوارع واقعاً على أكتافها ، وهنا استشعرت الطبقة الوسطى نفسها الخطر .

وفي الريف تحدث الفلاحون فيما بينهم عن سوء أحوالهم وخيل إلى فريق منهم أن الاستقلال معناه توزيع أراضي كبار الملاك ، مما أقلق الآخرين إلى حد بعيد ...

وسرى الهمس في صفوف ذوى المصالح القائمة والأخرى المتطلعة إلى النمو أن البلاد في حاجة إلى الهدوء والاستقرار ، فاستعد قادة الثورة لقبول

الامتيازات التي بدأ الاستعداد لمنحها ، وأسفر الأمر عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي يعلن اعتراف الاستعمار بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ من حيث الجوهر بسلطانه كاملا ، فخنوده تحتل البلاد ، وله الحكم الفعلي في السودان ، والامتيازات الأجنبية قائمة .

وفي السنة التالية نالت الطبقة الوسطى ما كانت تصبو إليه إذ صدر الدستور وجاء قانون الانتخاب المباشر . ولقد هلل الكثيرون للدستور ، وقالوا إنه نصر رائع للشعب الذي نصت المادة الثالثة والعشرون على أنه مصدر جميع السلطات . وما من شك أن قيام الحياة الدستورية يعد حركة تقدمية لها قيمتها بالنسبة إلى نظم الحكم المطلق ، ولكننا لانستطيع أن نتقبل اعتبار ذلك نصراً رائعا للشعب ، من الناحية العملية ، إلا بقدر وافر من التحفظ . ولتأكيد معنى هذا التحفظ ، نسأل : من الذي كسب فعلا من الدستور ؟ والحقيقة أن الذي حقق ذلك الكسب هو العناصر الآتية :

أولاً — الاستعمار :

لقد كان الاتجاه في صفوف اللجنة التي تولت وضع الدستور النص على أن رئيس الدولة هو ملك مصر والسودان ، ولكن الدولة البريطانية تدخلت بصورة الإنذار ومن هنا اقتضت عبارة السطر الأول من الديباجة على «نحن ملك مصر» مع إغفال السودان ، مع ما في ذلك من مخالفة لنصوص الفرمانات التي سبق أن أصدرها سلاطين تركيا لولاية مصر (١) . هذا من جهة ، ومن

(١) راجع في هذا كتابنا « مجموعة الوثائق السياسية » الجزء الأول « المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس » .

جهة أخرى أوجد الاستعمار ، عن طريق الدستور ، وسيلة للصراع الداخلى والتطاحن الباطنى ، بين البرلمان والملكية ، وبين الأحزاب والجماعات السياسية . وإذا كان لهذا الاعتبار الأخير أهميته ، إلا أنه لم يكن ليجد الأهداف الاستعمارية فى الأجل الطويل ، ذلك أن الضغط الشعبى ظل ينمو تدريجياً ويزداد قوة ، وانتهى بإرغام البرلمان والأحزاب المشتركة فيه على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع اتفاقيى عام ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان وذلك فى أكتوبر من عام ١٩٥١ .

نانيا — اقطاع :

نصت المادة (٩) من الدستور على أن « الملكية حرمة ، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالهيئة المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً » ، وبهذا ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة ، وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الإجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون لأنها تعتبر خروجاً على مبدأ جوهرى من مبادئ الدستور . ولا عبرة هنا بعبارة « إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون » إذ ظل تفسيرها مقصوراً على حالات شق الترع والمصارف وما إلى ذلك . ولو لم يكن الغرض الرئيسى من هذه المادة حماية الإقطاع الزراعى لتضمنت العبارة سالفه الذكر « المنفعة القومية » بدلا من « المنفعة العامة » . ومع ذلك فالشئ الذى يؤسف له أن رجال القانون فى مصر لم يحاولوا تفسير كلمة « العامة » بأنها مرادفة للفظ « القومية » . وهذا النص

الوارد في المادة يخدم مصالح الطبقة الوسطى من المشتغلة بالصناعة والتجارة والخدمات العامة ، في المستقبل ، إذ يجعل من الميسور استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التي قد تنادي بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية التي تهدد مصالح الجماهير .

وباحتفاظ الإقطاعيين بممتلكاتهم وثرواتهم منها ، صار في مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به في الريف من نفوذ إقتصادي واجتماعي ، أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان وأن يسيطروا على الأحزاب التي يغذونها بالأموال وبالتالي على الأداة التنفيذية ، وهكذا يكفلون رعاية أو حماية مصالحهم غير الشعبية .

ثالثاً — الطبقة الوسطى :

ذلك أن أصبح الطريق أمامها ممهداً للدخول في البرلمان بمجلسيه ، في حالتى الانتخاب والتعيين .

رابعاً — الملكية :

وهذه في مصر تقف على رأس النظام الإقطاعي ، فالمادة (١٥٨) تنص على أنه « لا يجوز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش » . وأجازت المادة (١٥٦) اقتراح تنقيح الدستور فيما عدا ما تعلق « بنظام وراثه العرش » . وأسبغ الفصل الثانى من الباب الثالث حقوقاً وامتيازات واسعة على الملك فله مثلاً حق حل مجلس النواب (م ٣٨) وتأجيل انعقاده (م ٣٩) وهو الذى « ينشئ وينسخ الرتب المدنية

والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى .. كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة « (م ٤٣) ، وهو « الذى يولى ويعزل الضباط » (م ٤٦) ، وكذلك فهو الذى يعين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ (م ٧٤ الفصل الثالث) وهذا كله إنما نذكره على سبيل المثال لا الحصر .

وتمت نصوص أخرى لا نخدم سوى المصالح الكبيرة ، ومن ذلك اشتراط دفع تأمين قدره ١٥٠ جنياً لمن يرشح نفسه للبرلمان . وأهم من ذلك المادة ٧٨ من الدستور ، وهذا نصها :

« يشترط فى عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

أولاً — الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظف الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً .. سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

ثانياً — كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهنة الحرة .

أما الشعب ، فما الذى حصل عليه من الناحية العملية ؟ لقد أعطى لأفراده

حق الانتخاب حتى يقال إنهم هم الذين يحكمون ، ولكن الثورة أبقت على الإقطاع الزراعى أى أبقت جماهير الفلاحين ، وهم الأغلبية الساحقة ، خاضعين لسادة الريف فصار حق الانتخاب وهما لاً أكثر ولا أقل . ولو أن الثورة حررت الفلاح من تلك العبودية لكان فى الإمكان القول بأنه قادر على الإدلاء برأيه حراً صريحاً فى اختيار الذين يتولون مصائر البلاد . وهذا ما يجعل الموقف اليوم مختلفاً إذ أن مجرد الشعور بأن الإقطاع سينتهى خلال خمس سنوات ، إلى جانب تحديد الإيجار قد حرر الريف وأوجد حالة معنوية جديدة تجعل أية انتخابات أكثر تعبيراً عن إرادة الشعب بما كان عليه الحال .

وربما سوء الأحوال الماضية يجعل البعض يتشكك فى جدوى انتخابات تجرى فى فبراير سنة ١٩٥٣ كما صرحت قيادة الجيش فى بيان لها . وهذا خطأ إذ ليس من الضروري الانتظار حتى تبلور نتائج إلغاء الإقطاع . ففي فرنسا ألغى الإقطاع ووضع دستور جديد وأجريت بعد ذلك مباشرة الانتخابات مع أنه مر على فرنسا ١٧٥ عاماً بدون برلمان قبل ذلك .

وحتم القانون أن يدفع المرشح للبرلمان ١٥٠ جنيه ، وهو مبلغ كبير يعجز عنه أى فرد من الجماهير أى من الشعب .

ونص الدستور (م ١٩) على أن التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجاني فى المكاتب العامة ؛ فهو إذن قد وجه اهتمامه إلى تلك المرحلة الدنيا من مراحل التعليم . وبالرغم من انقضاء فترة طويلة على قيام الحياة الدستورية ما زالت الأمية هى الصفة الغالبة على هذا البلد ، لأن الجهل يجعل أهله — من وجهة نظر الإقطاع ودعاة الحكم المطلق والاستعمار — أسلس قياداً وأعظم قبولاً للاستغلال .

وتحدث الدستور عن كفالة حرية الرأى ، وحرية الصحافة وحظر الرقابة عليها ، وحق المصريين فى الاجتماع وتكوين الجمعيات (م ١٤ و ١٥ و ٢٠ و ٢١) . وكل هذه الحريات والحقوق التى اعترف بها الدستور صورية أو مظهرية ، وذلك بسبب تلك العبارات الغريبة التى تضمنتها المواد سالفة الذكر من أمثال « فى حدود القانون » ، « كيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون » ، وسرعان ما وضحت فى الأعوام التالية حقيقة المعنى المراد من هذه العبارات ، فأخذت تصدر تباعا القوانين والتشريعات ، يقرها البرلمان الذى هو وليد إرادة الشعب كما يقال ، لتقييد أو إلغاء هذه الحقوق والحريات التى اعترف بها الدستور لهذا الشعب الذى هو مصدر السلطات ! ! .

وأخطر من هذا عبارة وردت فى المادة (١٥) « وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » ، وهذه العبارة ذاتها التى وضعنا تحتها خطأ نقلهاها واردة فى المادة (٢٠) الخاصة بحق المصريين فى الاجتماع فنقرأ أن « هذا الحكم لايجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لايقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى » .

وعبارة النظام الاجتماعى مرنة مطاطة إلى حد بعيد ، ويمكن استغلالها ضد كافة الدعوات والحركات الإصلاحية . فمناقشة حقوق وامتيازات رئيس الدولة ، والجدل بشأن نظام الملكية والتوارث ، والدعوة إلى توزيع الملكيات الكبيرة وتأميم المرافق العامة ، والمطالبة بإنشاء النقابات العمالية والاتحادات ... كل ذلك كان من المسائل التى يعاقب عليها التشريع بحجة

وقاية النظام الاجتماعى . . بهذه العبارة الغريمية حاول الحكم المطلق المستر وراء البرلمان ومعه الإقطاع بصفة خاضة ، حماية المصالح المشتركة .

أهمية الثورة :

وبالرغم من ذلك فإن قيام الحياة الدستورية — على ما يشتمل عليه من نقائص — كان حركة لها أهميتها . فبالرغم من القيود والقوانين ، كانت الانتخابات مدرسة يتعلم فيها الشعب ، ولو يبطء وعلى نطاق ضيق ، كيف يمارس بعض الحقوق ويرفع الصوت من حين لآخر داعياً إلى رعاية مصالحه .

ولهذا كان الأحرار ينقمون على محمد محمود تعطيل الدستور . وحين بدأ اتجاه وزارة نجيب الهلالي الدولى إلى تأجيل الانتخابات كتبنا مقالاً فى جريدة « الزمان » بعنوان « دعاية خطيرة يجب القضاء عليها » . وكان الداعون إلى ذلك يتعللون بالفساد فلم نؤمن بذلك لأننا كنا نعرف السر السكمن وراء الدعوة وهو التمكن لحكم القصر . أما التعلل بالفساد فلم نأخذ مأخذ الجد ذلك أننا كنا نذكر ذلك الفساد الذى تعافيه الحياة السياسية فى الولايات المتحدة مثلاً والذى عانت به فرنسا بصورة واضحة قبل الحرب الأخيرة ، ومع ذلك ظل البلدان يستمسكان بالنظام الدستورى .

وأكثر من هذا — لبيان أهمية صدور الدستور والعمل به برغم عيوبه — لقد اعترفت المصالح العليا التى وضعت الدستور أن الشعب مصدر جميع السلطات — ولو من الوجهة النظرية — ، وراحت تتملقه وتسترضيه

بالوعود التي لم تنفذ منها إلا النذر اليسير ، فأخذ الوعي ينمو في صفوفه تدريجاً .

✓ لقد نجح الاقطاع في التحالف مع الطبقة الوسطى بأشراكها في الحكم كي يحتفظ بمصادر قوته وسلطانه ، غير أن هذا النصر كان يشتمل في حد ذاته على بذور الهزيمة التي لا بد أن تلحق به في المستقبل ، ذلك أن الطبقة الوسطى الناشئة ، على اختلاف طوائفها وثقافتها أخذت تدعم قوتها الاقتصادية وتزداد عددا وتضم إليها أنصاراً وحلفاء وتسعى إلى تقوية سلطانها السياسي وتهاجم خصومها وعلى رأسهم الاقطاع ولو إلى حين . لقد أصبحت الحياة البرلمانية الوليدة مسرحاً لصراع مرير لعبت أو حاولت أن تلعب فيه الطبقة الوسطى ، من المتقنين والمشتغلين بالصناعة والتجارة والمهنة الحرة ، دوراً له أهميته وخطره ، وكانت النتيجة النهائية معروفة سلفاً الكل من تتبع أمثال هذا الصراع في غير مصر . الحق أن ثورة عام ١٩١٩ أبانت امكانيات الطبقة الوسطى وأفسحت المجال أمامها للانتفاض المستمر . وهكذا ظهرت في الحياة المصرية قوة جديدة ، لها أخطاؤها وإنحرافاتنا وعيوبها بطبيعة الحال ، ولكنها في الوقت ذاته تقدمية وإذا كانت الطبقة الوسطى القديمة لم تلعب دورها ، كاملاً ، فقد كان المجال فسيحاً لقيام غيرها لتواصل أداء الدور التاريخي .

(٢) نمو الطبقة الوسطى

كان لنشوب الحرب العالمية الأولى أثر قوى في بدء النهضة الصناعية بصفة جدية ، فبسبب اختلال التبادل التجارى ، والصعاب المختلفة القائمة في سبيل استيراد المصنوعات ، أدركت البلاد خطر اعتمادها ، الذى كاد أن يكون كلياً ، على الصناعة الأجنبية ، واضطرتها الظروف أن تسعى جاهدة إلى صنع جانب من حاجياتها . وكان ارتفاع الأسعار نتيجة تعذر استيراد السلع ، عاملاً أغرى على إنتاج بعضها فى البلاد ، وفعلاً نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول والدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وتوافر العمل لعدد كبير من الأفراد . واستفاد كثيرون من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماماً فى فترة ما قبل الحرب بسبب اتباع البلاد لسياسة « الباب المفتوح » ، أما الشركات المؤسسة منذ أوائل القرن الحالى والتى كثيراً ما هددها الإفلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية ؛ فكان الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حامية للسلع التى تنتجها البلاد على نطاق ضيق (١).

هكذا كانت الحرب نقطة تحول بالغة الأهمية ، وبالفعل أخذت الصناعة الحديثة تقوى وتثبت أقدامها باطراد كما يبدو من الإحصائيات التالية عن الواردات : (٢)

(١) التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث للدكتور راشد البراوى

(١٩٤٩) ص ١٩١

(٢) يلاحظ من الجدول ازدياد قيمة الواردات من المواد الأولية . أما ارتفاع قيمة —

أنواع السلع سنة ١٩١٣ سنة ١٩٣٧

(القيمة بالجنيهات المصرية)

المواد الغذائية	٢٦٥٣٤٤٢	١٨٩٢٨٠٠
» شبه المصنوعة	٣٨٥٥٢٥٨	١٩٥٩٠٠٠
» الأولية	٦٤٠٤٩٠٩	١١٧٦٦٩٠٠
» المصنوعة	١٣٩٣٧٢٠٠	٢١٩٧١٤٠٠

وكان من مظاهر الوعي الاقتصادي الجديد تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه ، ولـكن نشاط البنك أخذ يتسع باطراد فبلغ رأس المال والاحتياطي ٢١٤٨٩١٠ جنيه في نهاية سنة ١٩٤٤ مقابل ١٧٥٨١٠٨ في نهاية سنة ١٩٢٠ ، وزادت قيمة الودائع والحسابات الدائنة من ٢٠٩٩٤٠ إلى حوالي ٢٣ مليون جنيها خلال الفترة ذاتها . ويلاحظ أن أسهم البنك كان أملاكها مقصوراً على المصريين ، وهكذا كان الشأن بالنسبة إلى الشركات التي أسهم في إنشائها .

والحقيقة أن البنك عمل على تنمية الصناعة المصرية بوجه خاص كما يتضح من البيان التالي :

== السلع المصنوعة فيمكن تحليله بالاكتشاف من استيراد الآلات والوقود مما تستلزمه الصناعات الجديدة وكذلك السلع التي لم يتم صنعها مثل ألواح الحديد والصلب للصناعات الآلية ، والأنواع المختلفة من الورق لمواجهة تقدم صناعة الطباعة نتيجة لانتشار التعليم الذي يعد من مظاهر النهضة في عهد الاستقلال .

تاريخ الإنشاء

اسم الشركة

١٩٢٢	شركة مطبعة مصر
١٩٢٤	» مصر لحليج الأقطان
١٩٢٥	» مصر للنقل والملاحة النهرية
١٩٢٥	» مصر للتحميل والسفن
١٩٢٧	» مصر لغزل ونسج القطن بالحلة الكبرى
١٩٢٧	» مصر لمصايد الأسماك
١٩٢٧	» مصر للاكتان
١٩٢٧	» مصر للمستحضرات الطبية
١٩٣٠	» مصر لتصدير الأقطان
١٩٣٢	» مصر للطيران
١٩٣٤	» مصر للتأمين
١٩٣٤	» مصر للسياحة
١٩٣٤	الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود
١٩٣٤	شركة مصر للملاحة البحرية
١٩٣٧	» مصر لصناعة وتجارة الزيوت
١٩٣٧	» مصر للمناجم والمحاجر
١٩٣٨	» مصر لصناعة الأسمنت
١٩٣٨	» مصر لغزل ونسج القطن الرفيع
١٩٤٧	» مصر للحريير الصناعي

ولقد كان قيام بنك مصر وشركاته سبيلا لتوجيه اهتمام المصريين صوب

ميادين النشاط الصناعى والتجارى والمالى بعد أن كانت وقفاً على الأجانب .

ولما كانت الحكومة قد صرحت بعزمها على تغيير سياستها الجمركية فى عام ١٩٣٠ بدأت تتكون قبل ذلك التاريخ شركات صناعية . وبالرغم من صغر حجم هذه المشاريع فإن أربابها لم يغفلوا أهمية الإنتاج الكبير وراعوا فى إنشاء مصانعهم سهولة توسيعها . غير أن وقع الأزمة الاقتصادية العالمية كان عنيفاً بالنسبة إلى الصناعة المصرية الوليدة ، وكان هناك خوف من فناؤها لولا عزيمة القائمين بأمرها ، وتشجيع الدولة والشعب ، ومنح السلف الصناعية بفائدة معتدلة . وبتحسين الأحوال الاقتصادية فى مصر والعالم ، وخروج البلاد عن قاعدة الذهب وارتفاع أثمان القطن ، وبذلك توافرت مقومات النجاح للصناعة المصرية ، غير أننا لا نعدو الصواب إذا قررنا أن الصناعة الحديثة أخذت تثبت أقدامها تدريجاً منذ التعديل الجمركى فى عام ١٩٣٠ ، واستمر التقدم يسير باطراد حتى استطاعت البلاد أن تسد جانباً طيباً من الطلب المحلى فى بعض أنواع المصنوعات قليل نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولقد أفادت الحرب الصناع فانتعشت أعمالهم وازدادت أرباحهم ، وصار مركزهم أقوى بكثير من مركز زملائهم فى الحرب العالمية الأولى ، فكانوا لا يخشون مثلهم المنافسة الأجنبية كثيراً ، ودأبوا على تحسين مصانعهم وأساليب الإنتاج فيها . ومعظم الصناعات القائمة قبل الحرب ليست طارئة بل كانت موجودة من قبل ذلك ، وأغلب الصناعات التى حققت الأرباح الضخمة ليست من المشروعات الفردية ، بل من الشركات المساهمة التى ينص قانونها على تكوين الاحتياطات بمختلف أنواعها . وفضلاً عن هذا كان أرباب الصناعات

يرصدون جانباً من الأرباح الإستثنائية ، وهكذا استطاعت الصناعة المصرية أن تمد البلاد بمعظم حاجتها من بعض السلع .
والبيانات التالية تلقي ضوءاً كافياً على مدى التقدم الصناعي :

(١)

عدد العمال	عدد المصانع (على إختلاف أحجامها)	السنة
٢١٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٩٢٧
٢٧٣٠٠٠٠	٩٢٠٠٠	١٩٣٧
٤٥٨٠٠٠٠	١٢٩٠٠٠	١٩٤٥
٣٦٥٠٦٨٢	١٢٩٤٢١	١٩٤٨

وبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء في المصانع أو غيرها ٦٣٠٠٠٠ طبقاً لإحصاء عام ١٩٤٥ ، وهم وأسراتهم يكونون ١٠٪ من مجموع السكان .

(٢)

١٩٤٨

١٩٣٨

القيمة بالجنيه

الكمية بالطن

القيمة بالجنيه

الكمية بالطن

٤٨٥٠٠٠٠٠

٥٢٠٠٠

٣٩٩٦٤٠٠٠

٢١٧٠٠

١٧٠٩٠٠٠

١٩٤٢٣٤

٤٦٦٠٠٠

٩٥٠٠٠

٥٩٧٠٠٠

٩٣٨١٤

٦٥٠٠٠

١٨٠٠٠

٣٨٢٥٠٠٠

١٣١٢٨٣٨

٤٧٠٠٠٠

١٦٨٠٠٠

٣٣٣٨٤٠٠

٧٨٠٠٠٠

١٠٣٦٠٠٠

٣٧٥٠٠٠

١١٧٦٠٠٠٠

٢١٠٠٠٠

٥٦٤١٠٠٠

٢٠٩٠٠٠

٤٦٦١٠٠٠٦

٨٤٨٠٠

١٥٦٥٠٠٠

٦٥٠٠٠

٢٢٠١٧٣٠

٣٣٦٩٥٥

٨٩٥٠٠٠

٢٦١٠٠٠

١١٠٤٩٩٤

١٦١١٧

١٨٢٠٠٠

٦٠٠٠

١٢٠٥٩٩٦

٩٣٥١

٩٠٠٠٠

٩٩٠٠

المنتجات

منسوجات قطنية

مستخرجات بتروولية

بنزين

كبروسين

زيوت ثقيلة

أسمت

سكر مكرر

زيت بذرة القطن

كسب

بيرة

كحول

(٣)

والجدول التالى يوضح نسب رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد
القومى :

١٩٤٢	١٩٣٩	١٩١٤	
(النسب المئوية)			
١٨٥٣	٢٥٤٥	٤٦٨٩	الرهن العقارى
١٤٦٥	١٤٤٩	١٥١٦	الاستثمار العقارى
٢٢٤٩	١٩٧١	٨٩٩	الصناعة
١٠٧٥	٩٨٦	٢١٧	التجارة والأعمال المالية
٦٨٨	٦٥٨	٣٩٢	البنوك
٩٢٠	٦٤٠	٥١٤	النقل
١٢٩	١٢٧	١٠٠	المياه
١٣٧٩	١٣٧٦	١٤٠١	الثروة
٢٥٩	٢٤٨	١٩٠	شركات مختلفة

(٤)

غير أن الأمر الذى يلفت النظر على وجه الخصوص بالنسبة إلى موضوع
البحث ، ونقصد به ازدياد ثروة الطبقة الوسطى ، هذا البيان الذى يوضح
نسبة رؤوس الأموال المصرية فى الشركات .

يحدثنا الأستاذ عبد الله أباطه فى محاضرة له عن « نصيب الأموال الأجنبية
فى اقتصادنا القومى » أنه يمكن القول بأن رؤوس أموال الأجانب (سواء

في مصر أو الخارج) لم تسكن تقل عن ٠٠ ١٠٢٢٩٥٥ جنيه أي ما كانت
تقل في سنة ١٩١٩ عن ٩١٪ من مجموع رؤوس الأموال التي كانت مستثمرة
وقتئذ . وإذا استبعدت رؤوس أموال الشركات المصرية الصميمة المنشأة بعد
سنة ١٩١٩ (وقدرها حوالي ٦ مليون جنيه) لزادت تلك النسبة إلى حوالي
٩٦٪ ؛ ثم يتساءل :

هل بقي اقبال المصريين على الاشتراك في رؤوس أموال الشركات المساهمة
في حكم العدم كما كان قبل عام ١٩١٩ ؟ وللإجابة عن السؤال يقدم لنا
الإحصائية التالية :

مصريين	أجانب	مجموع رؤوس الأموال	الشركات المؤسسة من
		محليين	في الخارج
١٢٦٦٨٥٠	٦١٩٠٠٠	٨١٤٠٠٠	٢٦٩٩٨٥٠
١١٣٧٧٢٨١	٦٥١٥٧٨	٦٠٥١٤	٣٠٨١٤٠٠
٨٣٩٧٤٣٥	٢٦٢٠٠٢٣	٦١١٩٠٦	١٩٣٩٣٦٤
٢١٠٤١٥٦٦	٣٨٩٠٦٠١	١٧٨٦٤٢٠	٣٦٧١٨٦١٤
٧٨٧	١٤٩	٦٧	١٠٠
٣٩-١٩٣٤	٤٥-١٩٤٠	٤٨-١٩٤٦	المجموع من
١٩٤٨-١٩٣٤	النسبة المئوية		

وبذلك تكون رؤوس أموال الشركات موزعة بين المصريين والأجانب كالآتي :

الشركات المؤسسة من	النسبة المئوية للمصريين	النسبة المئوية للأجانب
١٩٣٩-١٩٣٤	٤٧	٥٣
١٩٤٥-١٩٤٠	٦٦	٣٤
١٩٤٨-١٩٤٦	٨٤	١٦
المجموع من ١٩٤٨-١٩٣٤	٧٨٧	٢١٣

وإذا علم أنه في تلك السنوات (١٩٣٣ - ١٩٤٨) قد زادت بعض الشركات من رؤوس أموالها بمقدار ٢٤٧٦٠٠٠ جنيهاً كما بلغت رؤوس أموال الشركات التي صفت أعمالها خلال تلك الفترة ٦٣١٣٠٠٠ جنيهاً فإنه يمكن بذلك حساب نصيب كل من الأجانب والمصريين من مجموع رؤوس أموال الشركات الموجودة على الوجه الآتي :-

مصريين	أجانب	المجموع
رؤوس أموال شركات يرجع تكوينها إلى ما قبل سنة ١٩٣٣	٦٠٧٣٣٧٥١	٦٦٧٤٠٣٨٦
شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٨	٥٨٢١٠٤١٥٦٦	٢٦٧١٨٧١٤
زيادات في رؤوس الأموال تمت في الفترة (١٩٤٨ - ١٩٣٣)	١٩٢٦٠٦٣٢	٢٤٧٦٠٠٠

فيكون المجموع سنة

١٩٤٨ مكونا من ١١٧,٩٣٥,٠٠٠ ٠٧١ و ٦٢٤,١٧٧ ٤٦,٣٠٨,٨٢٣

النسبة المئوية ١٠٠ ٦١ ٣٩

ونخلص الأستاذ عبد الله أباطه من ذلك كله إلى النتيجة الآتية : وبذلك يمكن تقدير أن حوالي ٤٠٪ من رؤوس أموال أموال الشركات موجودة الآن في يد المصريين بعد أن كانت هذه النسبة في حكم العدم قبل سنة ١٩١٩ ثم يضيف إلى ذلك قوله (ويلاحظ أننا اعتبرنا أن أسهم وسندات الشركات القديمة مازالت بيد الأجانب مع أن جزءا ليس بالقليل منها قد انتقل إلى أيدي مصرية كشركة السكر وشركة البوستة الحديدية وشركة سكة حديد الدلتا وغيرها - ولو أدخل ذلك في التقدير لارتفعت النسبة إلى أكثر من ٤٠٪) ويضاف إلى ذلك أنه عند احصاء نصيب الأجانب الموجودين في الخارج من الدين العام المحول إلى قرض وطني عقب التحويل مباشرة (عام ١٩٤٣) كانت قيمة ما يمتلكونه هي ٣٣١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من ٨٦٠,٦٧٠,٠٠٠ جنيه بواقع ٣٨٪ من الجملة ، وهذه النسبة أقل كثيرا من مثيلتها قبل الحرب العالمية الأولى .

من هذا العرض الموجز الذي قدمناه والبيانات والأرقام التي أوردناها نستطيع في غير غناء أن نتبين مبلغ الزيادة الكبيرة في ثروة الطبقة الوسطى أي في قوتها الاقتصادية منذ ثورة عام ١٩١٩ . وأفادت الحرب العالمية الثانية رجال الصناعة فانتعشت أحوالهم وتضخمت أرباحهم ، وأغلب الصناعات التي حققت الأرباح الضخمة لم تكن من المشاريع الفردية بل من الشركات المساهمة التي ينص قانونها على تكوين الاحتياطات بمختلف أنواعها . وفضلا عن هذا كان رجال الصناعات الكبيرة يرصدون جانبا من الأرباح الاستثنائية كما قدمنا ،

فالقانون الخاص بالآخيرة حملهم على المغالاة في تقرير أنواع الاحتياطات ، وهو الأمر الذى ما كانوا ليقدموا عليه لوأن توزيع الأرباح على المساهمين كان بغير رقابة . وهكذا كانت الحرب الثانية عاملاً قوياً في تجميع أموال ضخمة في أيدي الرأسمالية الكبيرة وهى المظهر الذى تحولت إليه الطبقة الوسطى وبالتالي في تقوية مركزها الاحتكارى وقوتها الاقتصادية . وهنالك النظر إلى أمرله أهمية ، ذلك أن التقدم الصناعى والتجارى والمالى الكبير الذى حققته البورجوازية المصرية منذ الحرب الأولى صحبه قيام طبقة من المديرين وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وأمنالهم ممن تربطهم بهذه الطبقة صلة وثيقة من المصلحة المتبادلة ، فأصبحوا في عدادها وانضوا تحت لوائها وصار لهم دور كبير في تنمية ودعم سلطان هذه الجماعة ، الاقتصادى والسياسى .

وخلال فترة ما بين الحربين ، ومن أجل إفساح مجال النمو ، أحرزت الطبقة الوسطى المصرية انتصارات رائعة كان لابد منها ، وفي مقدمتها من حيث الأهمية والترتيب الزمنى التعديل الجمركى سنة ١٩٣٠ ، فمجردت مصر سياسة الباب المفتوح التى سارت عليها حتى ذلك الحين ، وكفلت نوعاً من الحماية لتنمو في ظلها الصناعة المصرية . والنصر الثانى كان معاهدة ١٩٣٦ اذ كفل قدراً من الاستقرار الداخلى وهو عنصر جوهرى بالنسبة إلى تقدم النشاط الاقتصادى . وفى مؤتمر مونتريه عام ١٩٣٧ عقد الاتفاق الذى بمقتضاه ألغيت الامتيازات الأجنبية المالية والقضائية (١) ، فزالت التفرقة القديمة بين المصريين والأجانب وأصبح الجميع متساوين أمام القانون .

(١) ألغيت المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩

(٣) التحول الجبريد على الطبقة الوسطى:

والآن ننتقل إلى موضوع على أكبر قدر من الخطورة والأهمية ، ذلك هو التحول الذى طرأ على طابع تلك الطبقة المصرية من رجال المال والأعمال ، بعد أن استكملت عناصر قوتها . لقد بدأت تلك الطبقة فى حدود ضيقة وعن طريق المنافسة ، وعرفت كيف تستفيد من مختلف الظروف القائمة فى البلاد والوعى القومى ، ولكنها سرعان ما اتخذت الطابع الاحتكارى ، فإذا بنا أمام « رأسمالية كبيرة احتكارية » . والذى يتابع تاريخ تطور الصناعة المصرية منذ الحرب العالمية الأولى سرعان ما يلمس غلبة الصفة الاحتكارية عليها كما يبدو ذلك فى صناعات الغزل والنسيج والسكر والأسمت وغيرها ؛ وإذا كان بعض هذه المشروعات متنافسا فيما بينه فهى ذلك النوع المعروف عند الاقتصاديين بالمنافسة فى ظل الاحتكار ، إذ يكون فى الواقع بين المشروعات تفاهم مباشر أو ضمنى لرعاية المصالح المشتركة . ومن الأمثلة على ذلك أنه عند ما بدأ مصنع شركة أسمنت بورتلاند بطره العمل فى يناير سنة ١٩٣٠ اتفق مع شركة المعصرة على تكوين مكتب مستقل يبيع ما ينتجه هذان المصنعان تجنباً لكل مزاحمة بينهما ، ومدة الاتفاق عشرون عاماً . غير أن المنافسة اشتدت بين المكتب ومصنع حلوان إلى أن تم الاتفاق نهائياً فى فبراير سنة ١٩٣١ أى غداة صدور المرسوم بقانون بشأن فرض رسم استهلاك قدره ثلاثون قرشاً على كل طن من الأسمنت المصنوع فى مصر ، وحددت مبيعات مصنع حلوان طبقاً للاتفاق الذى يستمر عشرين سنة بتسعين ألف طن . ونرى الظاهرة الاحتكارية ذاتها فى الناحية المالية مثل بنك مصر ، والذى فرض سيطرته على الشركات الكثيرة التى عمل على انشائها وأسهم فى رأس مالها .

وهكذا انتهى الحال أخيراً باندماج رأس المال الصناعى مع سواء من مصرى وأجنبى وظهر ما يعرف باسم « الرأسمالية المالية » Finance capital وإن كانت على نطاق أضيق بطبيعة الحال من مثيلاتها فى البلاد العريقة فى التقدم الصناعى الحديث .

فما معنى هذا كله ؟ معناه أن قلة من ملوك المال غير المتوجين أصبحت تسيطر سيطرة كبيرة على الحياة الاقتصادية فى البلاد ، وأخذت تتكفل دفاعاً عن مصالحها وانحاز إلى جانبهم زملاؤهم من الأجانب ، ولعل أوضح مثل لهذه الكتلة ، المتجانسة ، فى طبيعتها و ثروتها ومصالحها وأهدافها ، اتحاد الصناعات المصرية ... هؤلاء الملوك غير المتوجين من المصريين هم الذين بدأوا بداية متواضعة ، وكأخفوا وشقوا طريقهم منذ الحرب الأولى ، وبذلك تحولت الطبقة الوسطى القديمة إلى رأسمالية احتكارية طاغية ، لاندخرو سعا فى تضخيم ثروتها ودعم نفوذها ، وتحاول أن تفرض سلطانها على الحياة السياسية فى البلاد .

غير أن هناك ظاهرة أخطر من هذا بكثير . فalcصر بموقفه العدائى من الشعب وتعلقه بأهداف نظرية حق الملوك الإلهى ، التى عفا عليها الزمن فى العالم الديموقراطى ، هو المسئول الأول عن نسكبة البلاد بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ . والواقع أن الثقة بين الشعب والقصر كانت فى حكم العدم ، ولذلك ظل الأخير يعتمد على الاستعمار ويخشى أن يتخلى عنه ، فإن فعل الأخير زال الحكم الفردى ، بل زالت الملكية نفسها . ولم تكن الملكية بغافلة عن رأى الشعب فيها ، ففى بعض المظاهرات التى قام بها طلبة الجامعات المصرية كثيراً ما تردد اهتاف صد الملك السابق والملكية ، وكان الكثيرون يتحدثون — على الأقل فيما بينهم — عن النظام الجمهورى .

أما الاقطاع المصرى فكان حليفاً طبيعياً للقوة الاستعمارية ، فرجاله فى

تظهرها هم أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ، كما يمكن له الاستعمار وهياً له سبيل التوسع والانتشار عن طريق الاستحواذ على أراضي الدولة الصالحة كأمالك الدائرة السنية ، والمستصلحة بوسائل مختلفة . والإقطاع يدرك تماماً أنه موضع الكراهية من جانب الشعب وإن المبرر لبقائه لم يعد له وجود بعد أن أصبح فعلاً قيداً على تقدم الانتاج الصناعى والزراعى . ولهذا آمن أن استمراره ، وسط عداء الشعب ، أمر رهين بدوام العنصر الأجنبى أو القوة الاستعمارية .

ولقد بدأت الرأسمالية المصرية قومية حين كانت صغيرة متواضعة ، فلما تمت واتخذت الطابع الاحتكارى تحولت عن الصبغة القومية البحتة ، إذ سرعان ما نشأت بينها وبين رأس المال الأجنبى صلة المصلحة المتبادلة ، فراحت تدعو دائماً إلى فتح أبواب البلاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية . والحقيقة تؤيد ذلك ، فهى لم تكن راضية عن التشريع الصادر عام ١٩٤٧ والذى حدد نصيب المصريين فى رأس مال الشركات المساهمة بما لا يقل عن ٥١ ٪ ، ولذلك كانت أعلى الأصوات الداعية إلى تعديل هذا النص وخفض النسبة منبثقاً من « اتحاد الصناعات المصرية » الذى يمثل التحالف الوثيق بين رأس المال الكبير ، الوطنى والأجنبى . وإزاء ما كانت تموج به البلاد من عوامل السخط والانتفاض ، وقر فى ذهن الرأسمالية المصرية الكبيرة أن مصيرها رهين ببقاء الاستعمار ، وإن زوال الأخير يعصف بسلطانها ونفوذها وامتيازاتها ، لأنها لن تستطيع الوقوف وحدها ضد الشعب حتى بالرغم من انضمامها إلى القصر والأقطاع . ومن مظاهر تحول هذه الطبقة أنها كانت أثناء ضعفها تطالب بالحماية الجمركية ، فعادت تطلب خفض الرسوم الجمركية وهو ما يتفق مع المصالح الأجنبية وهكذا تضاءلت المطامع القومية لهذه الطائفة .

لهذه الأسباب وغيرها كانت الرأسمالية الكبيرة دائماً من أنصار التحالف والصدقة مع بريطانيا من قبل الحرب الأخيرة ، ثم أصبحت من بعدها من أكبر المؤيدين لفكرة الدفاع المشترك . ولو أنها كانت تعلن ذلك عن إيمان بالمصلحة القومية العامة ربما كان لها بعض العذر ، ولكنها في الواقع كانت تتحدث بلسان مصلحتها الذاتية . والأدلة على هذا الاتجاه غير القوي متوافرة .

فاسماعيل صدقي حاول أن يفرض على مصر اتفاقاً وصل إليه مع وزير خارجية بريطانيا ، وهو اتفاق يبقى الاحتلال من حيث الجوهر ويعترف بنظام الدفاع المشترك مع بريطانيا . وفي صيف عام ١٩٥١ فاجأ حافظ عفيفي الرأي العام بحديث في جريدة الأهرام يؤكد فيه توافق المصلحة بين مصر وبريطانيا ، ولما ألغيت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتا السودان لعام ١٨٩٩ ، كان رجال هذه الجماعة أشد انتقاداً لهذه الخطوة وراحوا يهددون بما يرونه أخطاراً مستحق بالاعتقاد القومي . وفي غمرة الكفاح الذي تولاه الشعب ضد الإنجليز في منطقة القنال طلع حافظ عفيفي نفسه بحديث في جريدة «الأخبار الجديدة» يشير فيه إلى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ، ويصر على رأيه في أن من مصلحة مصر الانحياز إلى المعسكر الغربي ، فكان ذلك طعنة من الخلف للشعب المكافح . ولم تمض فترة وجيزة حتى كان الرجل رئيساً للديوان الملكي وبدأ أن هناك اتجاهات لتحويل الكفاح الوطني عن سبيله ، ولذلك حق للناس أن يتشاءموا من ذلك التعيين فقابلوه بأشد مظاهر السخط الصاخب . ومما يلفت النظر أن الدوائر الاستعمارية والأوساط الاقتصادية في مصر رجبت بالحادث (تعيين الرجل) ورجت من ورائه الخير . وتتابعت الحوادث سراعاً فبدأ حريق القاهرة وأعلنت الأحكام العرفية وتوالت الوزارات التي تخلقها ويميتها القصر ،

وانزوت قضية الكفاح الوطنى المسلح ، وأخذت الأحوال تزداد سوءاً إلى أن قام الجيش بثورته .

ومن الطبيعى أن يؤبد الاستعمار هذه القوى الداخلية الثلاث ويسندها فى دعاويها وأهدافها لأنه يعلم تماماً مدى الشعور الشعبى العام للخلاص من وطأته . وهكذا أصبحت القوة الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الجديدة التى ستتحدث عنها وشيكا ، وقد ألفت نفسها أمام تحالف وثيق ، لتماثل الهدف والمصلحة ، بين الاستعمار والحكم المطلق والأقطاع والرأسمالية الاحتكارية ، وصار لزاماً أن يكون الكفاح الشعبى موجهاً ضد هذه القوى الأربع .

(٤) تحالف الرجعية والاستعمار

هنا نلقى تحالفاً وثيقاً بين قوى متعددة قوامه وأساسه تماثل المصالح والأهداف وتشابكها .

فالرأسمالية الاحتكارية وقد تدعم نفوذها رأت من الخير لها ألا تقف وحيدة فى الميدان . لقد عمد الكثيرون من رجالها إلى اقتناء الأراضى الزراعية فارتبطوا بالأقطاع وصارت لهم مصلحة ذاتية فى الإبقاء عليه .

إن من طبيعة البورجوازية ، لى تفسح مجال النمو أمامها ، أن تعمل على تحطيم هذا النظام ، ولكننا وجدنا أنفسنا أمام التناقض الذى أشرنا إليه ولا نعجب له . وتعلق هؤلاء بالألقاب يسعون إليها ويدفعون الثمن الغالى ، من مالهم وكرامتهم ، من أجل الظفر بها ؛ لأنها — طبقاً لتقاليد عهود الانحلال — تكسب هؤلاء القوم هبة ومكانة فى المجتمع ، وأكثر من هذا إنها وسيلة لتسهيل الصلات مع الجماهير والأداة الحكومية . لقد كان للألقاب

وظيفة اقتصادية كما يبدو ، وإن كانت فاسدة مفسدة ، ولذلك عظم التهاافت على حملتها من جانب الشركات لكي ينضموا إلى مجالس الإدارة .

ولما كان القصر هو الذى يمنح الرتب والنياشين والألقاب ، مالت الرأسمالية الاحتكارية إلى صفه ، تؤيد دعاويه فى الحكم المطلق ، وتدعم أو تخلق ما يطالب به من حقوق وامتيازات ؛ فكانت تساعد على العبث بالدستور والديمقراطية .

ولم يقف كبار الملاك الزراعيين عند حدهم . إن الزراعة لم تعد حرفة مجزية تماماً أو ميداناً صالحاً على الدوام لاستغلال أموالهم وأرباحهم التى يحصلون عليها من أراضيهم الواسعة ، فاتجهوا صوب الحرف الأخرى ، أو على الأقل فعل ذلك الكثيرون منهم ، وأقبلوا على اقتناء الأسهم والسندات ، والدخول فى ميادين الصناعة والتجارة والمضاربات ، والاشتراك فى الكثير من المشروعات غير الزراعية .

وكان القصر يريد أن يحكم حكماً مطلقاً . وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق الشعب لأن هناك تعارضاً أساسياً بين أهداف الجانبين ، وإذن لم يجد القصر أمامه من سبيل سوى الاعتماد على هذه الرأسمالية الاحتكارية الجديدة ، إلى جانب استناده التقليدى إلى الإقطاع ، لأن القصر فى الواقع أكبر أمير إقطاعى ، والدليل على ذلك أملاك الأسرة المالكة . وها هو الملك فؤاد استطاع أن يقفز بثروته من لاشئ تقريباً إلى ما يقرب من خمسين ألفاً من الأفدنة ، وتمكن أنه فاروق من أن يملك ٢٨٠٠٠ فدان وهذا علاوة على أملاك الأسرة المالكة . وعلاوة على ذلك استطاع فاروق ، بمختلف الوسائل ، أن يدخل فى تحالف مصلحى مع البورجوازية الكبيرة وبذلك استطاع أن يقتنى مثلاً عدداً ضخماً من الأوراق المالية المتنوعة .

(٥) قيام الطبقة الوسطى الجديدة وطابعها الثوري

أوردنا في موضع سابق عبارة « الطبقة الوسطى الجديدة » ، وآن لنا أن نوضح المعنى المقصود بها . . إن الذى يدرس سياسة الاحتلال التعليمية يرى أنها كانت تهدف أولاً وقبل كل شئ إلى جعل التعليم من « السلع السكالية الغالية » التى لا يقدر على اقتنائها والمتع بها إلا ذوو اليسار وأهل الطاقة المادية الكبيرة ، فكان التعليم بالنسبة إلى عامة الشعب « فاكهة محرمة » ، ومن هنا تقرر له ثمن يدفعه الساعون إليه منذ بداية المرحلة الابتدائية ، حتى لا تتاح الفرصة أمام جماهير الفلاحين والعمال ومن في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي لينعموا بهذا الحق الأولي للشعوب .

لقد كان الاحتلال يقدر لكل خطوة يخطوها أهدافها ونتائجها ، ومن هنا أبعد الجماهير عن التعليم الذى يشيع فيها وعياً قومياً وديمقراطياً . وارتفع الثمن في المراحل التالية للابتدائية بشكل واضح كما اقتصر التعليم الثانوى والعالى على عدد محدود للغاية من الطلبة ، ومعنى هذا أن أبناء الاقطاعيين خاصة هم الذين يحصلون على القدر المطلوب من التعليم فتتوافر لديهم المؤهلات التى تضعهم فى المناصب الرئيسية ، وهؤلاء من الطبقة التى هى السند الطبيعى للاستعمار والحكم المطلق . وكان الاستعمار والحكم المطلق والاقطاع ، أى تمثلو هذه العناصر الثلاثة ، يوقنون تماماً أن خفض « ثمن » العلم مغناه فتح الباب أمام الجماهير فتنشأ تلك الطبقة المثقفة الوسطى التى لا تستطيع النمو — على الأقل فى بداية أمرها — إلا فى ظل الحرية ، الداخلية والخارجية . والحق ، إن فى مقدمة مبادئ الرجعية أن الشعوب الجاهلة أساسى قياداً وأطوع بناناً وأكثر استعداد لقبول الاستغلال فى شتى صورته .

فلما نشبت ثورة ١٩١٩ واستطاعت الحصول على الدستور كان الأحرار التقدميون يتوقعون أن يقرر المبدأ الديمقراطي السليم وهو أن التعليم (من غير تحديد) حق لجميع المصريين ، فإذا به يقتصر على النص بأن التعليم الأولي (وحده) اجباري ومجاني ، وهذا هو الامتياز البسيط الذي منح للشعب - بفضل به الاستعمار والرجعية الداخلية ، وقنعت به الطبقة الوسطى نظراً لضعفها نسبياً في ذلك الحين .

ولكن التطور التاريخي أقوى دائماً من النصوص والغايات الذاتية ، وهذه حقيقة يترتب على اغفالها الوقوع في الأخطاء . ففي السنوات التالية لقيام النظام النيابي ، بالرغم من قصوره وتعثره ، شهدت البلاد اتجاهين على قدر وافر من الأهمية . ففي المقام الأول عمدت البرلمانات والحكومات المتعاقبة ، استجابة للضغط الشعبي ومطالب التقدم الاقتصادي ، إلى تعميم التعليم في مختلف مراحلها ، فزادت النسبة المخصصة لهذا الغرض من الميزانية العامة ، وفتحت مئات المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وزاد عدد المدارس الثانوية والعالية ومعاهد المعلمين تبعاً لذلك وبخاصة تلك التي تعنى بتخريج مدرسي المدارس الأولية . وانتقلت ظاهرة التوسع إلى التعليم الجامعي فانشئت عام ١٩٢٥ أولى جامعة حكومية في القاهرة ، وفي سنة ١٩٤٢ ظهرت إلى الوجود الرسمية شقيقة لها بالأسكندرية ، وأخيراً في عام ١٩٥٠ تقرر ضم طائفة من المعاهد العالية بالعاصمة لتكوين جامعة ثالثة .

أما الاتجاه الثاني فعبارة عن اشتداد الدعوة الشعبية إلى تيسير أسباب التعليم المادية بخفض ثمنه أو الغائه ، وزادت الدعوة حدة خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها فتقررت مجانية التعليم الابتدائي ؛ وفي سنة ١٩٥٠ تقرر سريان هذا المبدأ على المدارس الثانوية وما في حكمها . ولم يمر التشريع الأخير

بسهولة اذ ارتفعت أصوات كثيرة تعارضه وبخاصة في مجلس الشيوخ . أما الجامعات فاستجابت بدورها إلى ذلك وتوسعت بصورة واضحة في منح الإعفاء الكلى أو الجزئى . ونلاحظ أن هذا الاتجاه زاد قوة منذ بداية الحرب الأخيرة والسبب هنا اقتصادى ذلك أن الغلاء كان حاداً أو عنيفاً ، الأمر الذى جعل التعليم عبئاً ثقيلاً على عائق الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل . وأكثر من هذا أخذت تنتشر الآراء الديموقراطية داعية إلى جعل التعليم من الحقوق الأولية والأساسية للشعوب ، ومن الطبيعى أن يتأثر المصريون بهذه الآراء .

ولقد كان من أثر ذلك أن عظم الاقبال على مختلف مراحل التعليم من جانب الجماهير وبخاصة أبناء العمال والفلاحين وذوى الطاقة المادية المحدودة ، وأخذ عدد المتخرجين فى المعاهد المتنوعة يزداد زيادة سريعة عاماً بعد آخر ، ليواجهوا الحياة وليزاولوا مختلف أنواع الأعمال من حكومية وغير حكومية وهكذا صارت لدينا قوة كبيرة جديدة ، هى الطبقة الوسطى وتقيم معظمها فى المدن ، وإنها لوليدة هذا الاتجاه التعليمى الحديث ، وإنها لتشمل العناصر الآتية نشير إليها على وجه التمثيل لالحصر :

- (١) صغار ومتوسطو موظفى الحكومة وهم يمثلون نسبة كبيرة ويعملون فى الإدارات والمصالح المختلفة فى كل مكان ، ودور العلم المتعددة فى شتى مراحلها ، ومنهم عدد كبير جداً من ضباط الجيش والبوليس .
- (٢) صغار ومتوسطو موظفى الشركات والمشروعات غير الحكومية ومستخدمىها من المصريين .

- (٣) رجال المهن الحرة مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين

(مع استثناء القلة من أفراد تلك الطوائف ممن ربطتهم المصالح المادية بالقوى الرجعية) والكتاب والصحفيين والأدباء .

(٤) طلاب الجامعات والمعاهد العالية والأزهر .

(٥) ويضاف إلى هؤلاء جميعا ذلك العدد الوافر من صغار رجال التجارة والصناعة الذين توسعت أعمالهم منذ نشوب الحرب العالمية الثانية ، كما نستطيع أن ندمج في صفوف هذه الطبقة تلك الفئة من متوسطى الملاك الزراعيين ولكها في الواقع تمثل نسبة ضئيلة للغاية في الريف كما أنها متناثرة ومتفرقة مما يضعف من تأثيرها الاجتماعى .

هذه هى الطبقة الجديدة أو القوة الجديدة التى نمت فى البلاد أخيراً ، ولها آمالها وأهدافها : وإنها لثائرة على الأوضاع السائدة التى لا تكفل لها حظاً مناسباً من الحياة . فالمرتبات التى يعيش عليها السواء الأعظم من موظفى الحكومة والشركات وأمثالها ، محدودة لا تتناسب مطلقاً مع مطالب أصحابها المادية والاجتماعية ، بينما يحظى بالجزء الوافر قلة لا يستند معظم أفرادها إلى الكفاية الحقيقية فى العمل والانتاج . فالسخط فى دوائر الحكومة عنيف على كبار الموظفين المحظوظين ، وبينما هناك قيود على الترقيات بالنسبة إلى أغلبية الموظفين نجد أنه لا قيود زمنية بالنسبة إلى كبار الموظفين من الدرجة الأولى فما فوقها أى طائفة الاستقرائية فى الأداة الحكومية . وفى المؤسسات غير الحكومية تدفع أعلى المرتبات والمسكافآت لأعضاء مجالس الإدارات ومن فى حكمهم . ممن يتعلقون بالقصر أو الاقطاع أو الرأسمالية الاحتكارية ؛ وهذا أيضاً - إلى جانب الاسراف فى النفقات غير الانتاجية - يقلل من الأرباح التى توزع على صغار المساهمين فى الشركات الصناعية والمالية . والعرض كبير من جانب معظم

طوائف المشتغلين بالمهن الحرة فاشتدت المنافسة وتضاءلت الأرباح بينما زادت أعباء الحياة وتكاليف المعيشة . وفي السنوات الأخيرة زاد عدد خريجي المعاهد العالية والجامعات عن الطلب عليهم ، فقبل كثير منهم أعمالا لا تناسب استعدادهم وأجرها ضئيل في الوقت ذاته ، بينما عجز عدد كبير عن الحصول على عمل يكسبون منهم رزقهم وبدأت البلاد تعاني نوعا خطيرا من البطالة وهي « البطالة المتعلمة أو المثقفة » .

وفي الوقت الذي ألغيت فيه أو خفضت مصروفات التعليم نجد الأغلبية الساحقة من تلاميذ دور العلم ، بسبب فقر ذويهم ، يعانون شظف العيش . بل ان الكثيرين منهم من أبناء الجامعات ليعجزون فعلا عن شراء الكتب والمراجع اللازمة لهم . وطبقة صغار رجال الأعمال تجد المجال للنمو أمامها ضيقا أو محدودا ، إذ ليس ثمت وجود للمنافسة الفعلية ، وإنما الاحتكارات الضخمة هي التي تسيطر على الحياة الاقتصادية . ومدت الرجعية رواق نفوذها ولو بدرجات متفاوتة ، على الأحزاب والجماعات السياسية القديمة وأمسكت بالقيادة في يدها ، فإذا بالبرلمانات والحكومات المتعاقبة لاتسن من المشروعات إلا ما يتناسب مع المصالح الكبيرة ، ولم تعمل شيئا يستحق الذكر للجماهير ؛ فأحوال الفلاحين في ركود ، والغلاء لم تخف وطأته ، والانتاج لا يزيد بالدرجة التي تتفق مع الزيادة المطردة في عدد السكان . وهنا اشتدت الحملات على الأحزاب والحكومات ووصل بالكثيرين الحال إلى حد التشكك فعلا في سلامة النظام الديموقراطي للأسف ! ! وشكى صغار رجال الأعمال وأفراد الشعب من فساد الأداة الحكومية وانتشار الرشوة والفساد ، وكيف انها لا تخدم إلا المصالح الكبيرة .

وكان نظام الضرائب مثار الشكوى البالغة لما اتسم به من انعدام العدالة :

١ — زادت الأعباء الضرائبية دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج أو الخدمات الاجتماعية ، وراحت الأموال الطائلة تتبدد في مظاهر بشعة من الإسراف .

٢ — ظلت الزراعة متمتعة بامتيازات واسعة فالضرائب عليها لم تكن مفروضة على الدخل الحقيقي وإنما على أساس القيمة التجارية ، وهو أمر وهمي .

٣ — تحصل الحكومة على شطر كبير من إيراداتها عن طريق الرسوم الجمركية ، والعبء هنا في الواقع تتحمله الجماهير ، وكما زادت مطالب الحكومات عمدت إلى رفع الرسوم الجمركية حتى ضج الناس من تكرار الظاهرة .

٤ — الأعباء الضرائبية لم تكن متناسبة مع طاقة الطوائف والطبقات على الأداء .

٥ — وحتى ضريبة الإيراد العام ظلت وهمية وحصيلتها تافهة بسبب ما في قانونها من إعفاءات وثيرات يتهرب عن طريقها أصحاب المصالح الكبيرة . وهذه الأخيرة بعد أن عطلت ضريبة التركات سنوات أخرجتها هزيلة لا تعدو كونها رسم انتقال على الميراث .

ونظرت هذه الطبقة الساخطة حولها فرأت الأرباح تتدفق إلى جيوب الأجانب ، وقم الاقتصاد القومي في أيديهم ، والاستعمار يمد شباكه وحمل البلاد خسائر وافرة خلال الحرب ويعمل على تأييد الرجعية والحكم المطلق ، فإذا بها تتجه وجهة قومية غايتها التحرر وتنفر من أي ارتباط بالاستعمار على صورة دفاع مشترك أو دفاع عن الشرق الأوسط .

ولقد استطاعت هذه الطبقة ، متحالفة مع العمال والفلاحين ، أن تحرز انتصارات في الميادين الداخلية والخارجية منها :

- ١ — التوسع في التعليم وتقرير مبدأ الإعفاء الكلى أو الجزئى .
- ٢ — قانون الشركات الذى يتضمن نصوصاً بشأن الموظفين العمال ونسبة المصريين فى رأس المال ، وكذلك اجبار المؤسسات الأجنبية على استعمال اللغة العربية حتى يتسع المجال أمام المصريين فى الوظائف .
- ٣ — إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإتفاقي السودان لعام ١٨٩٩
- ٤ — رفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط رسمياً من جانب حكومة الوفد السابقة .
- ٥ — فرض الضريبة على الإيراد العام والمفروض أن يقع معظم عبئها على أصحاب الدخول الكبيرة :
- ٦ — إعفاء صغار الفلاحين من الضرائب والإعتراف بحق العمال فى تكوين النقابات .

لقد كانت تلك الطبقة الجديدة ذات طابع ثورى . ضد الاستعمار والحكم المطلق والاحتكار والاقطاع والفساد والرشوة ، واستمالت إلى جانبها جموع العمال كما عملت على بث دعايتها فى الريف ولو على نطاق محدود . وتبجلى سخطها فى مظاهر عدة مثل المظاهرات والاضرابات وأكثرت من هذا أخذت تظهر هيئات جديدة تحاول التعبير ، فى صحفها ومطبوعاتها واجتماعاتها ، عن مشاعر الشعب ، ومنها جماعة الاخوان المسلمين والحزب الإشتراكي وغيرها من منظمات علنية وسرية . . لقد كان المراقبون من بعيد يدركون أن قوة جديدة ، لها أنصار وحلفاء ، قد ظهرت على مسرح السياسة المصرية ، وأن

هذه القوة أو الطاقة لا بد أن تنطلق بعد أن تعددت النذر ، ولكن الرجعية ظلت سادرة في جهلها وعميانها عن الحقائق الواضحة . .

(٦) الطبقة العاملة في الميزان

ترتب على نشوب الحرب في عام ١٩١٤ نشاط الحركة الصناعية بالبلاد بسبب تعذر الإستيراد ، واستخدام الجيش البريطاني الألوف من المصريين . ولما انتهت الحرب تعرض الكثيرون للبطالة وساءت أحول العمال عموما بسبب ارتفاع نفقات المعيشة ، ثم نشبت الثورة القومية الكبرى سنة ١٩١٩ واشتركت فيها طوائف الأمة بأجمعها وأبلى العمال فيها وفي غيرها من الحركات والاضطرابات الداخلية بلاء عظيما وصاروا قوة يحسب حسابها وبخاصة في المدن الكبرى ، وأخذ العمال في إنشاء نقابات تضم شملهم وكانت هذه الحركة قد خدمت بسبب سيف الأحكام العرفية كما كانت السلطات البريطانية تحارب أى نزعة إلى التمسك في صفوف العمال . ثم جاء اشتراك هؤلاء في الثورة فزاد من ارتياب السلطات واشتد الشك نتيجة لتغلغل بعض ذوى الآراء الثورية في صفوف العمال ومحاولة استغلالهم ، ولهذا وقفت الحكومة من الحركات العمالية موقف العداء وأضافت مواد جديدة إلى قانون العقوبات في سنة ١٩٢٣ فقررت المادة ٣٢٧ مكررة بشأن حق الإضراب في المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أنه لا يجوز استخدام هذا الحق دون إخطار المديرية أو المحافظة قبل الوقت المعين للإضراب بخمسة عشر يوما مع بيان الأسباب وإلاعد الإضراب ، دون مراعاة ذلك ، جريمة عقابها الغرامة .

وأما المادة ٣٢٨ (٣) فتعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو إخبار شخص على

الانضمام إلى إحدى الجمعيات . غير أن الحركة أخذت في النمو بالرغم من ذلك واكتسبت قوة من تزعم بعض الشخصيات البارزة وظهر أول اتحاد للنقابات في سنة ١٩٢٣ بالأسكندرية ، ثم تألف آخر برئاسة عبد الرحمن بك فهمي . وفي ١٩٣٠ شكل اتحاد كبير في نقابة عمال الترام ، وأخيراً انضوت نقابات كثيرة تحت لواء الاتحاد العام الذي شكله النيل عباس حليم وقاومته السلطات إذ أوجست منه خيفة ، وانقسم على نفسه في سنة ١٩٣٥ ولكن ما لبث أن استعاد قوته وزاد عدد الأعضاء . وفي سنة ١٩٣٦ حدثت اضطرابات في الأسكندرية والقاهرة والوجه القبلي تحت تأثير بعض الحوادث الجارية في فرنسا ، واعتصم العمال بالمصانع ، وتدخل رجال البوليس ووقعت بعض الضحايا . وفي سنة ١٩٣٨ حدثت موجة جديدة من الاضطرابات نتيجة لسوء أحوال المعيشة المترتب على كساد تجارى وارتفاع ثمن القمح .

وفي السنة ذاتها عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل أربعين نقابة عمالية وطالب الحكومة بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة بشأن النقابات .

وما من شك أن الحركة العمالية كانت تنمو باطراد خلال الفترة (١٩١٩-٣٩) من حيث الكم والكيف ، فزاد عدد أعضاء النقابات وتنوعت مطالبهم . ولهذا النمو أسبابه ذلك أن الصناعة والتجارة سارتا في طريق الازدهار التدريجي وقامت المشروعات الصناعية والتجارية وتركز العمال في بعض المناطق الأمر الذي ساعد على إيجاد نوع من التجانس والتفاهم . ولما كانت أغلبية المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والكبيرة مملوكة لرؤوس الأموال الأجنبية فهنا يبدو أثر الثورة القومية . واتخذ التكتل العمالي مظهراً

اقتصاديا وهو الدفاع عن المصالح العمالية ، وآخر سياسياً وهو موجه ضد سيطرة رأس المال الأجنبي . ولا يسعنا أن نعفل أثر التقدم الاجتماعى الهام وانتشار التعليم تدريجياً والتأثر بما يجرى فى العالم الخارجى ، وكذلك لا ننسى أهمية تأييد الأحزاب السياسية للعمال وتشجيعهم على الانضمام وتأليف النقابات .

وبالرغم من موقف رجال الصناعة من العمال ، وتعنت المشرع والسلطات إزاء الحركات العمالية ، ومن عناصر الضعف الباطنية فى الأخيرة ، وقصور الوعى فى فئة كبيرة من العمال ، فقد استطاع هؤلاء أن يحققوا انتصارات تعد ذات شأن فى ظل تلك الظروف السالفة الذكر . ففي ٢٢ يونية عام ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٤٨ بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة ، وأصدرت الحكومة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ القانون رقم ٦٤ بشأن اصابات العمل .

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وزاد عدد العمال بسبب مطالب القوات المحاربة كمادب النشاط الوفير فى الصناعات المصرية ، ولما وضحت أهمية وقوة الطبقة العاملة ، أقدمت الحكومة على إصدار القانون رقم ٨٥ وذلك فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وتنص المادة الثالثة منه على أن « للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية » .. لقد كان موقف المشرع المصرى من قبل إزاء النقابات غامضاً ، فلا هو اعترف بها ولا هو استنكرها صراحة ، فجاء ذلك القانون يضع حداً لتردد المشرع . غير أن نصوص القانون تدل على أن المصالح المعادية للعمال استخدمت قوتها ونفوذها فجاء قاصراً فى نواح مختلفة . فهو

مثلا استثنى عمال الزراعة بحجة أن الاضراب من جانبهم - إذا وقع - قد يشل الزراعة مما يكون مصدر خطر على البلاد ، وكذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادئ الشيوعية إلى الريف المصرى ، ولكن الواقع أن كبار الملاك الزراعيين كانوا يخشون في حالة السماح بتكوين النقابات الزراعية أن تعتمد إلى المطالبة بتحسين الأجور وبكثير من المزايا والخدمات الاقتصادية والاجتماعية .. وواضح أثر الرأسمالية الاحتكارية في المادة (٢٦) التى تمتنع قيام الاتحادات التى تضم نقابات تمثل حرفا مختلفة ، ويرجع هذا التحريم على ما نعتقد إلى الخوف من تكثيل العمال فتعظم قوتهم إلى حد كبير ، وبخاصة إذا ما اشتغلوا بالمسائل السياسية وطالبوا بتشريعات أخرى لحماية مصالحهم .

ومن القوانين الأخرى التى صدرت :

(١) القانون رقم ٧٦ فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل .

(٢) القانون رقم ٤١ الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ والخاص بعقد العمل الفردى .

(٣) القانون رقم ٧٢ (٢٤ يونيه ١٩٤٦) بشأن تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج .

(٤) القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ بصدد التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل .

غير أن التشريعات ، وتعد خطوة تقدمية ، كانت قاصرة عن ارضاء مطالب العمال ، بل إنها لتعد متأخرة بالقياس إلى البلاد الأخرى ومنها بعض البلاد العربية ، كما يتضح من الملاحظات التالية :

(١) اقتصر المشرع على تحديد ساعات العمل اليومي بتسع ساعات في التجارة ودور العلاج ، وفي بعض الصناعات الخطرة وهي في الأخيرة تعد طويلة فهاهي سوريا مثلاً قد خفضت العمل اليومي في الصناعات المرهقة إلى سبع ساعات .

(٢) لا يوجد في القوانين القائمة مايكفل لعمال الصناعة راحة أسبوعية معينة كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية .

(٣) لم تنص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى على عدم خصم أيام العطلة الرسمية من الاجازة السنوية المدفوعة ، واستغل كثير من رجال الأعمال هذا النقص في تجزئة اجازات العمال وخصم أيام الاجازات الرسمية من اجازاتهم السنوية المدفوعة ، وذلك فضلاً عن ضآلة مدة الاجازات السنوية المدفوعة بالنسبة إلى مثيلاتها في الدول العربية الأخرى .

(٤) ضآلة فئات التعويض عن اصابات العمل . ويلاحظ بشأن المكافأة عن مدة الخدمة أن من عيوب التشريع المصري تعقيده وقصوره ، فمثلاً يسقط حق العامل في المكافأة لو ترك العمل من تلقاء نفسه أي كانت مدة خدمته .

(٥) تحرم النقابات المكونة من العمال الزراعيين وكذلك الاتحادات على ما ذكرناه

(٦) عدم وجود نظام لبيان الحد الأدنى للأجور .

(٧) عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعى يشمل حالات المرض والعجز والحوادث وكبر السن ، وكذلك ليس بمصر نظام التأمين ضد البطالة .

هذه تمثل ألوانا من مطالب الطبقة العاملة أوردناها على سبيل المثال لا الحصر ، وظلت تنادى بها فى السنوات التالية للحرب الأخيرة . وأكثرت من هذا ناصبت السلطات الحكومية ودوائر الأعمال نقابات العمال أشد العداء وعملت على التدخل المستمر ، بصورة سافرة أو مستترة ، فى انتخاباتها . هذه العيوب الموجودة فى التشريعات العمالية ، إلى جانب المحاربة المستمرة للنقابات ، كانت من أكبر عوامل الاضطرابات المتتالية فى صفوف العمال ، ومما زاد فى اشتعال نار السخط فى النفوس ارتفاع نفقات المعيشة . وعمدت الحكومات المتعاقبة إلى استعمال العنف ، فلجأت إلى الاعتقال والتشريد والمحاكمات بشتى الاتهامات وكان الاستعمار ، بوسائله الخفية يشجع الحركة المعادية للعمال ؛ ومن هنا انضم العمال إلى الدعوات المضادة للاستعمار والرجعية ، الزراعية والمالية ، والحكم المطلق ؛ وأصبحت هناك مصلحة مشتركة بينهم وبين الطبقة الوسطى الشائرة .

وراحت الطبقة الأخيرة تعمل على استغلال ظروف العمال فقامت تدافع عنهم وتؤيد مطالبهم ، فزادوا وعيا وقوة . ولقد برهنت الطبقة العاملة على وعيها القومى بصورة رائعة كان لها أكبر الأثر الطيب ، لا فى مصر وحدها بل وفى العالم أجمع ، حين امتنع عمال الشحن فى موانئ قناة السويس عن العمل مع السفن البريطانية ، كما هجر زملاؤهم العمل فى المعسكرات البريطانية بمنطقة القنال أثناء معركة الكفاح القومى الذى أعقب إقدام حكومة الوفد على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

(٧) في الريف

أما الريف المصرى فقد ظل على حاله ، صورة لانعدام العدالة وانتشار الفقر والجهل والمرض . فمن نياحة الملكية الزراعية يكفى أن نعرض الصورة التالية كما كان عليه الحال في نهاية ١٩٤٦ : —

فئات الملاك	مجموع ملكية كل فئة بالمقدان	عدد الملاك
لغاية نصف فدان	٣٩٧١٨٥	١٢٣٨٢٦٣١
أكثر من نصف فدان لغاية فدان	٣٥٥٧٦٧	٤٩٢٠٨٤
» » فدان » فدانين	٤٩١٠٢٨	٢٣٦٣٥٦
» » فدانين » ٣ أفدنة	٣٨٩٤٥٨	١٧٣٥٢٨
» » ٣ أفدنة » ٤ أفدنة	١٦٣٤٦٧	٤٩٣٠٧
» » ٤ أفدنة لغاية ٥ أفدنة	١٨٢١٣٣	٣٩٩٧٠
» » ٥ أفدنة لغاية ١٠ أفدنة	٥٦٤٤١٣	٨٣٤٠٣
» » ١٠ » لغاية ١٥ فدانا	٣٣٠٢٥٣	٢٧٣١٩
» » ١٥ فدانا لغاية ٢٠ فدانا	٢٤٠٨٤١	١٤١٥٧
» » ٢٠ فدانا لغاية ٣٠ فدانا	٢٩٠٩٦٥	١١٩١٩
» » ٣٠ فدان لغاية ٥٠ فدان	٣٥٧٠٦٣	٩٢٠٠
» » ٦٠ فدان لغاية ١٠٠ فدان	٤٦٦٤٥٦	٦٨٥٨
» » ١٠٠ فدان لغاية ٢٠٠ فدان	٤٤٣٩٨٨	٣١٧١
» » ٢٠٠ » ٤٠٠ »	٣١٧٥٧٥	١٠١٠٢
» » ٤٠٠ » ٦٠٠ »	٢٣٧٣٨٧	٤٦٢
» » ٦٠٠ » ٨٠٠ »	١١٧٤٦٧	١٧٧
» » ٨٠٠ » ١٠٠٠ »	٩١٣٣١	١٠١

١٦٦	١٩٤٧٦٨	فدان	١٥٠٠	لغاية	١٠٠٠	أكثر من
٣٩	٦٨٧٠٧	»	٢٠٠٠	»	»	»
٤٢	٢٠٢٨٨١	»	٢٠٠٠	»	»	»
٢٦٣٦٠٩٦		٥٩٠٣١٤٣		مجموع التوزيع		

وهنا نلخص السبب الرئيسي في انهيار الريف ... إن حوالى ثلاثة أرباع الملاك الزراعيين في مصر - البلد الزراعى - لا يملكون سوى ٧٥٣٩٥٢ فداناً أى نحو ١٢٪ من مجموع الأراضى المنزرعة ، بينما الذين يملكون ١٠٠ فدان فأكثر لا يزيدون عن ٥٢٦٠ مالكا ومع هذا فانهم يملكون فيما بينهم ١٠٤١٦٧٤ فداناً ؛ وهو وضع مقلوب بمقياس العدالة والانصاف ، وإن كان طبيعياً طبقاً لمعايير الاحتكار الاقطاعى . وأكثر من هذا فإن من الدخل الزراعى ٦٠٩٤٨٠ جنبها موزعة على ٢٧٣٢٩٢ فرداً من صغار الملاك فى السنة : ومعنى هذا التوزيع السىء أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان ، ودخل مثل هذه القطعة لا يكفى حتى لسد المطالب الضرورية التى تليق بالانسان ، وهذا بالإضافة إلى غير الملاك وهم الغالبية العظمى وهؤلاء مع أسرهم لا يجدون حتى القوت الضرورى . ومن ذلك كله يتضح أن المشكلة الرئيسية التى واجهت الريف المصرى كانت تنحصر فى إعادة توزيع الملكية الزراعية ، وتنظيم مسألة الإيجارات الزراعية .

ولم يقف سوء الحال بصغار الفلاحين ، وهم الذين يكونون الغالبية الساحقة من أهل الريف . عند هذا الحد ، بل هناك مواضع أخرى للشكوى .

فالايجارات الزراعية كانت عالية إلى حد بعيد ، ومن العجيب الذى يدعو إلى الأسف أننا قمنا بحملة صحفية فى الصحف المصرية هدفها خفض الايجارات لتحقيق العدالة من جهة والمهبط بنفقات المعيشة من جهة أخرى ، فتصدى لمهاجمتنا الكثيرون من عملاء الرأسمالية الاحتكارية الزراعية باسم العلم ، وحقاً كم من الجرائم ترتكب باسم العلم !! وثمت ناحية أخرى ذلك أن الفلاحين كانوا يلجأون إلى المرابين الذين يقترضونهم الأموال التى هم فى حاجة اليها بفائدة تتراوح بين ٣٠، ٥٠ فى المائة لموسم واحد فقط ، وهو أمر يهبط إلى حد بالغ بدخول هؤلاء الأفراد وهى متواضعة بطبيعتها. وحتى البنوك تقرضهم بفوائد تصل إلى ١٢ ٪ فى السنة إذا ما أضيفت المصاريف إلى الفائدة القانونية المحدودة .

وإذا انتقلنا إلى العمال الزراعيين ألفينا أن حياتهم على قدر أليم من السوء بسبب انخفاض أجورهم . غير أن المشكلة الرئيسية تنحصر فى أن هؤلاء لا يشتغلون إلا فى مواسم الزراعة فقط ، ثم يتعطلون خلال فترة طويلة من العام . وأكثر من هذا ، لما أجاز القانون الصادر عام ١٩٤٢ تسكوين النقابات استثنى ممن لهم حد تكوينها عمال الزراعة .

أما عن الناحية الاجتماعية فالجمال فسيح فيها للحديث . فالمباني قدرة ضيقة وتنقصها مقومات الحياة الصحية ، ولذلك كانت أكبر عامل فى انتشار الأمراض التى ننسبها كذلك إلى سوء التغذية بسبب الفقر العنيف . والمياه الصالحة للشرب تعد من «مواد الترف» النادرة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من سكان الريف المصرى ، على ما قالت الكاتبة «دورين وارينر» Doreen warriner فى كتابها «الأرض والفقر فى الشرق الأوسط» . ومما يدعو إلى الأسف - لا العجب -

أن البرلمانات والحكومات المتعاقبة لم تفعل شيئاً جدياً لصالح الفلاحين ، وذلك بسبب غلبة الأقطاع على الحياة السياسية في البلاد .

وكانت الرجعية لا تنظر بعين التقدير إلى الريف فأهملت شئونه ، وغفلت عن مقومات الوعي بالرغم من ضعفها . فاعمل على نشر التعليم الإلزامي ، وفتح أبواب مراحل التعليم الأخرى أمام أبناء الفلاحين ، وانتشار الإذاعة والصحافة ، كل ذلك ساعد على إيقاظ الفلاحين من غفلتهم - أو بالأحرى - عن سبباتهم وساعد على نمو وعي اجتماعي واقتصادي بينهم ، فبدأت الدعوة إلى إعادة تنظيم الملكية الزراعية وتعديل أساليب وفنات الإيجارات الزراعية ، ورفع أجور العمال الزراعيين . وتوالت نذر تنبيء بالخطر ، ومن أهمها الحادث المعروف في العام الماضي وهو ثورة الفلاحين في إحدى المناطق التي تملكها أسرة البدرأوى ، وهي من عناصر الإقطاع الزراعي .

وهكذا أخذت بوادر وبواعث الانتفاض تتسرب إلى الريف المصري . وأخذ يتطلع إلى تغيير الأوضاع غير العادلة ، ويهدأ وجدت الطبقة الوسطى الساخطة حليفاً جديداً يدعم دعاويها .

أما طبقة كبار الملاك فقد ظلت محتفظة بأملها العريضة وأرباحها الوفيرة بل لقد عملت على الاستزادة من ذلك بوسائل مختلفة منها :

(١) انتزاع أملاك صغار الفلاحين بعرض أثمان عالية ، وبالإرهاب ثانياً ، وباستغلال الأزمات التي يتعرض لها هؤلاء تارة أخرى .

(٢) الاستيلاء على أراضي الدولة المستصلحة بأثمان تافهة .

(٣) استئجار الأملاك الحكومية ، وأراضي الأوقاف بإيجارات مخفضة

إلى حد بعيد ، ثم تأجيرها من الباطن بأضعاف الأيجار الأصلي .

(٤) التهرب من الأعباء الضريبية كما أشرنا في موضع سابق ، وأكثر من هذا فإن الكثيرين منهم استغلوا نفوذهم وسطوتهم فدخلوا في أعمال اللجان الحكومية بقصد خفض القيمة الإيجارية لأملأهم وهي القيمة التي تقدر على أساسها الضرائب العقارية .

(٥) استغلال العمال الزراعيين بدفع أجور تافهة لهم ،

وتضخمت أرباح هذه الطبقة خلال الحرب والسنوات التالية بسبب ارتفاع الإيجارات الزراعية وأثمان الغلات الزراعية وبخاصة القطن . ومع ذلك فقد كانت هذه الطبقة الاقطاعية قيدا على الانتاج لأسباب عدة نذكر منها :

(١) عدم استعمال أغليتهم للأساليب الحديثة في الزراعة والانتاج وهي الفائدة الوحيدة التي تعود من هذه الملكيات الواسعة . فهم أما يستخدمون الوسائل القديمة ، وإما يؤجرون أراضيهم لصغار الفلاحين .

(٢) بقاء أغلبهم في المدن والابتعاد عن أراضيهم فلم يهتموا بادخال الإصلاحات التي تؤدي إلى زيادة انتاجية الأرض .

(٣) عدم المساهمة في استصلاح الأراضي البور بفائض أرباحهم .

(٤) هذا الاهتمام الواضح باقتناء الأراضي الزراعية ، إلى جانب اتفاق الأموال على اللغو والترف ، حول الأموال عن النواحي الانتاجية الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات العامة وهي النواحي التي تزيد من الثروة العامة .

(٥) ابقاء أغلبية أهل الريف في تلك الحالة من الفقر جعل مستوى حياتهم منخفضا فأصبحت مطالبهم محدودة ، وهذه ظاهرة لا يمكن أن تشجع التقدم الصناعي .

وهكذا نرى أنه من الوجهة الاقتصادية لم يعد هناك مبرر لبقاء هذا الاقطاع الاحتكاري .

ومن النواحي السياسية والاجتماعية كان تطور البلاد يقتضى زوال هذا هذا النظام من البلاد .

فالملاحظ أن كبار الملاك الزراعيين لم يؤدوا الواجبات الاجتماعية الإنسانية الملقاة على عاتقهم ازاء الريف ، لأنهم لم ينظروا اليه إلا على أنه بقرة حلب . وكذلك فإن سمعة هذه الطبقة قد انهارت لأسباب متعددة منها وقوفهم في وجه الإصلاح ونشر التعليم ، وتأيدهم الحكم المطلق والاستعمار ، واسرافهم الشديد على ملذاتهم وشهواتهم بصورة فاضحة .

ومن الناحية السياسية سيطروا على الانتخابات والأحزاب والبرلمانات والهيئة التنفيذية ، واستغلوا ذلك كله لصالحهم ؛ وبهذا أفسدوا الحياة العامة وحالوا دون قيام النظام الديمقراطي بمعناه الصحيح ... وهكذا نرى أن كافة الظروف جعلت الاقطاع الزراعى يفقد البرر . *raison d'être* لبقائه إذ لم تعد له وظائف سليمة ، اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية يؤديها ، ومن هنا كانت مصر بحاجة إلى ثورة تطيح بهذه القوة الرجعية الفاسدة أو هذا القيد الشديد على التقدم ؛ وهو ما حققته ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ .

(٨) الجماهير والحرب العالمية الثانية :

« ترتب على المغالة في اصدار أوراق التقدم من غير أن يكون هناك عرض متناسب من السلع والخدمات أن ارتفعت الأسعار باستمرار ، وأدى استمرار ارتفاع الأسعار إلى شفاء عدد كبير من السكان ، وهذا بالرغم من ازدياد الدخل الأهلي وبلوغه رقما عاليا . والسبب في ذلك عدم نجاح سياسة التدخل الحكومي في هذا البلد بمثل القدر الذي تجتهد به في معظم البلدان المحاربة وعلى الأخص في إنجلترا . فاقترادات الحرب تتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتوزيع الدخل الأهلي بطريقة عادلة بين جميع الأفراد الذين اشتركوا في تكوينه : ويرجع الإخفاق إلى ضعف الأداة الحكومية ، كما أن الطبقات ذات الدخل العالية كانت بفضل مواردها الكبيرة أكبر عامل في عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التي تسكف عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار » (١).

والواقع أن أكبر أثر للحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة ازدياد حدة الغلاء كما يتضح من البيان الآتي :

السنة	الأرقام القياسية لأسعار الجلالة	الأرقام القياسية لأسعار التجزئة	الأرقام القياسية لنفقات المعيشة
١٩٣٨	٩٩	١١٣	١٣٨
١٩٣٩	٩٤	١١٩	١٣١

(١) دكتور راشد البراوي : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (الطبعة الرابعة) ص ٢٩٠-٢٩١ .

١٤١	١١٦	١٢٥	١٩٤٠
٢٣٠	١٤٣	١٩٨	١٩٤٢
٣١٠	٢٥٩	٢٥٧	١٩٤٣
٣٥٣	٣٠٦	٣٠٠	١٩٤٤

وهكذا أخذت الأسعار في الارتفاع السريع المطرد ، حتى عجزت الموارد المحدودة عن اللحاق بها ، وأصبحت الحياة عبثاً يصعب احتماله . إذا ما استثنينا كبار الملاك الزراعيين ، وأصحاب رؤوس الأموال وكبار الموظفين . ولقد حاولت الحكومة تخفيف حدة الغلاء بالنسبة إلى بعض أصحاب الدخول الثابتة ، وبعض أفراد الطبقة الفقيرة ، فمنحت موظفيها إعانة الغلاء ، كما وضعت حداً أدنى لأجور عمال الزراعة ، وكذلك توصلت بنظام التسعير الجبري وتقييد الاستيراد ومنع تصدير السلع التي يحتاجها السكان بغير إذن خاص منها ، ولكن هذه الأساليب كلها لم تؤد إلى أية نتيجة حاسمة :

(١) فالزيادة التي منحت للموظفين والحد الأدنى الذي تقرر للعامل الزراعيين كل هذا لم يساعد على تخفيف حدة الغلاء . ذلك أن الزيادة لم تتمشى مع مثيلتها في أثمان السلع والخدمات .

(٢) وفرضت الحكومة التسعيرة الجبرية على معظم الضروريات وحددت ما يستهلكه الفرد منها ، ولكن هذه الوسيلة لم تصادف نجاحاً يذكر بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف أخلاق المشرفين على التموين .

والحق ، لقد ضجت مختلف طوائف الشعب من الغلاء ، واستمرت هذه الظاهرة في السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب ... حدث ذلك بينما ذوو المصالح الكبيرة من زراعية وصناعية ومالية ، كانوا يجنون الأرباح ويكدسون

الأموال وينعمون بكل ما تصبو إليه نفوسهم ، فالحرب كانت بالنسبة إليهم
نعمة وهم القلة ، وبالنسبة إلى جماهير الشعب نقمة وهي الكثرة الغالبة .

وأكثر من هذا رأت الطبقة الوسطى المصرية من رجال التجارة والصناعة
أنها لم تفد شيئا من ظروف الحرب إذ كانت الأرباح تنساب إلى جيوب
الأغنياء وإلى خزائن الأجانب من غربيين وشرقيين ، فازداد سخطها .
وهكذا قويت روح الثورة والتمرد في نفوس الجماهير نتيجة للعامل الاقتصادي
في الحرب الأخيرة .

الفصل الخامس

الثورة المضادة

تحدثنا عن الثورة المصرية في عام ١٩١٩ وأهدافها الرئيسية ، وعرضنا للمزايا والمكاسب التي حققتها وبخاصة من وجهة نظر الطبقة الوسطى التي كان لها دور واضح في التمهيد لتلك الثورة وتديرها . ولكن القوى المعادية التي أجبرت على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ومنح الدستور وقانون الانتخاب ، لم تقف ساكنة ، بل رأت من صالحها أن تبدأ هجوما مضادا قبل أن تأتي إلى الحكم وزارة الثورة الأولى .

ففي ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة يحيى إبراهيم « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية » ، وأحاطت فيه حق الاجتماع الذي نص عليه الدستور ، بقيود شتى . وفي ٢٦ يونيو من السنة ذاتها أقدمت تلك القوى على خطوة أشد خطورة . أذسنت (تمشيا مع المادة ١٥٥ من الدستور) قانون الأحكام العرفية ، وكان من الواجب أن يترك أمره للبرلمان . « وفي الحق أنه قانون يضع في يد الحكومة سلطة لا حد لها ، تتضاءل في ظلها الحريات والضمانات التي كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية للدستور » (١)

وإذا كان قانون الأحكام العرفية أعد ليكون أداة في يد القصر والرجعية

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ص ١٢٤

ققد كان كذلك نصراً للاستعمار الذي حصل على كسب آخر بتعيين مبدكس باشا الإنجليزى مفتشاً عاماً للجيش المصرى فأصبحت له القيادة الفعلية بالنيابة عن السردار . وعلاوة على ذلك استغلت السراى الفرصة فقامت بتعيين رجال السلك السياسى ممن تعرف عنهم الولاء لها ؛ وكان الواجب أن تترك هذا الأمر لوزارة ذلك العهد أو الوزارة التى تسفر عنها الانتخاب .

والخلاصة أن العناصر المناوئة للحركة القومية والشعبية عرفت كيف تعمل على وضع الأسس التى تستند إليها فى رعاية مصالحها فى المستقبل .

وزارة الثورة تحاول المسير :

أجريت الانتخابات فأسفرت عن فوز ساحق للوفد المصرى وطبقاً للتقاليد المرعية فى البلاد الدستورية دعى زعيم الأغلبية وعرضت عليه الوزارة ، فقبلها وهنا تعتقد أن قبول سعد الحكم كان خطأ من الناحيتين القومية والسياسية ، فهو الزعيم الشعبى الذى تؤيده البلاد والمتولى الكفاح ضد الاستعمار ، وكان يحسن به أن يظل بعيداً ويدفع إلى الحكم بأعوانه من رجال الصف الثانى ، ليقف موقف المراقب حتى لا يتحمل مسؤولية الأخطاء التى قد ترغم الظروف الوزارة على الوقوع فيها . إن الحاكم يضطر إلى مراعاة الكثير من الاعتبارات وقد يفيض الطرف أحياناً عن مسائل لها أهميتها ، أما الزعيم الشعبى ، البعيد عن مسئوليات الحكم . فإنه غير مقيد بهذه الاعتبارات اطلاقاً وله حرية العمل والقول .

ومهما يكن من أمر فإن الجواب الذى رفعه سعد زغلول معلناً فيه قبول أعباء الحكم ، تضمن عدم الاعتراف بما سبق للوفد المصرى استنكاره ، وكان المقصود من ذلك التحفظات الأربع التى اشتمل عليها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم جاء خطاب العرش متضمناً أن برنامج الوزارة الجديدة يقوم على الأسس التالية :

١ — تحقيق الاستقلال الحقيقي لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

٢ — بث الروح الدستورية والعمل على دعمها .

٣ — ضرورة العفو عن الجرائم السياسية .

٤ — العمل على تحسين الأحوال ورفع مستوى المعيشة .

وهكذا التزمت الثورة ، ممثلة في وزارتها الأولى ، الأهداف التي قامت من أجل تحقيقها وهي التحرر والديمقراطية ورعاية المصالح الشعبية . وبدأت الوزارة تحاول السير على هذا المسار القويم فأفرجت عن المسجونين السياسيين ، ورفضت تجديد عقد المستشار القضائي البريطاني بالرغم من طلب والحاخ دار المندوب السامي ، ثم أحرزت نصراً دستورياً له أهميته بسبب الخلاف مع القصر حول من له الحق في اختيار الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ ، وكان القصر يريد أن يستأثر بهذا الحق وبذلك يسيطر على ناحية من السلطة التشريعية ، وأصرت الوزارة على أنها المسؤولة عن هذا العمل طبقاً لنص الدستور ، وأخيراً تقرر تحكيم المسيو فان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة حينئذ والبلجيكي الجنسية ، فناء قراره مؤيداً لوجهة النظر الدستورية التي تمسكت بها الحكومة إذ قال :

« ليس لي الحق بأن أقوم نفسي قاضياً على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصر مصر ، إن عدم مسؤولية الملك يعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقضي بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية . بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه ، لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

ولكن هذا الخلاف كشف عن التناقض الموجود في الحياة المصرية ،
أو التعارض بين ممثلي الثورة والقصر .

وبدأت الحياة النيابية لأول مرة في مصر على وجهها الصحيح ، واتخذ البرلمان
طائفة من القرارات كلها تتفق مع أهداف الثورة وتتصل بخير الشعب ، ومنها :

١ — القرار الخاص بوجوب استقلال العملة المصرية عن الإنجليزية ،
لأن الاستقلال النقدي أساس هام من أسس الاستقلال السياسي ؛
ثم سحب المبلغ المودع في بنك إنجلترا من الإحتياطي .

٢ — تخصيص ثمن مايباع من أملاك الدولة لاستهلاك الدين العام الذي
كان من أسباب نسكة مصر واحتلالها ، ومظهراً من تسلط رأس
المال الأجنبي على البلاد .

٣ — فتح اعتماد لإنشاء عدد من المدارس ، وتأليف لجنة برلمانية لوضع
مشروع قانون التعليم الإجباري للبنين والبنات .

٤ — تشكيل لجنة حكومية لبحث أحسن السبل لإدارة مصلحة الأملاك
الأميرية ، وبيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين

٥ — تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة المصرية
وأن تشترط ذلك في مقاولات الأشغال العامة .

٦ — إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (منعاً للعبث بأموال
الدولة والاسراف فيها) .

٧ — ضرورة اختيار مندبين مصريين لتمثيل الحكومة لدى الشركات
الأجنبية ، بعد أن كان ذلك مقصوراً على الأجانب والمتمصرين .

٨ — حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات
وفخائر الجيش المصري عند دخولها السودان ، وهذا القرار الهام
يحمل معنى تأكيد الوحدة الواحدة القائمة بين البلدين .

٩ — تقرير قانون الانتخاب المباشر .

والذى يعنى النظر فى أعمال الوزارة والأحداث التى مرت بها ، يستطيع من غير عناء أن يتلمس اتجاهاتها التى تماشى أهداف الثورة عامة والطبقة الوسطى خاصة ، وهذه الاتجاهات تتلخص فيما يلى :

أولاً : عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل ، والعمل على التحرر

وتأ كيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .

ثانياً : تأ كيد النظام الدستورى مبنى ومعنى ، والوقوف فى وجه الحكم

المطلق .

ثالثاً : تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية والسيطرة الأجنبية عليها .

رابعاً : تشجيع الصناعة المصرية بصفة خاصة وإفساح المجال أمام رأس

المال الوطنى .

خامساً : العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة عن طريق بيع

أطيان الدولة التى كانت دائماً مطمع طبقة كبار الملاك .

وما من شك أن الثورة عن طريق الوزارة المتولدة عنها ، أرادت

وحاولت السير فى طريقها الصحيح ، ومن هنا بدا واضحاً أنها قد دخلت فى

دور الصراع مع خصومها الحقيقين ، وهم الاستعمار والإقطاع والحكم

المطلق ، وراح هؤلاء جميعاً ينثرون الأشواك فى سبيلها ويسعون إلى تخطيمها

أو على الأقل إلى توجيه ضربة قوية إلى صدرها ، إشعاراً بوجودهم ، وتحذيراً

لها من التماذى ، وإظهاراً لقوتهم .. ، لقد اضطرتهم الثورة أن يسلموا بالقليل

للشعب ، فلما رأوه حريصاً على دعم هذا القليل وزيادته ، انقلبوا يحاولون أن

يسلبوه ما انتزعه من قبل ... لقد قامت وزارة الثورة فى عام ١٩٢٤ ولم ينقض

على تأليفها أيام حتى بدأت المعركة ، أو الصراع بين الشعب وخصومه من جديد .

مقدمات المؤامرة :

كان واضحاً أن نهاية وزارة الشعب أمراً مقررأ وقريباً ، وبدأ الحلفاء يعملون في الحفاء وبالأساليب غير المباشرة ، وجاء الهجوم من نواح متعددة . ففي عام ١٩٢٤ أقيم معرض ومبلى واشتركت فيه حكومة السودان دون استشارة مصر ، ومعنى هذا أن الطرف الأول أى الاستعمار قد إتخذ إجراء ينطوى على استقلاله فى العمل وعلى التمهيد لسياسة فصل السودان ، وبادرت الحكومة المصرية إلى الاحتجاج على هذا التصرف ، وبلغت النظر فى بيانها العبارات التالية :

« . . . من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان . . . وفى الحقيقة إنه يتضح جلياً من نص المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته . . . وبناء عليه فإن الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر » ، وهذا رد على قول اللورد اللنبى فى تبليغه « كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان إنما يكون عن طريق المندوب السامى » .

ولم تسكد تنتهى تلك الأزمة حتى أثارت إنجلترا غيرها حين منعت حكومة السودان وقد سودانيا من السفر إلى مصر واعتقلت فريقاً من رجاله . وكان للعميلين صداهما فى البرلمان المصرى وصرح رئيس الحكومة بأنها « تنظر بعين المقت لى كل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر » .

وهنا صرح اللورد بارمور نائب الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات

بجلسة ٢٥ يونيه « أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهي تقدر التعهدات الواجب تحملها والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة إنجلترا بخسارة عظيمة ، وأستطيع أن أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولأن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » . فوقف سعد زغلول ، ممثل الثورة . يعلن في مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٨ يوليه « إني بالنيابة عن الشعب جميعه وفي حضرته الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وعاشت » . ولقد أراد سعد أن يقدم استقالته فرفضت إن الوقت لم يحن !

والحق ، لقد بان للاستعمار أن حكومة الثورة شديدة التمسك بأهدافها القومية إلى حد بعيد ، ثم تأكد ذلك أثر المباحثات التي دارت في لندن بين سعد زغلول ورمزي مكدونلد ، حين قدم الأول المطالب الآتية :

١ - سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، والمستشارين المالي والقضائي ، وزوال كل سيطرة بريطانية ولاسيما في العلاقات الخارجية .

٢ - عدول بريطانيا عن دعاويها بشأن حماية الأجانب والأقليات ، والاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

وأخفقت المفاوضات ، وصار لزاما « من وجهة نظر المصلحة الاستعمارية » الخلاص من الوزارة الثائرة . وعاد سعد ليواجه العاصفة من ناحية أخرى . . إن القصر لم ينس مطلقا أزمة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ والهرزمة التي أجبر على الرضوح لها ، وشهد سياسة الوزارة المتمسكة بالدستور ، ورأى قوة سعد تزداد يوما بعد يوم ، فقرر أن الوقت قد حان للخلاص من الوزارة ، وقد

أخفقت في مفاوضاتها مع بريطانيا . . . إن القصر لا يمكن أن يرضى أن لا يكون له سلطان فعلى في إدارة شئون البلاد . لقد كاحت الثورة حتى صدر الدستور وروحه أن الملك يملك ولا يحكم ، ولكن كان لا بد من صراع طويل ومربح حتى تنطبق الناحية العملية على النظرية .

وبدأت سلسلة المضايقات بقصد الاحراج الذى ينتهى بالخروج وهو الغاية المطلوبة ، فقام طلاب الأزهر والمعاهد الدينية باضراب مفاجئ . وفقر الرأى العام فاه إذ سمعهم يرددون الهتاف الغريب « لا رئيس إلا الملك » ومن هنا تأكد من أين هبت العاصفة الحقيقية أو بدأ هبوبها . وأعقب ذلك إقدام السراى على تعيين حسن نشأت وكيلاً للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة مع الإنعام عليه بوسام وكل ذلك من وراء ظهر الوزارة ، وكان للرجل دور فى الدسائس التى تدبر لاحراج الوزارة . ثم كانت ثلاثة الاثاني حيناً قدم محمد توفيق نسيم وزير المالية استقالته من غير داع من المصلحة العامة .

أدرك سعد مصدر هذه المؤامرات والدافع عليها ، ورأى أن الحل ينحصر فى دعم الدستور ، فطالب بعدم انفراد الملك بمنح الأوسمة والنياسين وتعيين موظفى القصر لأنه ، طبقاً للدستور ، إنما تولى سلطته بوساطة الوزراء ، ثم أرفق رئيس الحكومة هذا المطلب الدستورى برفع استقالته . ووقف البرلمان والشعب إلى جانبه ، فلم يسع الملك إلا التراجع ، مؤقتاً حتى تحين فرصة أكثر ملائمة - ووافق على أن يوقع رئيس وزرائه على أمر تعيين وكيل الديوان . . انفرجت الأزمة ، ولكن الملك أسرها فى نفسه ، ذلك أن الثورة ما زالت تعارض دعاويه فى السيطرة الفعلية .

وفى ١٩ نوفمبر روعت البلاد نبأ اغتيال السيرلى ستاك باشا ، وسارعت

الحكومة البريطانية إلى استغلال الفرصة لتصب جام سخطها على الثورة ورجالها ولتحقق أهدافها الاستعمارية ، فبعثت بإنذار يتضمن — إلى جانب المطالبة بتعويض باهظ ومعاقبة الجناة — قمع المظاهرات الشعبية ، وسحب القوات المصرية من السودان ، وإطلاق يد حكومة السودان في زيادة المساحة المزروعة في منطقة الجزيرة بالسودان إلى مقدار غير محدود ، طبقاً لمقتضيات الحاجة ، وعدم معارضة رغبات الحكومة البريطانية المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر . ورفض سعد الشروط عدا ما تعلق منها بتعقب الجناة ودفع التعويض والعمل على حفظ الأمن والنظام ، فأجابت أنجارتا باحتلال الجمارك وهنا قدم الرجل استقالة الوزارة في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٤ ، ولم يتوان الملك فؤاد في قبولها فوراً . . وهكذا تمت المؤامرة المتعددة الأطراف .

الثورة المضادة :

وفي اليوم نفسه تألفت وزارة برئاسة أحمد زيور باشا بحجة « انقاذ ما يمكن انقاذه » فإذا بها عبارة عن وزارة كل مهمتها « التسليم بدون قيد أو شرط » ، ولم تنزد عن كونها أداة في يد القصر والاستعمار . أما الإنقاذ كما فهمته تلك الهيئة فتجلى في خروج الجيش المصري والموظفين المصريين من السودان ، وإبقاء مناصبي المستشارين القضائي والمالي ، وقبول تعويض الموظفين الأجانب ، وكان من أثر هذا استقالة اثنين من الوزراء وهما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة . وفي ٩ ديسمبر من السنة ذاتها عين إسماعيل صدقي وزيراً للداخلية ، وفي يوم ٢٥ تقرر تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم صدر مرسوم بحله يوم ٢٤ وحدد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ موعداً لانعقاد المجلس الجديد ، على أن تجرى الانتخابات على غير النظام المباشر . وهكذا كانت

تلك الإجراءات كلها فوزاً للاستعمار ونصراً للحكم المطلق ممثلاً في القصر .
ولم تقف الهيئة الأخيرة عند هذا الحد بل سعت إلى تكوين حزب موال
لها ويسند دعاويها وهو حزب الاتحاد من طائفة النفعيين وأرباب المآرب
الذاتية وعبيد السلطان .

أجريت الانتخابات ، وبالرغم من تدخل الإدارة وأساليب الإكراه نال
الوفد الأغلبية ، ولكن زيور لم يعبأ بذلك وألف وزارة جديدة كان من
أعضائها إسماعيل صدقي وعلي ماهر ، وهما الإسمان اللذان نذكرهما في هذا
الصدد نظراً للدور الذي قدر لكل منهما أن يلعبه في حياة البلاد . لقد كان
صدقي أحد الذين أبعدوا إلى مالطة قبيل انفجار الثورة ، وكان علي ماهر
أحد الثلاثين الذين تولوا صياغة الدستور الذي كان الهدف منه تأكيد سيادة
الأمة وتقييد سلطات رئيس الدولة ، ومع ذلك قبل الرجلان الاشتراك في
وزارة - تأليفها وأسلوبها في الحكم عدوان على الدستور وسيادة الأمة .

اجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس وأسفرت عملية انتخاب
الرئيس عن فوز سعد زغلول . فما كان من الحكماء الجدد إلا أن استصدروا
في اليوم نفسه مرسوماً بحل المجلس ، وهكذا بلغت الثورة المضادة للشعب
ذروتها على أيدي وزارة الاستعمار والرجعية . ونحن إذ نطلق هذه العبارة على
الوزارة لا نعتمد على ظروف تكوينها وإنما نستند كذلك إلى وضع أعضائها
فمنهم طائفة الموظفين الذين يدينون بالولاء الأعمى للقصر ولو تخدوا الشعب ،
ومنهم الدستوريون الذين يمثلون الإقطاع الزراعي ، وكلهم من المعتدلين
الذين لا يرون الكفاح سبيلاً لتحقيق الأهداف القومية ، بل يؤمنون أن
تحالف مصر وبريطانيا أمر لا مفر منه .

وهنا نسأل : لماذا قبل أمثال هؤلاء الناس الحكم ، كما فعل زملاء لهم من بعد ، بالرغم من إرادة الشعب ؟ قد يقول المدافعون عن أفراد هذا النوع من الساسة إنهم أرادوا الإنقاذ وتجنب البلاد الخطر ، وهذا — في رأينا — حجة واهية أو وهم . لنفرض أنهم أبوا ، فهل كانت انجلترا تفعل أسوأ مما أقدمت عليه ؟ ولو أنها اشتطت لكان ذلك خيراً للبلاد لأنه يؤدي إلى تعبئة الطاقة الثورية من جديد . أما القصر — في حالة الرفض — فلم يكن أمامه سوى أمرين لا ثالث لهما : إما العودة إلى الوضع الطبيعي أى النزول على حكم الديمقراطية ، وإما استرداد الدستور ، وما كان في وسعه أن يقدم على هذه التجربة إذ لم تزل ذكرى ثورة ١٩١٩ عالقة بالذهن . ولكن الاستعمار والقصر وجدا من يقبل الخدمة ، ومن هنا عرف الوسيلة لضرب الحركة الوطنية الدستورية في أوائل عهدها .

إن موقف هؤلاء الحكام وأمثالهم شجع القصر على تجارب مماثلة وأخرى أشد عنفا في المستقبل .

لقد كانت تلك الثورة المضادة مقدمة لتعطيل الدستور حيناً ثم إلغائه حيناً آخر .. الحق ، لقد كان على الشعب أن يكافح حتى يجعل الاعتراف الذي حصل عليه من قبل بشأن سيادته واستقلاله وكونه مصدر السلطات ، حقيقة عملية ، على ما ذكرنا في غير هذا المكان .

أمعنت الوزارة في العنف والتنكيل بخصومها . وأدخلت تعديلاً (٩ يولييه ١٩٢٥) على قانون العقوبات ، استهدف التضييق البالغ على الصحافة . وكأنما أرادت أن تقدم لخصوم الشعب سلاحاً يستغلونه في المستقبل فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر مرسوماً بقانون للجمعيات السياسية فاحتجت عليه الأحزاب

وقررت ألا ترضخ لأحكامه . وإذ ضاق الناس ذرعا بتلك الظروف الشاذة ، وأخذت روح الثورة تزداد نمواً حتى أن الأمراء رفعوا كتاباً إلى الملك يطلبون فيه « إعادة النظام النيابي إلى البلد طبقاً لنصوص الدستور » . وهنا أسعفت الاستعمار حاسة الشم فرأى أن الوقت قد حان لإجراء تغيير . . . لقد حصل على كل طلباته وأهدافه ، ولكنه رأى أنه حطم الوفد ليقم مكانه دكتاتورية القصر ، ولا بد أن سحق الناس على الأخير سيدشتد بالنسبة إلى انجلترا التي رعدوها المسئول الأول ، وبحق طبعاً ، عن كافة تلك النكبات .

توجه المندوب السامي إلى الملك مشيراً بإقالة نشأت من منصبه في السراي وتم ذلك بعد بضع ساعات ، وكان المعنى المستفاد من الحادث بالغاً . . . إن الإنجليز هم الذين يحركون كافة القوى غير الشعبية ويعتمدون عليها في تحقيق غاياتهم ، وإذن لا سبيل إلى استقرار أو قيام حياة برلمانية سليمة طالما بقي الاستعمار جاثماً فوق صدر البلاد .

أخذت الدعوة لتألف الأحزاب تقوى كلما عظم الضغط واشتد تدخل القصر ، ونجحت الدعوة واتفقت الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التي تزمع الوزارة إجرائها طبقاً لقانون انتخابها الجديد ، وهنا لم تجد الوزارة بديلاً من العودة إلى نظام الانتخاب المباشر .

أجريت الانتخابات في هدوء لأن الأحزاب المؤتلفة كانت قد اتفقت على تقسيم الدوائر ؛ أما حزب الاتحاد ، وليد القصر ، فنال خمسة دوائر من ٣١٤ دائرة ، وهكذا وضع أن الأحزاب التي لا تستند إلى قاعدة شعبية لا يمكن مطلقاً أن تعيش إلا في جو من الضغط ، وبلاستناد إلى قوة خالقها .

وفي ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور استقالته بعد أن أدى مهمته التي استفاد منها الاستعمار والملك ، وتألفت وزارة ائتلافية برياسة عدلى يكن باشا ، وبعد ثلاثة أيام من تكوينها اجتمع البرلمان ، وجاء في خطاب العرش : « اعزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ، كما اعزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتنشيت أصوله ، وتوطيد تقاليده » .

أيهما المنتصر ؟

لقد اعتبر سقوط زيور مع حزب الاتحاد وقيام الوزارة الائتلافية هزيمة للقصر ونصراً للشعب ، ولكن هذا النصر لم يختلف في حقيقته عن الهزيمة . لقد استغل الانجليز الانقلاب السابق لتنفيذ أغراضهم في السودان ، فلم تعمل الوزارة الجديدة شيئاً لتصحيح الأوضاع .

ولكن هناك أمراً أعظم خطورة . لقد أوضحت الأحداث أن الدستور به ثغرات تستطيع الرجعية أن تنفذ خلالها للعبث به ، ولهذا كان من الواجب عدم قبول الحكم إلا بشرط تعديل الدستور على الصورة التي تكفل تقييد سلطات الملك بصورة واضحة لالبس لها ؛ ولو تم ذلك والقيت أيضاً التشريعات غير الديمقراطية التي أصدرتها وزارة يحيى إبراهيم من قبل ، لكان في الأمكان تجنيب البلاد الكثير من الأزمات .

غير أن الوزارة ومعها البرلمان لم يفعلا شيئاً وتركوا الأسلحة كما هي ليستخدما الاستعمار والرجعية في الوقت المناسب . والمؤلم في الأمر أن البرلمان لم يتحرك ، وهنا بدأ ناعس مظهر تحول في الطابع الثورى للأحزاب الشعبية خاصة ، وبدا كأنها أخذت تفقد روح الكفاح والمقاومة ، وكان ذلك نذيراً خطيراً .

الفصل السادس

الثورة المضادة تبلغ الذروه

بالغاء الدستور

مات سعد في ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ وانتخب الوفد بالإجماع مصطفى النحاس رئيسا بجلسته في ٢٢ سبتمبر ، وصادقت الهيئة البرلمانية الوفدية على ذلك الاختيار بصورة اجماعية في ٢٦ من الشهر ذاته . ثم دارت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكن مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة لأنه - كما قال النحاس زعيم الأغلبية - لا ينص على الجلاء التام ، فهددت انجلترا بأنها لن تتنازل عن حماية طريق مواصلاتها الحيوى (أى منطقة قناة السويس) وهنا رفع عبد الحالى ثروت استقالته يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ ، وقبلها الملك فى السادس عشر وتألقت وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس فى اليوم التالى .

وزارة النحاس والتآمر عليها

كان واضحا أن النحاس لن يتنازل عن الأهداف القومية ولن يفرط فى الحقوق الدستورية ، ومن هنا كانت نهاية وزارته أقرب مما توقع أشد الناس تفاؤلا . والواقع أن الصراع بينه وبين الانجليز بدأ منذ اللحظة الأولى ، ففي

أواخر عهد ثروت ، حين بان اتجاه مجلس الوزراء إلى رفض المشروع البريطاني
تقدمت الحكومة البريطانية بمذكرة عجيبة هذا نصها :

« لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال
التشريعية التي أقرها البرلمان والتي إذا عمل بها أضعفت بصفة جدية سلطة
لهيئات الادارية المسؤولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال .

« وطالما كان هناك محل للأمل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسؤوليات
وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن ابداء أية ملاحظة ، أملا
منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول
بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسؤوليات الكبيرة التي يستلزمها النظام
الذي توجده المحالفة .

« ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح في تحقيق
غرضها فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض
مسؤولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك
الذي أشرنا اليه أو بأي تصرف اداري ، فتحفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أي
إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه . »

فلما جاءت وزارة النحاس أنكرت هذا التدخل السافر في مذكرة
بتاريخ ٣٠ مارس ، ختمتها بالعبارة الآتية ... لذلك لا يسع الحكومة المصرية
أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت نفسها وأنكرت وجودها ؛ بل
إنها حكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من
واجبات . »

أحفظ الرد الاستعمار ، فاذا ما حل يوم ٢٩ أبريل بعث بانذار ذي أجل

قصير طالبا سحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر ، فقررت الحكومة تأجيل نظر المشروع حتى الدورة البرلمانية التالية ، وهذا تصرف خاطئ إذ كان من الواجب انكار التدخل أيما كانت العواقب ... إن الثورات الشعبية لا ينبغي أن تستسلم لحصومها .

أخفقت المناورة البريطانية في اسقاط الوزارة ، فلم يكن مفراً أمام الاستعمار من الإلتجاء إلى حلفائه الطبيعيين ، الاقطاع والقصر ، وتم الاتفاق على تعطيل الدستور ، وبدأت المؤامرة باستقالة محمد محمود زعيم حزب الأحرار الدستوريين ومعه جعفر والى من الوزارة وبذلك تحطم الائتلاف أو تمهد الطريق إلى ذلك . ولم يمض قليل حتى هبت على النحاس عاصفة قضية سيف الدين (١) ؛ وأخيراً أقيمت الوزارة فكان ذلك امتهاناً لكرامة الأمة اذ كيف تقال وزارة تتمتع بثقة الأغلبية البرلمانية .

تعطيل الدستور

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود ، وتمثل الدستوريين (رمز النظام الاقطاعي) والاتحاديين (رجال القصر ودعاويه) ومن الأسماء التي تذكر على ماهر ، الذي اشترك في الانقلاب الأول مع أحمد زيور . ومن الطبيعي أن أن يغتبط الاستعمار بهذه النتيجة فهو وعدو للدستور ، وقيام هذه الوزارة وهدفها

(١) كان الرجل قبل تولية الوزارة قد اتفق على الترافع في قضية خاصة بسيف الدين ولكنه تنازل عن ذلك لما أصبح رئيساً للوزارة ولهذا برأه مجلس تأديب المحامين فيما بعد ولكن كانت المؤامرة لأقصائه قد نجحت .

هدم الدستور ، وهو يريد أن يكون بقاؤه في البلاد شرعيا ، وهؤلاء نفر من المعتدلين الذين لا يرون حرجا في الاتفاق والتحالف وفعلا لقد تميز العهد الجديد بتوقيع اتفاقية مياه النيل في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ .

بادرت الحكومة اللاديموقراطية بتأجيل البرلمان شهرا ثم أقدمت على حله ولكن المؤامرة كانت أخطر من هذا ، ذلك أن مرسوم الحل تضمن وقف تطبيق المواد ٨٩ و ١٥٥ و ١٥٧ و ١٥٨ (الفقرة الأخيرة) من الدستور ومعنى هذا تعطيله .. الحق ، ما كان في الاستطاعة أن تصل البلاد إلى تلك الحالة لولا أولئك الذين مهدوا له أمثال زيور وصدق وعلى ماهر .

لقد كان محمد محمود معروفا عند الناس بأنه رجل شديد الحرص على كرامته ولكن كيف يتفق ذلك مع العدوان على الدستور وكرامة الشعب لحساب القصر ، ولا نقول الاستعمار وحده ! إنه لخير للمواطن أن يفقد كرامته الشخصية لمصلحة كرامة الشعب إن صح الفصل بين الاثنين .

ولجأ محمد محمود إلى ما أطلق عليه التاريخ المعاصر «سياسة اليد الحديدية» وضد من ؟ ضد القوة الشعبية .. ولسنا نعزم الاسهاب في بيان هذا الأسلوب من الحكم وإنما نذكر بعض عناصره : -

١ — إعادة قانون المطبوعات القديم الصادر ١٨٨١ بقصد تعطيل الصحف وإغائها بالطريق الإداري .

٢ — اتهام عدد من النواب ، فسقطت التهمة إلا عن واحد فقط أوقفه مجلس تأديب المحامين لعام واحد .

٣ — تعديل المادة ١٤٤ من القانون المالي لحرمان الموظفين من حرية الاعتقاد السياسي .

٤ — المرسوم بقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٢٨ بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم .

٥ — وأشنع من هذا تشريعات حماية ذلك النظام المعادي للشعب ، ففي ٢٠ مارس ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩ بفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ (وقف الدستور) أو على الازدراء به ، كما صدر مرسوم بقانون في اليوم ذاته بتشديد أحكام قانون الاجتماعات .

حقا إن الأنظمة المعادية للشعوب لا تستطيع أن تعيش إلا في ظل الظلام والظلم والحجر على الحريات ، ولكن كلما ازدادت شدة الظلام كان معناه اقتراب الصبح والنور ، وهذا هو حكم التاريخ أو التطور الإنساني .

وخيل للاستعمار أن الشعب قد ضعفت مقاومته وأصبح أقرب إلى التسليم فسافر محمد محمود لمفاوضة هندرسن ؛ وأسفر الاتصال عن مشروع جديد لمعاهدة بين البلدين . وهنا نسأل لماذا ، لم يوقعها الطرفان نهائيا ، وفي استطاعة أنصار التفاهم أن يأتوا ببرلمان يصدق على عملهم ؟ الجواب أن الاستعمار يستغل تلك الجماعات والعناصر ولكنه يدرك تماما مدى بعدها عن الشعب ، فهو لا يطمئن إلى توقيعها على وثيقة تقرر مصير البلاد ... تلك سياسته ، ولكن العناصر المعادية ، برغم فهمها ذلك ، تؤيده أملا في خدمة مصالحها غير الشعبية .

قوبل المشروع بالعداء من جانب الشعب ، وأعلن النحاس أنه لا يمكن

النظر فيه إلا بعد عودة الأوضاع الدستورية ، فاستقال محمد محمود في ١٩٢٩ وخلفه عدلى يكن . . .

وهكذا انهار الصرع لأنه لم يستند إلى قاعدة شعبية ، ولكن الدرس الذى استخلصه الناس أن الاستعمار والحكم المطلق والاقطاع حلفاء ضد الشعب ، وأن العلاقة بين العناصر الثلاثة متداخلة متشابكة . وأهم من هذا أن عظم الإدراك بأنه طالما للاستعمار وجود فلا استقرار ولا تقدم ولا دستور . . إنه العدو الأول الذى يسند ويدفع الأعداء الداخلين .

الزعماء يستجيمون

أجريت الانتخابات وفر الدستوريون منها إذا كان من المستحيل عليهم أن يواجهوا الشعب الذى حاربوه في أهدافه وكرامته ودستوره وحرياته وحرمانه . . وحصل الوفد في مجلس النواب على ٢١٢ معقداً (والمجموع الكلى ٢٣٥) . وفي أول يناير سنة ١٩٣٠ دعى النحاس لتأليف الوزارة التى لم تدم في الحكم سوى نحو من ستة شهور . والواقع أن الوزارة صارت موضع السخط عليها منذ أول الأمر من جانب العناصر المعادية :

أولا — قلنا إن من أهداف ثورة ١٩١٩ العمل على تنمية الصناعة وهنا جاء البرلمان فأقر قانون التعريفية الجمركية التى بدأ تنفيذها من ١٧ فبراير ١٩٣٠

ثانياً — وضعت الحكومة مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى مما أسخط الدوائر المالية الأجنبية التى ظلت تعيش طويلا على

صغار المزارعين وأوساطهم ، فتأخذ منهم الفوائد الباهظة ثم
تتبرع ملكياتهم بعد حين .

ثالثا — أخفقت مفاوضات «النحاس - هندرسن» بسبب تمسك الجانب
المصرى بشأن السودان وهكذا أيقن الاستعمار أن الثورة مازالت
غير مستعدة التسليم .

رابعا — ثم جاء الاحتكاك الأكبر حين أصرت الحكومة على مشروع
قانون محاكمة الوزراء ، وكان ذلك فصل الخطاب ... إن معناه أن
الرجعية لن يمكنها في المستقبل أن تلعب دورها . ومعناه أن
القصر لن يتمكن بعد ذلك أن ييسط سلطانه ، وأن الاستعمار
سيعجز حتما عن تدبير المؤامرات لخنق الشعب .. لقد كان القانون
سييفا على رقاب الرجعية والاستعمار والحكم المطلق ...

وهنا يتقدم الأحرار الدستوريون إلى الملك ليتدارك الأمر بحكمته كما فعل
مع وزارة النحاس الأولى ... ولكن الوزارة بادرت برفع استقلالها إذ
أيقنت استحالة موافقة القصر على التشريع المقترح ، وقبلت الاستقالة بعد
تقديمها بيومين .

لقد أخفقت تجربة زيور ، ولم يجد نفعا تعطيل الدستور على يد محمد
حمود ، فلم يبق إذن إلا التجربة الكبرى وهي إلغاء الدستور نفسه ،
ووقع الدور على ممثل ثبتت كفايته من قبل فأُسندت الوزارة في ٢٠ يونيه
١٩٣٠ إلى اسماعيل صدقي .

العداء السافر للشعب

تألفت الوزارة من الاتحاديين وأنصار صدقي وبعض المستقلين ... أما المستقلون الذين لا تعرفهم الحياة الديموقراطية الصحيحة فأشبهه بالسلع التي تخزن حتى يعرض بشأها أعلى ثمن . ومرة أخرى نقرأ بين أسماء الوزراء على ماهر فكأنه اشترك في الحركات الانقلابية الثلاث بلا استثناء . ونقرأ كذلك اسم حافظ عفيفي وزيراً للخارجية (ثم نقل بعد حين وزيراً مفوضاً في لندن) وهكذا بدأ ظهور الرجل على مسرح السياسة المصرية ؛ وكان ظهوره مقترناً بإلغاء الدستور ، أي ذروة الثورة المضادة ضد الشعب : وهنا نقسأ ، ولماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون ولهم تاريخ في هذه الانقلابات ، بل إنهم هم السبب المباشر في استقالة وزارة النحاس ؟ الجواب يسير .. لقد كان هدفهم أن ينتقل الحكم إليهم فإذا بصدقي الجواد المعقود عليه الآمال ، وإذا أحسوا بوقع الصدمة أبوا الانحياز إليه .. وهم لن ينسوا أنه كان منهم فانقلب عليهم .

وبدأت الوزارة تعمل بسرعة نحو تحقيق الغاية الأساسية من وراء تأليفها فكان عهدها أسوأ فترة مرت بهذه البلاد منذ ثورة ١٩١٩ حتى ذلك الحين . لقد كانت رمزا واضحا لسطح الاستعمار والقصر وجميع خصوم الشعب .. هذا هو حكم التاريخ ولو نسيت الشعوب مؤقتا واصطنعت فضيلة العفو عند المقدرة والاحسان إلى من أساء إليها .. قد يذكرنا البعض بالحديث الشريف « اذكروا محاسن موتاكم » ، وهذا حق ولكننا نرى لزاما علينا - عند التاريخ وتسجيل الأحداث - أن نذكر أيضا مساوئهم ... والموتى في نظرنا ليسوا فقط الذين فقدوا عناصر البقاء المادي ، ولكنهم أيضا الأحياء بأجسامهم

ولكنه موتى من ناحية الكفاح القومى والشعبى والمثل الديموقراطية - أن كل من حارب الشعب ميت فعلا فى نظر الحرية ولو عاش القرون .

عمدت الوزارة إلى الإجراءات المألوفة فى الانقلابات ، فبدأت بتأجيل البرلمان ، وعقبت باتباع سياسة الحديد والنار ، وعظم الاضطرابات فى البلاد . وفى ١٢ يوليه فضت الدورة البرلمانية ، وفى ٢٢ أكتوبر ألغى الدستور وأعلن دستور جديد ، وبذلك بلغت الثورة المضادة الذروة ، كما ألغى نظام الانتخابات المباشر وحل محله النظام غير المباشر والذى اشترط نصابا ماليا معينيا فى المندوبين الذين عليهم انتخاب أعضاء البرلمان . وفى أواخر أكتوبر من العام نفسه صدر مرسوم بحل مجالس المديريات فى كافة أنحاء القطر . وأعلن الوفد ، ومعه الأحرار الدستوريون ، المقاطعة للانتخابات ، وأقدم عدد من العمدة والمشايخ على الاستقالة فأبقت الوزارة قبولها وأحالتهم إلى لجان الشياخات ، على سبيل التأديب ، فأصدرت ضدهم أحكاما بغرامات فادحة .

أجريت الانتخابات بالرغم من هذا كله وفى وسط أشد مظاهر السخط الشعبى ، وتميزت بحوادث دامية لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر منذ صدور الدستور حتى ذلك الحين ، وبلغت الضحايا ١٠٠ من القتلى ، ١٥٥ من الجرحى . وأخيراً اجتمع البرلمان فى ٢٠ يونيو من عام ١٩٣١ ؛ وكان صدق قد أعاد تجربة حسن نشأت السابقة فألف حزبا جديدا شاعت سخرية الأقدار أن يطلق عليه إسم « حزب الشعب » ، ويخيل إلينا انه كان يقصد شعبا آخر غير أهل مصر . وهذا هو الحزب الذى دخل معركة الانتخابات وفاز فيها على غير منافس .

ثم حدثت الأزمة الاقتصادية الكبرى فكانت نكبة على البلاد وزادت من النقمة على النظام الإرهابى القائم ، وكذلك لم تسفر محادثات «سيمون-صدقى»

(سبتمبر ١٩٣٢) عن أية نتيجة إيجابية . وهنا تعمد دار المندوب المسامي إلى إشاعة فكرة تنحصر في تأليف وزارة ائتلافية تضم الوفد والأحرار الدستوريين وكانت الدار تسترشد في هذه الدعاية باعتبار ذات صلة بمصلحتها :

أولا — لقد رأت التحالف بين خصوم العهد القائم فأرادت إحداث ثغرة في صفوفهم ، وبحجت المناورة إلى حد أن عشرة من الوفديين انشقوا على حزبهم .

ثانيا — أدركت فشل النظام وخشيت أن يؤدي استمراره إلى حدة السخط على بريطانيا ذاتها، فرأت من المصلحة القضاء على الوزارة.

وحدث بعد ذلك ان قدم على ماهر وعبد الفتاح يحيى استقالتهم من الوزارة في يناير من سنة ١٩٣٣ احتجاجا على حوادث البدارى الدامية ؛ ولكن الرأى العام الواعى تساءل ، دون ريب ، لماذا لم تحدث الاستقالة من قبل والإرهاب الدامى كان الطابع البارز الذى لازم الوزارة منذ تأليفها ؟ ومهما يكن من أمر فإن صدقى ، وقد أخفق فى المعركة برغم عنف الأساليب التى استخدمها ، قدم استقالته فى ٢١ سبتمبر ، وتخلّى عنه الاستعمار والقصر .

وبعد ستة أيام تألفت وزارة جديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى (أما على ماهر فاستطاع الوصول إلى منصب رئيس الديوان الملكى) ؛ وكان ذلك مصير الوزيرين اللذين كانا أول من استقالا من الوزارة ، بل ولم يخرج منها غيرها .

واستتت الوزارة الجديدة بدعة عجيبة هى أن يحلف الوزراء يمين الولاء للملك والوطن قبل أن يؤدوا أعمالهم . أما الولاء للدستور والشعب ، فهذا أمر لم تكن له قيمة فى نظرها . غير أن الوزارة استقالت فى نوفمبر من السنة

التالية لتخلفها أخرى برياسة محمد توفيق نسيم . وبدا أن الحياة الدستورية قد دنا موعد قيامها ، فألغى دستور صدقي وحل البرلمان بمجلسيه ، وأعيد دستور ١٩٢٣ ، وعهد إلى علي ماهر بتأليف وزارة لإجراء الانتخابات ، وذلك في أول يناير ١٩٣٦ . وفي ٢٨ أبريل مات الملك فؤاد ، وهنا تنقل الرأي فيه عن المؤرخ المصرى الكبير عبد الرحمن الراغبى (فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى) .

« لقد سائر سياسة الاحتلال والحماية فى طريقها ولم يبد منه اعتراض ولا تملل من هذا النظام (ص ٢٢٨) . . إن الجانب السياسى من حياة الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة فى تاريخه ، فقد كان متخاذلا أمام الإحتلال ، متحيفا حقوق الشعب (٢٤٢) » .

ولماذا ؟ لأن فؤاد كأسلافه كان يعلم أن السند الحقيقى لعرشه هو الاستعمار ، وكان الأخير يتخذ منه الأداة الطيبة ليضرب الشعب وليحطم كفاحه وقوته المعنوية .

الفصل السابع

تصفية الثورة

بمعاهدة ١٩٣٦

تألفت جبهة وطنية من ممثلي الأحزاب وبعض المستقلين، ودارت المفاوضات مع الجانب البريطاني فأسفرت أخيراً عن عقد معاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ قال عنها زعيم الوفد — وسط دهشة الناس — إنها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، وفي العام التالي (١٩٣٧) تقرر في إتفاق مونترية إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وبذلك انتهى الصراع الذي بدأ عنيفاً في ختام الحرب العالمية الأولى — على الأقل مؤقتاً ومن جهة النظر الرسمية ...

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي نظراً لما ينطوي إليه من أهمية بالنسبة إلى الكفاح الشعبي من أجل التحرر : هل كانت تلك المعاهدة محقة للأهداف القومية الصادقة كما أعلنتها ثورة ١٩١٩ ؟ لقد كانت تلك الأهداف تنحصر في « الاستقلال التام والتحرر الكامل لمصر والسودان » ؛ بل لقد كان الناس يهتفون في إبانها بالطرقات « الاستقلال التام أو الموت الزؤام ! » فماذا كان المصير الذي انتهت إليه الحال في عام ١٩٣٦ ؟ إن المعاهدة المشار إليها :

أورد : اعترفت ببقاء قوات بريطانية في منطقة من الأرض المصرية ،

وإن قيل في الوثيقة إن هذه الإقامة لا تحمل صفة الاحتلال ، وهو تناقض يصعب فهمه لاتبريره .

مأثرا : ربطت سياسة مصر الخارجية إلى السياسة البريطانية التي هي بطبيعتها معادية للأهداف القومية للشعب المصري .

مأثرا : أوجدت نوعا من المحالفة الدائمة والدفاع المشترك .

رابعا : أبقى على الوضع الشاذ الذي خلقته اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بالنسبة إلى السودان ، فضلا عن التصرفات التالية لذلك التاريخ والتي مكنت لبريطانيا هناك .

وهكذا كانت وثيقة الشرف والاستقلال مخالفة ، في روحها ونصوصها ، للثورة القومية . ولنا إذن أن نتساءل كيف تخاذلت الأخيرة ورضيت بالتنازل عن جوهر مطالبها الأولى .

لنلق نظرة على أعضاء الجبهة ، أي الوفد الرسمي الذي اضطلع بالمفاوضات وهم :

« مصطفى النحاس — محمد محمود — اسماعيل صدقي — عبد الفتاح يحيى — حلمي عيسى — حافظ عفيفي — واصف بطرس غالي — أحمد ماهر — علي الشمسي — عثمان محرم — مكرم عبيد — محمد فهمي النقراشي — أحمد صمدى سيف النصر » .

وهذه الجبهة تضم :

١ — سبعة من الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، وعلى رأسهم زعيم الوفد مصطفى النحاس

٢ — زعماء أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب .

٣ — ثلاثة من المستقلين

ولننتقل الآن إلى تحليل فلسفة أو نظرية كل من هذه الفئات الثلاث .
أما المستقلون فهم عبد الفتاح يحيى الذى اشترك فى انقلاب صدقي ثم خرج عليه وألف وزارة بعده ، وحافظ عفيفى الذى كان عضواً فى الوزارة الصديقة ثم عين وزيراً مفوضاً فى لندن ، وعلى الشمسى وكان وفدياً ثم انفصل عن حزبه .

فهؤلاء جميعاً ، أو على الأقل الأولان منها وقفوا موقفاً معادياً من الشعب والدستور ، واشتركوا فى انقلاب دبره الإنجليز ونفذه القصر ، فهما إذن بمن لم يعرف عنهم العداء الصريح الجدى للاستعمار أو الحكم المطلق ، بل يمكن القول أنهما عاونا الحكم المطلق وهادنا الإنجليز وآمنوا بضرورة الاتفاق معهم على حل وسط يوفق بين الاتجاهين ، وإن كنا لانستطيع أن نتصور إمكانية التقابل أو الإمتزاج بين الحرية والاستعمار . وينطبق هذا الحكم كذلك على أحزاب الأقلية الثلاث ، فحزب الاتحاد والشعب خلقهما القصر لأحداث انقلاب دبره وسعى إليه الإنجليز ؛ أما الأحرار الدستوريون فقد كانوا قاسماً مشتركاً فى الحرب على الشعب والدستور وفى تنفيذ سياسة القصر الوثيقة الصلة بالاستعمار

(مع استثناء ظاهرة عدم اشتراكهم في وزارة صدقي لأسباب سبق أن أوضحناها) .

وإذن ليس في موقف هاتين الفئتين ، المستقلون وأحزاب القلة أو القصر ، ما يدعو إلى الدهشة .

يبقى إذن الوفد الذي نشأ لتمثيل الطبقة الوسطى ، والذي ظل يحارب من أجل الدستور ، والتزم موقف الكفاح والمعارضة ضد الاستعمار . لماذا قبلت هذه الهيئة أن توقع على وثيقة هي اعتراف بالاحتلال البريطاني لمصر والسودان ؟ وللإجابة عن السؤال يحسن أن نرجع إلى دراسة موقف الطبقة الوسطى القديمة التي لعبت دوراً هاماً في تدبير ثورة ١٩١٩ .

لقد كان من أهداف هذه الطبقة الدستور فصدر وأفسح لها المجال ، بالرغم مما اشتمل عليه من عيوب وثغرات ، وأتيح لها أن تحكم وأن تنفذ بعض أهدافها الاقتصادية مما سبق لنا الإشارة إليه . ولكنها في الوقت ذاته تعرضت لانقلابات وهجمات أوقف بعضها الدستور وألغاه البعض الآخر ، بفضل تأزر الاستعمار والإقطاع والقصر ، وهكذا تكاثرت عليها المحن لتبعدها عن الحكم والسلطان ، ففت في عضدها وأخذت روحها الكفاحية تضعف بالتدريج ، خشيت — وبخاصة بعد تجربة صدقي — أن يؤدي التزامها موقف المقاومة والعداء إلى أن يعصف بالكسب الذي يؤهلها للحكم والسيطرة وتحقيق مطالبها المادية .

وكانت تلك الطبقة على قدر وافر من الذكاء وحسن الإدراك ، فعرفت أن القوة المحركة التي تعمل ضدها هي بريطانيا ، ومن ثم رأت أن مصلحتها

الدائية تتطلب التساهل في الأهداف القومية لكي تظل حائزة للكسب في الميدان الداخلي ، ومن هنا استطاعت أن تتقابل مع الاستعمار في منتصف الطريق ، ومن هنا أيضاً قنعت بمعاهدة ١٩٣٦ . وهكذا انعزلت الطبقة التي دبرت ثورة ١٩١٩ واستفادت منها عن جموع الشعب الحقيقية أي الجماهير ، بالرغم من إصرارها على الادعاء بأن القيادة الشعبية مازالت في يدها .

ولقد رأينا في فصل سابق التحول المادي والاقتصادي الذي طرأ على تلك الطبقة بسبب الأرباح الذي حققته ، فأقامت الصناعة وتجمعت الأموال لديها فصارت رأسمالية احتكارية لها أهدافها الدائية ومصالحها الخاصة ، ثم تلفت حولها فإذا بعناصر جديدة تدخل الميدان وهي مقدمة طبقة وسطى جديدة ليس لها من الحكم الحقيقي أو الجزاء المادي الكافي إلا المظهر أو القليل ، وبهذا شعرت المصالح الكبيرة المشار إليها أنها معرضة لخطر أخذ في النمو المطرد واستحال عليها أن تقسم جهودها بين مكافحة العدو الخارجي وبين الاحتفاظ بمركزها الجديد ومصالحها الحديثة . ومن هنا دفعها الحرص المادي إلى مهادنة الاستعمار ، بل لعلها أيقنت أن بقاء الاحتلال ، ولو في منطقة معينة ، كفيل بالبقاء على مركزها ومصالحها .

وعلاوة على ذلك نشأت صلات وثيقة بين هذه الطبقة من جهة والمصالح الأجنبية من جهة أخرى على ما أوضحنا وذلك في أكثر من ناحية ، ولذلك لم يعد الاستعمار خطراً فعالاً عليها ، بل لعله قد نشأت مصلحة متبادلة بين الطرفين . غير أن هذه الفئة كانت تعاني مركب النقص لسبب ما للأجانب من مراكز ممتازة ، فلما وعدوا الاستعمار بالتأييد في مساعيها لإلغاء الامتيازات

الأجنبية مقابل قبول التحالف معها والرضا باحتلال منطقة محدودة من البلاد ، سارعت إلى القبول إذ رأت هذا العرض البريطاني كفيلاً بإزالة ذلك الشعور المتمكن من نفسها من جهة ، فضلاً عن أنه من جهة أخرى يزيد من امكانيات التوسع والانتشار أمامها .

فإذا صح هذا التعليل أو التحليل المتعدد الجوانب أمكن أن نفهم موقف هذه الطبقة المتخاذل وخروجها على الأهداف القومية . لقد فضلت المكاسب العاجلة على الأرباح الآجلة وإن كانت أكبر لأن الأخيرة تتطلب مواصلة الكفاح وهي قد ضعفت مقدرتها على ذلك . وإذا كانت هذه الطبقة ممثلة تمثيلاً قوية في الوفد المصري منذ نشأته ، صار في امكاننا أن نعرف السبب الحقيقي في ابتهاج هذا الحزب بالمعاهدة وتصديق البرلمان عليها ، حتى صارت توصف بأنها وثيقة الشرف والاستقلال . إن من الخطأ أن نلوم شخصاً معيناً لعمل معين ، ذلك أن الفرد ما هو الانتاج العصر ، وما أهدافه وأساليبه وسياسته إلا مجرد انعكاس للظروف التي تحيط به . والحق إنه منذ ذلك التاريخ أخذت قيادة الوفد تنفصل أو تنعزل عن قاعدتها الشعبية أو الجماهير ، وهذا يفسر الأخطاء الداخلية المتعددة التي وقع فيها فيما بعد .

ولكن الوفد ، أعنى قيادته لم تكن تمثل الطبقة الوسطى التي دبرت ثورة ١٩١٩ فحسب ، وإنما كان يضم لفيماً ممن يمثلون الإقطاع أي المصالح الزراعية الكبيرة ، وهذا العنصر الأخير بطبيعة نشأته وتطوره وبحكم مصالحه كان أقرب إلى قبول فكرة التهادن مع الاستعمار والحكم المطلق .

وهنا قد يتبادر إلى الذهن السؤال وكيف قبل الشعب ممثلاً في برلمانه

هذه النهاية ؟ والجواب ليس من العسير . فالوعى القومى الجديد لم يكن نمسا
إلى الحد الذى يحمل على احترامه والنزول على إرادته ، لأن ثمار التقدم
الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد ؛ ومن هنا كان الوفد
محفظاً بسلطانه القديم على رأى العام .

وعلاوة على ذلك فإن الضغط الذى تعرضت له الجماهير وبخاصة فى عهد
صدقى وانقلابه جعلها أكثر استجابة لحصوم ذلك العهد وأعظم استعداداً
لتلقى آرائه ؛ وربما رأى الشعب فى المعاهدة خطوة فاستكان إلى ذلك
مؤقتاً حتى يستجمع قواه من جديد . وأكثر من هذا فإن سيادة الإقطاع
جعلته صاحب الكلمة العليا فى الريف ، ويتحكم فى أصوات أهله الانتخابية
ويوجهها إلى حيث يشاء .

هذا كله يفسر لنا الظروف التى فى ظلها عقدت معاهدة ١٩٣٦ ،
ومنها نخلص إلى النتائج الآتية :

أولاً — خرجت الثورة عن نطاق أهدافها الحقيقية وقتعت بالمزايا
الصورية التى تنازل عنها الاستعمار ، فتنكرت لمبادئها ،
وإذن نستطيع القول أن معاهدة سنة ١٩٣٦ كان معناها
تصفية الثورة .

ثانياً — بدأ انفصال القيادات القديمة وبخاصة الوفد (الذى كان يمثل
القيادة الشعبية) عن الجماهير .

ثالثاً — بدأ نوع من التقارب ، أساسه تبادل المصلحة ، بين الطبقة
الوسطى والإقطاع والقصر والإستعمار .

لقد انتهت ثورة ١٩٣٦ بهزيمة من ناحية الأهداف القومية ، كما أنها لم تفعل شيئا يستحق الذكر الجماهير صغار الفلاحين والعمال ... وإذن صار من المتعين أن تستأنف هذه الجماهير ومن في حكمها الصراع من جديد في الداخل والخارج ضد تلك العناصر الأربعة سالفة الذكر ، ومعنى هذا أن مصر أصبحت من المتعين عليها أن تستعد لثورة جديدة ، ظلت تتراكم عواملها ومقوماتها حتى حدث الانفجار في يوليو من عام ١٩٥٢ ، وهو الانفجار الذي نادى بضرورة تصفية الإقطاع وتنقية الحياة السياسية وتغيير قيادات الأحزاب القديمة وبرامجها والعمل على تحسين أحوال الطبقات والفقيرة والوسطى .

كلمة روبرت منها

لقد تحدثنا عن موقف الوفد أعنى قيادته ، ولكننا سنرى فيما بعد أن ذلك الحزب استجاب لبعض الاتجاهات الشعبية ، بل إنه ألغى معاهدة ١٩٣٦ . وتفسير ذلك أن القاعدة أخذت تتسرب إليها العناصر الثورية الجديدة التي تحدثنا عنها ؛ وسنعرض لأثرها في مواضع قادمة .

الفصل الثاني

ملك جديد

في ٢٩ يوليو من عام ١٩٣٧ تولى « الملك فاروق الأول » سلطته الدستورية ووقف في البرلمان المقروض فيه أنه يمثل الشعب مصدر السلطات ، يقول :

« أخلص بالله العظيم أنني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

وفي الكتاب الذي بعث به إلى مصطفى النحاس مكلفه إياه بتأليف الوزارة ، قال :

« وأنا على يقين أنكم بوسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق أمانى ورغائى فى اسعاد شعبى الذى أشربت به ووقفت حباتى على رقبه ورفاهيته ولا هناة لى الابهة هناة » .

ومن هذه العبارات نعلم أن الملك الجديد قد تعهد باحترام الدستور والقوانين

والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ، والعمل على إسماع الشعب .
ويقرأ المؤرخ تلك الأقوال ثم ينظر إلى الحالة عام ١٩٥٢ فإذا بتناقض تام
بين القول والفعل ، ولا يعلق في ذهنه من أثر سوى أن تلك السنوات كانت
أسوأ رمز لنظم الحكم والحياة العامة .

وحاول بعض الكتاب أن يصم الرجل بشذوذ متعددة الجوانب والمظاهر ،
انعكس على أعماله وتصرفاته وأساليه في الحكم ونظراته إلى الشعب . وإذا
جاز لنا أن نتخذ هذه الصفة للنفسية أو العقلية مقياساً للحكم على نواحي الحياة
الخاصة ، فإن للحياة العامة معاييرها وقيمها وتقاليدها . . هناك رواية تقول
أن أحد الطغاة من ملوك مصر في العصور القديمة سئل يوماً « كيف حدث
أن أصبحت فرعوناً (أى طاغية) ؟ » فأجاب « لم أجد من يصدني » ؛ أى
أنه لم يلق من يردعه عن سلوك سبيل الطغيان والاستبداد . ولعل هذه الرواية
تصدق على مصر خلال عصر فاروق . يقولون « الناس على دين ملوكهم » ،
وأنا أقول « الملوك نتاج عصرهم » ، فالحاكم يصبح فاسداً وطاغية إذا كانت
ظروف عصره تتمثل فيها هذه المعاني أو على الأقل تساعد .

لسنا ننكر أهمية الدور الذي يلعبه الفرد في حياة الجماعة ، إيا كان طابع
هذا الدور أو صفته ، ولكن هناك حقيقة اجتماعية أهم من هذا ، وهى أن الفرد
إنما هو وليد البيئة التى ينشأ وينمو فيها ، والأحوال والظروف المتنوعة ، من
اقتصادية واجتماعية وسياسية ، التى تحيط به . يرى الكثيرون (عن حسن
نية وليس عن سليم أدراك) أن من أولى مقومات بناء الجماعة أن توجد
المواطن الصالح ، ولكننا نؤمن أنه لا بد أولاً من خلق البيئة الصالحة التى
ينمو فيها هذا المواطن ، كما يرى روبرت أون . Robert Owen . إن نظرة

هؤلاء تقوم على تمجيد الفرد أو على مبدأ « عبادة الأبطال » مع إغفال شأن الجماعة ، أما نحن فنجعل الأولوية والأهمية للجماعة ، ولذلك لا نقيم مثلاً كبير وزن لتلك الخرافة التي يرددها البعض عن « المستبد العادل » ، لأن مثل هذا الفرد لا وجود له على الإطلاق . . . ومرة أخرى نؤكد أن الفرد لا يصنع التاريخ ، ولكن الظروف هي التي تصنع الفرد . وهنا يسأل البعض : وما الحكم إذن على العبقري ؟ والجواب يسير ، فالعبقري هو ذلك الذي يدرك أكثر من سواه وجو نواة أو بذور جديدة لعهد جديد فيعبر عنها ويتأثر بها .

وعلى ضوء هذا الذي عرضناه ، نحاول أن نتعرف طبيعة البيئة التي عاش فيها فاروق والظروف التي أحاطت به ، وبخاصة عند توليه العرش أى في السنوات الأولى من عهده . فماذا وجد ذلك الشاب أمامه ؟ الحق ، لقد وجد الكثير من عوامل الإفساد .

التعليم

لم يلتحق فاروق في سنه الأولى بأية مدرسة يتعلم فيها النظام ويختلط عن طريقها بأبناء الشعب ، بل عاش وسط رجال الحاشية والخدم وأشباههم ممن مجدوه ، بل وقدسوه ، فعاش تلك الفترة التي يكون الفرد خلالها قابلاً للتأثر ، وبعبداً عن الحياة المصرية الصحيحة ، كأنه لا يمت إلى هذا الشعب بصلة وتشبع بنظرة غربية على روح العصر وهي أنه السيد المطاع . . . لا في بيئته فحسب ، بل وفي بلاده أيضاً . ولا ريب أن المحيطين به ورجال الأسرة كانوا قدوة غير طيبة ، وبخاصة الآخرين من الأمراء والنبلاء ، ذكوراً

وإنانا ، ممن يعدون المصريين « فلاحين » ، وممن لا يتكلمون العربية كما ينطقها أبناؤها .

وسافر فاروق إلى إنجلترا ليدرس في أحد معاهدها ، فإذا به « بسبب وفاة أبيه » يدعى إلى اعتلاء العرش واحتمال المسؤوليات ، ولما يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، بالتقويم الميلادى . وهكذا لم تتح له فرصة كافية لاستكمال دراسته . لقد كان لزاما أن يبقى في دور العلم حتى الخامسة والعشرين ، حتى يكتمل نوعا من الناحيتين الثقافية والفكرية ، ولكن ساسة هذا البلد أصروا على استدعائه في تلك السن المبكرة ، أملين أن يكون أداة طيعة ينفذون عن طريقها أغراضهم وأطماعهم ، ونحب أن نسأل : لو أن مصر كانت جمهورية ، هل كان الشعب ينتخب شابا لم يصل بعد إلى الثامنة عشرة من عمره ؟ الجواب بالنفي طبعاً . ولا عبرة بأن نضرب الأمثلة ببلاد مثل إنجلترا وهولنده والسويد ، فرئيس الدولة فيها مجرد رمز وليس له سلطان فعلى ، أما في مصر فالحال مختلف ، ذلك أن الدستور يتيح له سلطات وامتيازات ، قد تبدو مقيدة ولكن النصوص الخاصة بها مليئة بالثغرات ، بحيث تجعلها مطلقة أن صح التعبير .

الرفاق الازوائل :

أن من أولى المبادئ المقررة في علم التربية ضرورة ابعاد الطفل عن كافة المؤثرات البشرية والمادية وغيرها ، التي قد تنحرف به إلى الإتجاه الخاطىء ، ولكن هذا المبدأ لم يراع في مصر .

في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ تولى فاروق سلطته الدستورية ، وفي ٢٠ أكتوبر

من العام نفسه عين على ماهر رئيساً للديوان الملكي ، وكان ذلك عملاً جانبياً
التوفيق إلى أبعد حد . كان المطلوب حينذاك أن يلازم الملك في بداية عهده
رجل قد تشبعت نفسه وأفكاره بالمثل الديمقراطية والإيمان بسيادة الشعب
وحقوقه . فهل كان على ماهر ذلك الرجل الصالح في تلك الآونة الحرجة
والحاسمة من حياة البلاد؟ الجواب بالنفي على وجه التأكيذ مع الأسف البالغ ،

على ماهر :

كان على ماهر أحد أعضاء اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٣ . والذي
يراجع محاضر جلساتها يرى له مواقف في الدعوة إلى تقييد سلطات الملك
إلى أبعد حد ، ذلك أن الديمقراطية الحقة تقوم على مبدأ سيادة الأمة .
ولكن ، حدثت المفاجأة في السنوات التالية إذ اشترك الرجل في الوزارات
الانقلابية التي أهدرت سلطة الأمة ، واعتدت على الدستور وعطلته ثم الغته
والتي كانت حرباً على الحريات ، وكانت وسيلة لدعم سلطان الملك ونظريته
القائمة على أنه يملك ويحكم بخلاف القاعدة الديمقراطية التي تقول إنه
يملك ويحكم . ولا ريب أن اشترك على ماهر في هذه الانقلابات ومسايرة
سياستها ، معناه أن تحولاً خطيراً قد طرأ على فلسفة الرجل السياسية فصارت
أقرب إلى القصر منها إلى الشعب .

إن الكثيرين من الساسة الذين عاونوا القصر ممن يزخر بهم تاريخ هذا
البلد كانوا يبررون تصرفهم على أساس أن حزب الأغلبية مثلاً يتحكم في
الرأي العام وأن الشعب مخدوع مضلل وعاجز عن الحكم الصحيح ، ولعلنا
نذكر عبارة عن عبد العزيز فهمي من أن الدستور ثوب فضفاض أي أنه منح

الشعب أكثر مما يستأهل بحكم درجة تطوره . غير أن هؤلاء جميعاً نسوا أن الشعب له حاسة قوية في إدراك الناحية التي ينبغي أن يتجه إليها لأنها تحقق مصالحه ، وأوضح مثل على ذلك ثورات الشعوب من أجل الحرية في الداخل والخارج بالرغم من تأخرها .

وبعض النظر عن هذا الأمر الأخير ، لنفرض أن الشعب كان مضللاً ، فالذي نراه أن الواجب كان يقضى على أولئك الساسة بأن يتولوا تنويره وهدايته وأن ينزلوا إلى مستواه ، لا أن يعتمدوا إلى الإلتفاف من سلطانه لحساب الحكم المطلق . ألم يدرك هؤلاء جميعاً أن نكبات مصر من منح امتياز قناة السويس وإسراف إسماعيل وديونه والاحتلال البريطاني واتفاقيه السودان ، كل ذلك تم حين كان الحديو هو صاحب الكلمة العليا والمتصرف في شئون البلاد ولم يكن للشعب صوت أو رأى ؟ .

أوضحنا أن فلسفة على ماهر لم تكن شعبية في اتجاهاتها ، وكأنما أراد تلقينها عملياً لمولاه الشاب .

فقبل أولاً أن يعين رئيساً للديوان الملكي على غير رغبة الوزارة القائمة بالأمر في ذلك الحين ، ليعرف الملك « عديم الخبرة والتجارب » أن هذا العمل من حقوقه وامتيازاته . ولو أنصف الرجل لرفض المنصب ولأرشد سيده إلى فتوى ثان دون بوش من قبل .

وفي عهد اضطلاعه بذلك المنصب أقيمت الوزارة النحاسية لأول مرة في عهد الملك الجديد ، وكان في استطاعة رئيس الديوان أن ينبه إلى ما في العمل من مجافاة لروح الدستور ، بل ونصومه ، ومن عدوان على سيادة الأمة وكرامتها . ثم وافق مولاه على تأليف وزارة محمد محمود الثانية وعلى أسلوبها في الحكم بعد تزييف الانتخابات ، كما شهد بعد ذلك مصرع الوزارة لأن القصر أراد ذلك ، ولم تختلج في نفس على ماهر خليجة واحدة من خليجات

الايمان بالديموقراطية ، ولو أنه أحس بهذا الشعور لما تردد في رفع استقالته فوراً . وأخيراً — وليس آخراً — قبل أن يكون رئيساً للوزارة التي يعلم أنها لا تمثل الأمة بأى حال من الأحوال ، والتي خلقها القصر كي تحقق أغراضه .

تلك كانت فلسفة على ماهر السياسية والوسائل التي طبقها فؤاد الأول وأوائل عصر فاروق الأول ، والحق ، لقد أساءت تلك الفلسفة لا إن الأمة فحسب ، بل وإلى الملك نفسه ، وكانت البداية التي أودت بفاروق إلى تلك النهاية . لقد لعب الرجل أدواراً عدة في حياة مصر ، ومن سوء الحظ أنها الأدوار التي استنكرها الشعب لأنها كانت لمصلحة القصر ، وحلفاء القصر .

أحمد حسين

وبعد أن شغرت رئاسة الديوان باستقالة على ماهر ، وظلت على هذا الوضع حيناً ولها أحمد محمد حسين الذي كان رائداً للشباب فاروق وهو تلميذ في إحدى المدارس الانجليزية ، وهنا ندع كاتباً آخر يحدثنا فيقول (١)

« أما حسين فلم يعرف عنه أنه رجل سياسى ، بل كان آخر منصب تولاه هو سكرتارية الجنرال ماكسويل قائد القوات البريطانية في الشرق . ولم يكن له ماض فى الحركة الوطنية مثلاً أو فى الخدمة العامة . إنما هو رجل من الحاشية ارتفع إلى رئاسة الديوان بحظوته عند سيده ، فكان معنى توليه هذا المنصب أن الحاشية أصبحت تحكم . . . »

(١) أحمد بهاء الدين ، مصدر سابق ، ص ٢٦ — ٢٧

« فى الفترة الأولى لرئاسة حسنين جمع حوله عدداً من الصحفيين وذوى النفوذ بين الرأى العام ، وقاد حملة دعائية مسرحية ليقدم الملك إلى الناس فى هالة معينة تبرر تدخله فى شئون الحكم ، واستطاع أن يستغل حادث ٤ فبراير وظروف الحرب لإظهار الملك فى صورة الوطنى الذى يكافح الإنجليز من أجل مصر والذى يتراجع أمام الوزراء عن مصالح الشعب ، والذى يقبل وزارة النحاس لأنه يريد أن يوفر الغذاء والكساء للناس » .

هكذا أصبحت مصر لترى أن الذى يشغل منصب رئيس ديوان ملكها رجل استهل حياته بخدمة الاستعمار ، ووصل إلى منصبه لأنه من رجال الحاشية . الواقع ، لقد كان الحادث نذير سوء بالمصير الرهيب الذى ينتظر الشعب ثم الملك وان كان الأخير هو الذى دفع الثمن فعلاً لقد خدع أحمد حسنين الشعب بتقديم صورة مزيفة للملك ، وخدع الملك أو جعله يتوهم أنه كل شئ فى الدولة ولكن شتان بين الأمرين ، فربما آمن فاروق بما لقنوه من دروس ، أما الشعب فكان حذراً ، ثم انقلب الحذر عنده إلى شك وريبة ، ثم إلى سحق عنيف .

رجلانه :

هذان هما الرجلان اللذان يتحملان أخطر قسط من المسؤولية أمام التاريخ ، ومصر ، بل وأمام الملك الذى فقد عرشه . لقد أراداه - كأمثالهما - أن يجعلوا من الضفدع ثوراً فأشرباه ماء الغرور بالسلطان حتى انفجر ... حقاً ، ما أصدق الرواية عن الدب الذى قتل صاحبه ، مع الفارق الكبير وهو أن

الدب لم تكن له أطماع أو مصالح ذاتية . ولكن ، ضد من أراد أمثال هؤلاء الناس أن يحموا الملك ؟ ضد الشعب ؟ إذن فليرحم الله مصر من بعض أبنائها ، وليغفر لهم إن شاء ... إن العمل الصالح هو الذي ينبعث من الشعب ويعود إليه « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

تجارب وسوابق :

تولى فاروق العرش وأمامه سجل يتضمن الكثير من السوابق والتجارب ، وكلها يتصل بالعبث بالدستور وامتياز كرامته والعُدوان على الحريات والحرمات . فهناك الانقلاب الأول الذي قام بالدور الأول فيه أحمد زيور ... وأعقبه تعطيل البرلمان على يد محمد محمود . وأخيراً جاء إسماعيل صدقي ليلقي الدستور ، وكفى الله الاستعمار والحكم المطلق شر الشعب ... كل ذلك حدث في عهد فؤاد ، وهذا ما قرأه ابنه بامعان أوقراه له الآخرون ووجد فيه أكبر مشجع له في المستقبل ، ليكتب فصلاً آخر ، مشابهاً وإن بدا أكثر سواداً . وقلب فاروق كتاب التاريخ فقرأ أسماء زيور وصدقي وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفي ، فأيقن أن في مصر رجالاً يمكن الاعتماد عليهم إذا ما أراد أحداث انقلاب دستوري . أو إذا ما شاء أن يضرب الشعب ويعبث بالدستور والقوانين ، أو وجد مصلحته في أن يضرب هؤلاء الناس ، بعضهم ببعض .

أدوات الطغيان :

وأعدت الفترة السابقة لاعتلاء فاروق العرش أدوات متنوعة لدعم الطغيان ، في مقدمتها تلك الأحزاب التي خلقها ورعاها الاستعمار والقصر ، والتي بالرغم من افتقارها التام إلى التأييد الشعبي استطاعت أن تحكم مصر وأن تفرض

نفسها على الشعب معظم الوقت ، بقوة الحديد والنار . وهناك أولئك الذين سموا أنفسهم « بالمستقلين » ، أى البعيدون عن الأحزاب ، ومع ذلك ما اشتركوا قط إلا فى الوزارات الانقلابية ، فكان استقلالهم معناه الحقيقى محاربة الشعب وتأييد القصر وحلفائه . . إن من الظواهر التى تلفت النظر أن هؤلاء الساسة المستقلين لا يكتر عددهم بهذه الصورة الواضحة إلا فى البلدان المنكوبة بالاستعمار . والأخير مصلحة فى هذا « الاستقلال » إذ قد تستدعى الظروف أحيانا ألا يلى الحكم أحزاب الأقليات حين يشتد السخط الشعبى عليها ، وهنا يعهد بتمثيل الرواية إلى المستقلين ، أملأ فى تهدئة الخواطر وخداع الشعوب ، ولكن إلى حين . لقد أحرقت القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأقيمت وزارة النحاس ، فجىء بعلى ماهر مثلاً فهدأت الخواطر نوعاً وأخذت الطمانينة تعود إلى النفوس تدريجاً ، ولم يكد شهر الوزارة الأول يدنو من نهايته حتى سقطت وجاءت وزارة الهلالى ، وهكذا ثبت أن المستقلين هم « مخلب القط »

ووجد فاروق أمامه دستوراً مليئاً بالعيوب والثغرات ، وألنى المواد تسبغ عليه حقوقاً وامتيازات (مما سبق أن أشرنا إليه) فعرف كيف ليستغل ذلك لصالحه ، كما فعل أب له من قبل .

وأكثر من هذا فإن الفترة السابقة لاعتلائه العرش أعدت الأسلحة اللازمة لكبت الشعب وقتل الحريات ، ومن ذلك قوانين المطبوعات ، والأحكام العرفية ، والاجتماعات ، والمظاهرات ، وحفظ النظام فى دور العلم . لقد كانت هذه كلها سيفاً مسلطاً على رقاب الأحرار وعلى كل من تسول له نفسه أن يرفع الصوت داعياً إلى الإصلاح ، أو محتجاً على الفساد والطغيان والاستعمار .

مضى الوفد !

وكان الوفد خلال السنوات التالية لثورة ١٩١٩ يمثل القوة الشعبية التي تناهض الاستعمار والحكم المطلق ، ولكن مقاومته أخذت تفتر بسبب طول بتعاده عن الحكم ، ونتيجة التحول التدريجي الذي طرأ على الطبقة الوسطى . وهكذا قبل الوفد معاهدة ١٩٣٦ أى تساهل في أهداف الثورة القومية ؛ وجاء إلى الحكم وقد بدا عليه الاستعداد لمهادنة القصر ، إن لم يكن الرضوخ له . ولعل المثل يقرب الأمر إلى الأذهان ، فقد ثار سعد ضد فؤاد بسبب حسن نشأت وانتصرت وجهة النظر الدستورية ، وتملئ النحاس حين عين قاروق على ماهر رئيسا للديوان ، ولكنه تقبل اللطمة وبقى في الحكم .

لقد بدأ الوفد (ومرة أخرى نقصد قيادته) يسير في الطريق نفسه إلى جانب القوى الرجعية الرئيسية .

وفي وسط هاتيك الأحوال ، وتحت تلك المؤثرات ، تولى فاروق العرش وأخذ يحكم مصر . . لقد كانت الأدوات معدة إذا ما شاء استبداداً ؛ ولم يكن هناك من يستطيع أن يقول له . . . « قف عند حدودك التي رسمها الدستور » . . يقولها بصفة جدية ، خالصة لوجه الوطن وأهدافه . . . حقاً ، ما أصدق الرواية عن فرعون مصر في العهد القديم .

الفصل التاسع

صراع القوى

براية سيئة

قلنا إن الملك الجديد تولى سلطته الدستورية في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ، وفي نهاية ذلك الشهر قدم مصطفى النحاس استقالة وزارته طبقاً للتقاليد الدستورية ، فكلف بتأليفها من جديد وتم ذلك في الثالث من أغسطس . واصطحب الحادث بمفاجأة أذهلت الرأي العام ، ذلك ان أربعة من الوزراء السابقين قد استبعدوا ومن بينهم محمود فهمى النقراشى ؛ وقيل تبريراً لذلك إن الغرض كان تحقيق الانسجام نظراً لما درج عليه النقراشى من المعارضة . ولكن الناس ما لبثوا أن أدركوا أن المعارضة كانت منصبة على تصرفات للوزارة ، لا تتصل كثيراً بالمصلحة العامة . . وأيقن الواعون أن الوفد بدأ ينزلق إلى المنحدر الخطر الذى يؤدى به إلى الهاوية .

وأسرع الوفد يضم إلى صفوفه أعضاء جدداً وهم « محمد صبرى أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ، يوسف الجندى ، محمد سليمان الوكيل باشا ، محمد المغازى عبد ربه باشا ، بشرى حنا باشا ، محمد الحفنى الطرزي باشا ، كمال علما باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، فهمى ويصا بك ، سيد بهنس بك » . وهنا أمر يلفت النظر بشكل واضح . . فنحن إذا استثنينا الثلاثة الأوائل ، وجدنا

الباقين من كبار الملاك الزراعيين ، ومعنى هذا أن الإقطاع الرجعي أصبح قوة لها وزنها في قيادة الوفد ، الأمر الذي خيف أن ينتهى بابتعاد أو انفصال تلك القيادة تدريجاً عن القاعدة الشعبية . الحق ، أن ضم هؤلاء وأشباههم فيما بعد ، ينم عن تحول خطير الشأن .

وبعد قليل انضم أعضاء آخرون وهم عثمان محرم باشا وعلى زكى العرابي وعلى حسين باشا وأحمد نجيب الهلالي بك ومحمد محمود خليل بك ... ومعظم هؤلاء لم يكونوا من الوفديين البارزين ، ومنهم من كان عدواً للوفد ، بل إن عثمان محرم سبق أن خرج على ذلك الحزب ... وهذا أيضاً تحول له مغزاه وأخطاره في المستقبل .

وتردت الوزارة في سلسلة من الأخطاء أخذت تباعد بينها وبين الكتلة الشعبية :

١ — قررت إعادة العمل بالمرسوم بقانون الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ، وهو مرسوم سبق صدوره في غيبة البرلمان واعترض عليه الوفد حينذاك .

٢ — السير في طريق المحسوية والاستثناء للأقارب والأنصار ، مما أشاع السخط في نفوس الناس ، والموظفين خاصة ، لعدم اتفاق ذلك مع مبادئ المساواة والعدالة .

٣ — استخدام العنف مع الخصوم السياسيين ، والإلتجاء إلى مصادرة الصحف واعتقال لفيف من الصحفيين المعارضين . وهكذا خرجت الوزارة على مبادئ الدستور التي تقرّر حرية الرأي ، وعمدت إلى الأساليب التي كان الوفد يستنكرها من قبل .

وأكثر من هذا كون الوفد تشكيلات باسم « فرق القمصان الزرقاء » فصارت مصدر إرهاب للخصوم وجلبت على نفسها سخط الرأى العام .

وبسبب تلك التصرفات جميعاً سرت موجة من السخط تجلت بصورة واضحة في المظاهرات العدائية وبخاصة من جانب طلاب الجامعة والأزهر . وخلال ذلك كله أخذت العلاقات مع القصر تسوء لأسباب مختلفة ، منها تعيين على ماهر رئيساً للديوان ، وإصرار الملك على أن تكون له الكلمة الأخيرة في تعيين كبار الموظفين واحالتهم إلى المعاش ، وأن يكون له الحق في منح الرتب والنياشين وتعيين كبار رجال القصر ، وكذلك طالب بحل فرق القمصان الزرقاء . وأخيراً تسلم النحاس كتاب إقالته (٣٠ ديسمبر ١٩٤٨) وهذا نصه :

عزيزى مصطفى النحاس باشا :

« نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وأنه يأخذ عليها مخافتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويوجه سياستها خير وجه في الظروف الدقيقة التى تحتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها ، وإني أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من الخير للبلاد وأصدرنا أمراً بهذا لمقامكم الرفيع بذلك » .

لسنا ننكر أن الوزارة أساءت طريقة الحكم ولم تحترم الحريات

ولكننا لانوافق مطلقا على إقالة وزارة لها الأغلبية في البرلمان — لقد بدأ فاروق ، في أوائل سنى حكمه ، يعبث بالدستور وعلى رأس ديوانه أحد أعضاء لجنة الدستور ... على ماهر ... وتحدث الخطاب عن ضرورة إقامة نظام صالح وبقي أن نعرف مدى تحقيق هذا الأمل ...

القصر يحكم بصورة سافرة

في يوم الإقالة بالذات تألفت وزاوة برئاسة محمد محمود ، وهنا تبدأ فترة من الحكم السافر للقصر ، فتقوم الوزارات وتسقط ، لا لأن الشعب أراد أحد الأمرين ، وإنما لأن تلك إرادة الملك .

وهكذا بدأ فاروق يسير في ذلك الطريق الوعر ، وكلما مرت الأيام زاد إمعانه ، ولما كان شابا تعوزه الخبرة والحكمة ، فإنه أصبح فريسة في أيدي رجال القصر وأفراد الحاشية ، الذين وحدوا في ذلك وفي نزعتهم الفردية وشذوذهم ثغرة قابلة للاتساع كي ينفذوا منهم لإشباع أطماعهم وغاياتهم الذاتية .

استهلت الوزارة الجديدة أعمالها بتأجيل البرلمان ثم حله ، وما لبثت أن أجرت انتخابات لعب فيها الضغط الإدارى والتدخل الحكومى دوراً أسفر عن فوز أشباع الحكومة بالأغلبية الساحقة بينما لم يحصل الوفد إلا على ١٢ مقعدا فقط ، كأنما البلاد قد تغيرت فجأت على هذا النحو . ومضت الأيام مسرعة أومتناقلة الخطى ، وجأة دعى رئيس الوزراء لمقابلة سعيد ذوالفقار ، من كبار رجال القصر ، وهناك علم أن عليه أن يفتحنى لأن تلك إرادة الملك !! وتلقى الرجل الإنذار فى صمت وقدم استقالته فى ١٢ أغسطس ١٩٣٩ . لقد عرفنا

وزارات تخرج حتى تستقيل ، وأخرى تبقى في الحكم حتى تقال ، ولكننا في هذه الحالة نرى أن الملك يبعث واحداً من رجال حاشيته ليأمر رئيس وزرائه أن يقدم استقالته ، ولن تكن هذه المرة الأولى والأخيرة ، بل ستأتي السنوات التالية بمثلها ، بل وبنفس الطريقة . ولكن من الذي أوصل مصر إلى تلك المهانة ؟ ليس الشعب بطبيعة الحال ، ولكنها تلك الأحزاب وتلك الطوائف من عباد المناصب الوزارية ، التي كانت تسير في ركاب الحاكم وتسرع إلى تنفيذ إشارته ولو كانت خفيفة ، وكان فاروق يعلم ذلك كما أدركه أبوه وأجداده من قبل ... مأروع التاريخ إذ يلقى الكثير من الدروس على الذين لا يؤمنون بالشعب ، فينبذهم ثم يلفظهم السيد المطلق بعد أن يقضى منهم وطره ولبائته ؛ ولكن كم ينسى البعض عبر التاريخ !!

وفي ١٨ أغسطس ألف على ماهر الوزارة ولم يشترك فيها الدستوريون ، لا عن عقيدة بفساد النظام ، ولا غضبا لطرده زعيمهم وكرامتهم ، ولكن لسبب أهم من هذا بكثير في نظرهم ، ونقصه به الخلاف على نصيبهم من المناصب الوزارية !

وبعد قليل نشبت الحرب العالمية الثانية وبادرت الوزارة إلى إعلان الأحكام العرفية ، تنفيذاً لمعاهدة « الصداقة والتحالف » (م ٧) . وبما يلفت النظر أن الوزارة استصدرت قانوناً باضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات ومنها نص على قدر وافر من الخطورة إذ قضى بتوقيع العقوبات المشددة لا على كل من يركب الجرائم الضارة بأمن الدولة من الخارج فحسب ، بل وعلى من يرتكبها إضراراً ببلده حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك ، وكان الغرض حماية إنجلترا بصورة شاملة .

وفي أول أبريل من عام ١٩٤٠ قدم الوفد مذكرة إلى السفير البريطاني لكي يبلغها إلى حكومته ، يطلب فيها :

أولاً — التصريح بأنه عند انتهاء العمليات الحربية وعقد الصلح تجلو القوات البريطانية كلها عن البلاد مع بقاء التحالف بعد ذلك بين البلدين .

ثانياً — اشتراك مصر في التسوية النهائية .

ثالثاً — دخول الطرفين — بعد الحرب — في مباحثات للاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان .

رابعاً — المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية

وقوبلت المذكرة بالرضا من جانب الرأي العام ، وبلاستياء في الدوائر البريطانية ؛ ولكننا — بعد انقضاء تلك السنوات — يحسن أن ننظر إلى الأمر من زوايا أخرى. وهنا نعجب لتقديم المذكرة إلى السفير البريطاني وتلك سنة بالغة الخطورة إذ معناها أن لأية هيئة سياسية أن تلجأ إلى السفير الذي يمثل الدولة المستعمرة . ومن الطبيعي أن نرحب بالمطلب الخاص بالجلء ، ولكن مامعنى الإبقاء على التحالف ؟ أليس معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين ، مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحالف . ثم ، من الذي أعلن الأحكام العرفية ؟ إنها الحكومة المصرية تنفيذاً لمعاهدة وقعتها جبهة من ١٣ عضواً منها ٧ من الوفديين . وما من شك أن هذا المطلب الأخير كان يقصد به الإخراج ، بدليل أنه لما تولت الوزارة الوفدية الحكم وطولبت بإلغاء الأحكام

العرفية أثبت الاستجابة ... ومهما يكن من أمر ، فالواقع أن تلك الحركة من جانب الوفد كانت « للاستهلاك المحلي » ، وربما لإشعار الطرف البريطاني أن قد حان لإجراء التغيير . وأهم من هذا أن قيادة الوفد قد صارت مقتنعة بمبدأ أبدية التحالف مع بريطانيا .

وفي ١٠ يونية ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب ، وتلكأت السلطات في موقفها إزاء رعايا تلك الدولة ، فوجه إليها الإتهام بأن لها ميولا إيطالية ومحورية ، فأبلغ السفير البريطاني الملك بتعذر واستحالة التعاون مع على ماهر . وهنا عقد إجتماع في قصر عابدين لبحث الموقف وفيه أبقى النحاس تأليف وزارة قومية ، ومن الصعب لومه بعد ثبوت فشل أمثال هذا الحل ، وبعد ملاقاه على أيدي أحزاب القصر والإقطاع وجماعات المستقلين . ولا عبرة هنا بأن نضرب المثل بانجلترا أو غيرها التي كثيراً ما قامت فيها وزارات إئتلافية من الأحزاب ذلك أنه في هذه البلدان لم تحاول أحزاب أن تصل إلى الحكم بأرادة الملك ، ولم تعمل على تحدى الشعب ، أو تزيف الانتخابات . ثم ، مع من كان يراد أن يأتلف الوفد ؟ إن تلك الأحزاب التي أشرنا إليها ما كانت تمثل الشعب إطلاقاً ، ولو كانت الأوضاع العامة سليمة لاختفت من الوجود ، أو بعبارة أدق لما ظهرت مطلقاً إلى الوجود .

وفي ٢٨ يونيه قدم على ماهر إستقالته ، خلفه حسن صبرى على رأس وزارة من السعديين والدستوريين والحزب الوطنى وفيها ستة من المستقلين . وفي عهد هذه الوزارة ثم إلغاء صندوق الدين (١٧ يوليو) ، ولكنها أقدمت على تجديد إمتياز البنك الأهلى لمدة ٤٠ عاماً أخرى مع أن الامتياز الأصلى ينتهى عام ١٩٤٨ ، وإذن لم تكن هناك حاجة إلى الاستعجال . إن البعض

قد يتساءل عن أهمية العهود الانقلاية بالنسبة إلى الاستعمار ، وها نحن نذكر أن مشروع هذا القانون (المدعم للسيطرة الأجنبية عامة البريطانية خاصة على الاقتصاد المصرى) اشتركت في إعداده وزارتتا محمد محمود وعلى ماهر ، وأخرجته وزارة حسن صبرى : وليس أدل على سوء التصرف من وجهة النظر القومية من قول جريدة التيمس « يبعد كثيراً أن تعرض على البنك الأهلى شروط خير من هذه الشروط التى عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتيازها عام ١٩٤٠ » . ولكن ، ألم نقل فى فصل سابق أن الرأسمالية المصرية صارت احتكارية وارتبطت بالمصالح المالية الأجنبية برباط المصلحة المتبادلة ، ولو على حساب الجماهير ؟

وحدث شقاق فى الوزارة إذ كان من رأى السعديين الاشتراك فى الحرب ، فلما لم يلق هذا رأى قبولاً من زملائهم قدموا استقالتهم . غير أنه فى ١٤ نوفمبر مات حسن صبرى فجأة وهو يلقى خطاب العرش أمام هيئة البرلمان .

وفى اليوم التالى تألفت وزارة من الدستوريين والمستقلين برئاسة حسين سرى ، وفى أواخر سنة ١٩٤١ انضم إليها السعديون . غير أن أزمة التكوين زادت حدة وعم القلق والسخط النفوس وكان الموقف الحربى على حدود مصر الغربية حرجاً . وفجأة انطلقت مظاهرات فى أرجاء العاصمة تردد ذلك الهتاف الغرب « إلى الأمام يا روميل ! »

تمرخل بريطاني سافر

قدمت بريطانيا إنذاراً إلى الملك في ٤ فبراير ، تطالب فيه بقيام وزارة على رأسها النحاس ، ورفض الأخير فكرة الوزارة القومية ولم يكن هناك مناص من النزول على رأيه وتألفت الوزارة في اليوم التالي . لقد قبل الملك الإنذار حين علم أن هناك وثيقة معدة لنزوله عن العرش . ولقد أثار الحادث بطبيعة الحال الغضب لأنه تدخل من جانب الاستعمار ، ولكن القصر كان يجب أن ينظر إلى المسألة على أنها طبيعية جداً ، فمنذ قيام الحياة الدستورية في البلاد ، كان يستند إلى الاستعمار وينزل على رؤية أي يسمح له بكل ألوان التدخل . فلو أن القصر وقف منذ البداية إلى جانب الشعب وتنازل عن الدعاوى البالية بشأن الحكم المطلق ، لألفت بريطانيا نفسها «منذ أول الأمر» أمام جبهة متحدة ولما جرأت على دس أنفسها في مسائلنا الداخلية . لقد عد الملك الإنذار عدواناً على السيادة والاستقلال ، ولكن الأهم من ذلك أن نحدد المسئول أو المسئولين عن اقحام الانخيلز في شئوننا أولاً وقبل كل شيء . . . إن على الذي يلعب بالنار أن يتأكد أنها لا بد أن تحرقه في النهاية ، وهذا هو منطق التاريخ .

ثم لماذا لم يقدم هذا الإنذار إلا حين اقتراب روميل من حدود مصر الغربية ؟ هل عظم نشاط الموالين للنازية في تلك الآونة ؟ وهنا سؤال يستدعي الإجابة عليه : هل طالبت بعض الصحف الأجنبية بمحاكمة فاروق بوصفه مجرم حرب وعلى أي أساس بنت الطلب ؟

إننا نعاذ الاستعمار أيا كان مصدره ومظهره ، ولهذا نعجب لأولئك

المخدوعين الذين كانوا ينظرون إلى النازية على أنها سبيل الخلاص ، مع أنها من أسوأ مظاهر الرأسمالية الاحتكارية الاستعمارية ، كما يعلم الذين يعرفون طبيعتها وسر قيام نظامها . هل نسي أولئك المعجبون ماذا كتب هتلر « في كفاحه » عن المصريين ؟ لقد وضعهم في المرتبة الثالثة عشرة في سلم البشرية ، وجعلهم لا يعلون عن القردة إلا قليلا ! ! وهل نسي ما كان يردده الجنود الطليان وهم في طريقهم إلى غزو الحبشة .

لقد كان بعضهم يهتف قائلًا والسفن تقلهم « بعد الحبشة سيأتي دور مصر » . وهل نسي الهاتفون « تقدم ياروميل » كيف كان الطليان يعاملون الأحرار في ليبيا ، وكيف كان هتلر يحكم المانيا ويعامل أى صوت حر ارتفع بالنقد ولو للصالح العام ؟ هل عرفوا مصير كل من لم ينضم إلى « الحزب الواحد » الذى أنشأه ؟ فليرجعوا إلى محادثات نورمبرج وما كشفت عنه ، فإنها كفيلة أن تزيح الغشاوة عن أعين المخدوعين في النازية والمعجبين بأساليبها في الحكم . أن النازية لا تعترف إطلاقاً بالحريات ولا بحقوق الشعوب والأفراد ، ولا ريب أن الذين تستهويهم أعمالها المظهرية من طراز لا يؤمن بحرية الشعوب وأنها مصدر السلطات .

أنا نفهم أن نحارب الاستعمار البريطانى بكل وسيلة ولكننا لا نقبل أن نطرده لتقيم استعماراً آخر مكانه . إن واجب الشعوب المستضعفة والمستعمرة أن تقف في وجه الاستعمار والدول الاستعمارية ذات الأطماع ، بلا استثناء وهذا هو الطريق السليم للتحرر

الوزارة الوفدية

لقد جاءت وزارة النحاس برغم القصر فكان مجيئها هزيمة له ، ولكنها اعتلت الحكم في أعقاب إنذار من المستعمر ، وظلت في الحكم من فبراير ١٩٤٢ ، حتى أكتوبر ١٩٤٤ . وخلال هذه الفترة ارتكبت طائفة من الأخطاء تدل على الانحراف الذي طرأ على قيادة الوفد من سنوات خلت من قبل ، فلم تحاول إستخلاص وعد من الإنجليز بالجلء التام في ختام الحرب ، وأمعنت في الاستثناء والمحسوية وفصل كبار الموظفين ، وأساءت إستخدام الأحكام العرفية للتنكيل بخصومها وخصوم الإنجليز ، واستغلت وأنصارها الظروف للآراء عن طريق الصفقات المريبة .

ولكن الوزارة في الوقت نفسه قامت بأعمال ذات إتجاهات شعبية ومن ذلك إنشاء ديوان المحاسبة وجامعة الأسكندرية (فاروق الأول سابقا) ، وإصدار قانون نظام هيئات البوليس ، وتقرير مجانية التعليم الإبتدائي ، والنص على استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ودفاترها ، وتحويل الدين العام إلى قرض وطني ، وإخراج قانون استقلال القضاء ، وخفض الضريبة المربوطة على صغار المزارعين ، ووضع مشروع المجموعات الصحية ، وإصدار قانوني عقد العمل الفردي ونقابات العمال .

ولا ريب أن الموازنة بين هذين الضربين من التصرفات والأعمال تدل على تناقض ، وإن كان لا يصعب تفسيره . لقد رأينا التحول الذي طرأ على الطبقة الوسطى التي عمدت إلى دعم نفوذها في الوفد ، كما اشتدت قبضة العناصر الإقطاعية ، وبهذا أخذت قيادة الوفد تنحرف في سبيل حماية المصالح

الكبيرة فهادت الاستعمار ، ولجأت إلى أساليب الضغط والكبت ، وعملت على دعم هذه المصالح . غير أنه في الوقت لاننسى اعتبارات أخرى لها أهميتها ، ذلك أن الوفد كان يرتكز على قاعدة شعبية كبيرة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة ، وبذلك تعرض للضغط السفلى من جانبها ولم يشأ أن يقطع صلته بالقاعدة حرصا على كيانه وليتخذ منها قوة تسنده إذا ما دب الخلاف بينه وبين القصر ، ومن هنا قام بكثير من الأعمال التي تستهدف صالح هذه القاعدة الشعبية .

ولقد سبق لنا في فصله سابق أن تحدثنا عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى الجديدة وطائفة العمال ، فأخذ هذان العصران يلعبان دوراً له أهميته ويفصحان عمالهما من مطالب وأهداف ، ما كان من السهل تجاهلها ، بل أسرع الوفد إلى محاولة الاستجابة لها . ولكنه مع ذلك لم يستطع السير إلى النهاية ومن الأدلة على ذلك أن قانون النقابات استثنى عمال الزراعة وحرم قيام الاتحاد العام ارضاء للاقطاع والرأسمالية الاحتكارية . لقد كان الوفد يمثل الكتلة الشعبية الكبيرة ولكن قيادته أخذت تنحرف ومن هنا بدأ نوع من التعارض بين القمة والقاعدة تجلى في نواح عدة مما سنعرض له فيما بعد . لقد وضع أن من الضروري قيام قيادة جديدة منبعثة من صفوف القاعدة للاحتفاظ بكيان الوفد ، والاتطلب الأمر ظهور قيادة تجتذب الجماهير وقد تسير بها في الطريق الخاطئ .

وأصيب الوفد بضربة قوية حين أخرج مكرم عبيد من صفوفه ، بعد إبعاد الرجل عن الوزارة . ولم ينس القصر ما أصابه من قبل ، ففي يوم ٨ أكتوبر بعث بالكتاب التالي إلى رئيس الوزراء .

« عزيزى مصطفى النحاس باشا .

« لما كنت حريصا على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية ، تعمل للوطن وتطبق أحكام الدستور ، نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد رأينا أن نقيلكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرا هذا المقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم » .

ولكن ، كيف تخلى الانجليز على هذه الصورة ؟ لقد انتهى الخطر على الحدود الغربية وصار من حسن السياسة استرضاء القصر وأحزابه . وأهم من هذا نجد أنه فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقعت الوفود العربية بروتوكول الأسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الراغبة فى الانضمام ، واعتبار فلسطين ركنا مهما من أركان الجامعة وأن حقوق العرب فيها لا يمكن المساس بها .

الفصل العاشر

نمو الطاقة الثورية

وكفاح الشعب

تحدثنا في مواضع سابقة عن الظروف والأحوال التي أدت إلى ظهور طبقة
وسطى جديدة وبخاصة في المدن ، أخذت نفوسها تموج بعوامل القلق والسخط
وإلى ازدياد الوعي في صفوف الطبقة العاملة ، وإلى بدء تغلغل هذا الوعي في
الريف ولو على نطاق ضيق . وكانت الحرب العالمية الثانية أداة قوية لتنمية
وتعبئة الطاقة الثورية الجديدة ، وذلك لأسباب عدة نذكر منها :

(١) التحول الذي طرأ على الرأسمالية المصرية فصارت احتكارية ومتصلة
بالمصالح الأجنبية وممثلة في الاستغلال والإثراء على حساب الجماهير ،
كما اطردها ارتباطها بالقصر والاقطاع .

(٢) انحراف القيادة الوفدية صوب المصالح الكبيرة ، وانصرافها إلى ما
فيه اشباع المنافع الدائمة .

(٣) ازدياد قوة الطبقة العاملة بسبب نشاط الصناعة المحلية واستخدام
الألوف من العمال لخدمة القوات المتحالفة .

(٤) السخط المتولد عن تدخل الانجليز في الشؤون الداخلية للبلاد كما
حدث في انذار ٤ فبراير ، فوقر في الأذهان أنه لا إصلاح ولا استقرار
طالما ظل الاستعمار مقبلاً بالبلاد .

(٥) ازدياد موجة الغلاء باطراد فطحنت الجماهير وعجزت الحكومات المتعاقبة عن صد التيار ، لأن الكفاح الحقيقي ضد هذه الظاهرة ان ينجح إلا على حساب المصالح الكبيرة ، من رأسمالية احتكارية واقطاعية .

(٦) ماعائته البلاد - برغم عدم اشتراكها الفعلي والرسمى في الحرب - من ويلات ونكبات وضيق ، كلها نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦ التى لم تحقق السيادة والاستقلال بمعناها الصحيح .

(٧) استياء رجال الصناعة التجار الصغار والمتوسطين من المصريين ، إذ كانت الأرباح الضخمة تتدفق على جيوب الكبار من مواطنيهم ومعهم العناصر الأجنبية .

(٨) وثيقة مبادئ الأطلنطى وميثاق الأمم المتحدة ، وكلها كانت تتحدث عن حقوق الشعوب فى اختيار مصائرها .

(٩) انتشار الآراء التقدمية ونظريات العدالة الاجتماعية ، وبخاصة بعد انضمام روسيا إلى الحلفاء الغربيين .

(١٠) سياسة كبت الحريات بسبب الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

لهذه العوامل مجتمعة وغيرها ، أخذت عوامل السخط والانتفاض تتراكم وتزداد انتشاراً وقوة ، وكان السخط موجهاً ضد الاستعمار والقصر والمصالح الاحتكارية ومظاهر الفساد الذى ساد الحياة العامة ، وأخذت تظهر إلى الميدان

جماعات تتمثل فيها هذه المعاني ، وإن اختلفت مذاهبها وتباينت أساليبها
ووسائلها .

بدر السنوات العجاف

على أثر إقالة وزارة النحاس تألفت أخرى برئاسة أحمد ماهر ، زعيم جماعة
المسعوديين ، فبادرت الى اطلاق سراح المعتقلين ، ولكنها لم تعتمد إلى الغاء
الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، كما أنها أعلنت التأييد التام لسياسة التفاهم مع الانجليز
وتنفيذ نصوص معاهدة ١٩٣٦ بصدق وإخلاص ، وكل ذلك مما أضعف
مركزها في نظر الشعب . ثم راحت الحكومة تحل البرلمان استعداد لإجراء
انتخابات جديدة ، لم يشترك فيها الوفد . واجتمع البرلمان في ١٨ يناير ١٩٤٥
ولم يمض قليل حتى اغتيل أحمد ماهر (٢٤ فبراير) ك محاولة لمنع الاشتراك في
الحرب عن طريق اعلانها على دول المحور ؛ ومعنى ذلك أن السخط على التفاهم
مع الانجليز بدأ يتخذ طابعاً دموياً .

وفي اليوم نفسه تألفت وزارة أخرى برئاسة محمود فهمي النقراشي فقررت
في ٩ يونيه انهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية والمطبوعات (خلا
ما اتصل منها بالمسائل الحربية) ، وإباحة الاجتماعات العامة ، وهكذا صار في
وسع الشعب أن يتنفس وأن يعبر عن آماله وأهدافه . وفي ٤ أكتوبر من
السنة ذاتها تقرر إلغاء الأحكام العرفية

كان الشعب ، الذي استعاد حرية القول والتعبير ، قد اعتزم المطالبة بإلغاء
الاحتلال وتصفية الموقف في السودان بما يتفق ومصالح أهل وادي النيل .
وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشي بمذكرة (١٩٤٥/١٢/٢٠)

إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . وجاء رد الأخيرة مؤكداً تمسكها بالقواعد الجهورية التي قامت عليها المعاهدة ، الأمر الذى أثار الرأى العام فى مصر بصورة واضحة . ففى يوم ٩ فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد . ولكنها اصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس ، وأصيب ٨٤ من الطلاب اصابات جسيمة . ولقد كشف الحادث عن الهوة السحيقة التى تفصل بين الحكام والشعب (وبخاصة الشباب المثقف) من ناحية الموقف الخارجى . وقامت مظاهرات مماثلة فى الاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط فكان البوليس يقمعها بالعنف . وكان رد الفعل عنيفاً فى البلاد ، مما اضطر النقراشى إلى تقديم استقالته (١٥ فبراير ١٩٤٦) ، وهكذا أحرزت الطاقة الثورية نصرها الأول .

النصر الثانى للشعب

وفى ١٧ من الشهر نفسه تألفت وزارة إسماعيل صدقى باشا، فعمد الرجل إلى أسلوب جديد بقصد التخفيف من حدة السخط والقلق، فأباح المظاهرات مع اتخاذ التدابير التى تكفل المحافظة على الأمن وحماية المنشآت الأجنبية .

وفى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ تألف وفد رسمى للمفاوضة مع الإنجليز، وكان يضم إسماعيل صدقى ومحمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين سرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد لطفى السيد وعلى الشمسى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم عبد الهادى، وهى مجموعة تشتمل على قوم اشترك بعضهم فى معاهدة ١٩٣٦ ، وآمنوا جميعاً بأن التحالف

مع بريطانيا أمر تمليه الضرورة والمصلحة ، ومعظمهم ممن لعب أدواراً بارزة في الانقلابات الدستورية . أما الوفد فأبى الاشتراك في الهيئة لسبب واحد وهو إصراره على أن تكون له الرئاسة والأغلبية فيها .

وعظمت المعارضة للسياسة البريطانية ولأى اتجاه يتعارض مع الاستقلال الحقيقي ، وهنا أقدم صدقي على أحد أساليبه المألوفة لإخاد المعارضة ، فإذا به يغلق عدداً كبيراً من الصحف ويعتقل عدد ضخم من الأفراد بحجة أنهم يعملون لترويج المبادئ الشيوعية ؛ ثم سارعت حكومته إلى استصدار مرسوم بقانون لما سمته وقاية النظام الاجتماعي .

وهكذا صنع سلاح جديد ليعمد إلى استعماله الاستعمار والحكم الفردي والاقطاع والاحتكار ؛ وهذا السلاح العجيب هو توجيه تهمة «الشيوعية» . فالذى يهاجم الاستعمار والاحتلال والدفاع المشترك شيوعى والذى يندد بفساد الحكم واستغلال النفوذ وطغيان الحاشية شيوعى خطر .

والذى يدعو إلى إصلاح قوانين العمل والحد من أرباح الشركات وتأمين المرافق العامة ، ممن فى اعتناق الشيوعية والذى ينادى بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة تحقق الاستقرار خطر داهم على النظام الاجتماعى . والذى يطالب بإطلاق الحريات واحترام ارادات الشعب ، رجل يهدد الأمن الاجتماعى .

والذى يدعو إلى تطهير الجيش عرضة للاتهام نفسه ، بل إن القائمقام

ورشاد مهنا أدلى بحديث إلى جريدة الأهرام قال فيه إنه اتهم بالشيوعية بسبب السخط على فضائح حملة فلسطين .

لقد شحذ صدقي السلاح الذي يخدم كافة المصالح والعناصر غير الشعبية ، ومن المؤلم - وإن كان لا يدعو إلى الدهشة - أن هذا المرسوم بقانون الذي صدر في غيبة البرلمان ، لم يحاول البرلمان بعد ذلك أن يلغيه ... فأبقت وزارات النقراشي وإبراهيم عبد الهادي وحسين سرى ومصطفى النحاس ، وإن هذا التمسك به لأ كبر دليل على مدى الفساد والانحلال الذي انحدرت إليه أحزاب القلة وجماعات المستقلين وقيادة الوفد . . ولماذا ؟ لأنها جميعا انزلت - ولو بدرجات متفاوتة تفاوتت يسيراً عن الشعب بمعناه الصحيح - وصارت تعنى برعاية أطماعها وحماية المصالح الكبيرة . الحق إن هذا المرسوم بقانون كان دعامة قوية للطغيان والفساد ، وسيفاً مسلطاً على رقاب الوطنيين والأحرار . وإن هؤلاء ومن ورائهم جماهير الشعب ليتطلعون إلى العهد الجديد آملين أن يقدم بحجة قلم على إلغاء هذا المرسوم بقانون :

والواقع أنه أصبح غير ذى موضوع اطلاقاً ، بل إن هذه التهمة صارت اليوم مبتذلة وساقطة من تلقاء ذاتها . لقد صنع العهد الماضى ذلك التشريع الشاذ تحت شعار حماية النظام الاجتماعى الذى أكبر دعائمه الحكم المطلق والفساد والاقطاع والاستغلال الاحتكارى .

فما الذى عمله العهد الجديد الذى بدأ يوم ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ؟

لقد حمل الملك على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد

وأصدر قانون الإصلاح الزراعى لتحطيم الاقطاع بتحديد الملكية

وسار قدما في تطهير الأداة الحكومية والحياة العامة والجيش وهو بصدد اعداد التشريعات لرعاية مصالح الطبقة العاملة بطريقة أكثر استشارة تمتع الاستغلال .

وأعلن رئيس الحكومة ، اللواء محمد نجيب ، في إحدى خطبه التي ألقاها خلال رحلته الأولى إلى بعض مديريات الوجه البحري أن الاستقلال يتطلب جلاء كل جندي أجنبي عن البلاد . وشن حملة عنيفة على الغلاء أى على ذوى المصلحة في بقائه ...

أليست هذه كلها مما كان يطالب به الوطنيون والأحرار ودعاة الإصلاح والذين من أجل إخماد أصواتهم وضع الرسوم بقانون لكي يتهموا جميعا بالشيوعية ؟ لقد كانت تلك التهمة أداة الطغيان والرجعية ، أما اليوم فقد تبدل الحال ... وبعد ، أليس من عجيب المفارقات أن يتهم الذين أيدوا تحطيم الأقطاع في العصر الحالي بأنهم شيوعيون ، كما فعل على ماهر بالنسبة إلينا إذا صدقت رواية مجلة روز اليوسف .

ولكننا لم ندهش لذلك لأنه - إن صحت الرواية - فإن الرجل إنما كان لا يدافع عن نظام مضى أوانه وحكم عليه بالفناء ..

قلنا إن هيئة رسمية للمفاوضة قد تألفت ، ولما تعثرت المفاوضات الدائرة في مصر ، سافر صدقي إلى لندن مصحوبا بإبراهيم عبد الهادي ، وزير الخارجية حينذاك ، وإنهى الأمر بالتوقيع بالأحرف الأولى على ما عرف باسم مشروع معاهدة « صدقي - بيفن » . وما أن عرفت النصوص حق ثار الرأى العام عليها ، وسارع سبعة من أعضاء الهيئة الرسمية إلى اصدار بيان يعارضون فيه

الاتفاق الذى لم يحقق أهداف البلاد ، فهو من جهة يقوم على قبول مبدأ الدفاع المشترك ، كما أن النصوص الخاصة بالسودان تنطوى على معنى التمهيد لفصله عن مصر . أما الذين لم يوقعوا البيان ، أى الذين قبلوا تلك المبادئ صالفة الذكر فهم (خلاف رئيس الوزراء) : ابراهيم عبد الهادى (السعدى) ومحمد حسين هيكل (الدستورى) وحافظ عفيفى (المستقل) وسفير مصر من قبل فى لندن .

وهنا صدر قرار بجل هيئة المفاوضة . وحدث أن أدلى صدق أثر عودته بتصریح عن السودان قال فيه إن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررّت بصفة نهائية ، وقال ذلك قبل أن ينشر مشروع المعاهدة ، فانبرى المستر آتلى ينفى حدوث اتفاق على شيء من هذا القبيل .

وفى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ استقال صدقى . . . وكان اخفاق مشروعه نصراً آخر للشعب الذى بدأ يكافح من أجل الاستقلال الحقيقى .

فى مجلس الامم

وفى اليوم التالى تكونت وزارة جديدة على رأسها محمود فهمى النقراشى ، أما ابراهيم عبد الهادى ، زميل صدقى فى رحلته إلى لندن فقد أصبح رئيساً للديوان الملكى ، حتى يكفل القصر ولاء السعديين وحتى يدرب الرجل ، استعداداً لدور قد يطلب إليه أدائه . ولجأت الوزارة إلى المفاوضات من جديد بالرغم من ثبوت عدم جدواها ، وبالرغم من استنكار البلاد لذلك .

وتحقق ظن الشعب ، وهنا قررت الحكومة عرض النزاع على مجلس الأمن
مطالبة بالجلء عن مصر والسودان .

وإنه لما يدعو إلى الأسف ويدل على انهيار الحياة السياسية أن الوفد
أبرق إلى المجلس ينكر على الوزارة حقها في الحديث باسم الشعب . وتأخذ
على الحكومة تأخرها في الإلتجاء إلى هذا السبيل إذ كان يتعين سلوكه
قبل ذلك بمدة . ومهما يكن من أمر فقد أصدر المجلس قراراً في ١٠ سبتمبر
١٩٤٧ منوها بعجزه عن إتخاذ قرار ، مع إبقاء المسألة في جدول الأعمال
... وأحدث ذلك خيبة أمل في الرأي العام المصرى .

وعمدت الوزارة إلى ماسمته سياسة تجاهل الانجليز الذين استغلوا ذلك
الموقف المتخاذل فساروا قدما في تنفيذ أغراضهم بالسودان مما أسفر عن قيام
الجمعية التشريعية (١٩٤٨) :

نكبة الجرحل بالسودان

لما عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن لم تستطع أن توضح تماما موقفها
إزاء السودان ، حتى اتهمت بأن لها أطماعا وأهدافا استعمارية في الشطر الجنوبي
من وادى النيل ؛ ذلك أنها حاولت أن تستند إلى مازود به المؤرخون وفدها
من بيانات عن القرن التاسع عشر والفتوح التي قام بها محمد على وخلفاؤه ،
كما قام غيرهم بالحديث عن وحدة وادى النيل ومقوماتها الجنسية والجغرافية
والتاريخية والدينية والثقافية ؛ ومن هنا نبث الشعار «وحدة وادى النيل تحت

التاج المشترك » كما أخذت بعض المظاهرات تردد عبارة « نيل واحد ، وطن واحد ، ملك واحد » .

وراحت الحكومات المتعاقبة تتحدث عن «وحدة وادى النيل» دون أن تحاول أن توضح المقصود منها على وجه التحديد ، بينما طلع الإنجليز بشعار آخر وهو « حق السودانيين فى تقرير المصير » ، وعلى ضوئه أوجدوا الجمعية التشريعية ثم عمدوا أخيراً إلى الدستور الذى يراد أن تجرى اليوم على أساسه الانتخابات لقيام برلمان سودانى .

وكنا نراقب هذا الجهل أو الجبن من جانب السياسة المصريين ، فكتبنا مقالا فى الأهرام عنوانه «سياستنا إزاء السودان أساسها الغموض والتناقض» وقلنا إن مستقبل البلدين يجب أن يقرره أهلها عن طريق التفاهم المشترك ، ومعنى هذا إننا كنا نطالب بالاتصال بمختلف الهيئات السودانية للاتفاق على الحل الذى يحقق مصالح البلدين ، ويوحد بينهما فى كفاح ضد العدو المشترك . وكذلك كتبنا فى « كلمة المصرى » نقول إن هناك حلولا ثلاثة وهى الدولة الموحدة والملكية الثنائية ونظام الكومنولث ، وشرحنا كلا منها بالتفصيل . ومع ذلك ظلت الحكومات المصرية لا تحدد موقفها تماما ، الأمر الذى جعلها تبدو فى نظر السودانين بمظهر الجاهل والمتردد والمتخاذل ، وتركت الإنجليز يتحدثون عن النظام الذى يتيح لأهل الجنوب حكم أنفسهم ، وهكذا كانت قيادة الموقف فى يد الاستعمار .

الحق ، إن سياسة مصر كانت عجيبية ومصدر ضرر ، لأن المسئولين لم يحاولوا أن يفصحوا عن نياتهم ، ولعل الجبن أو الجهل هو السبب الأساسى ،

لقد تحدثت وزارة النقراشى قائلة إنها ترى قيام النظام الديموقراطى فى السودان ولكنها لم تشرح الوسيلة التى يمكن أن يتحقق ذلك بها .

حرب فلسطين :

فى ٢٩ نوفمبر من عام ١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارها الخاص بتقسيم فلسطين ، فثار رأى العربى بصورة واضحة على ذلك الظلم ، ولو أنصف لوجه ثورته إلى أولئك الساسة الذين لم يعرفوا كيف يعالجون المشكلة على الوجه الصحيح وعلى ضوء الناحية الموضوعية . لقد اكتفوا بالبيانات والتصريحات ، وكانت تخدمهم العبارات التى ترددها الدوائر الأمريكية مثلاً عن حسن نية الحكومة الأمريكية ، ولقد سارعنا إلى كتابة مقال فى جريدة « ألف باء » الدمشقية حذرنا فيه من تلك المناورات وقلنا إن النتيجة ضياع فلسطين .

ولم يكد ذلك القرار يصدر حتى بادرت بريطانيا إلى إعلان عزمها على الجلاء عن ذلك القطر العربى وضربت لذلك أجلاً هو ١٥ مايو من عام ١٩٤٨ وهنا وضع أن الدول العربية قد اعترفت بالتدخل بالقوة المسلحة للقضاء على الدولة اليهودية التى خلقها قرار هيئة الأمم . والذى نعلمه أنه ما من دولة أو قوة دولية مشتركة تعترف بالدخول فى حرب فى إلا إذا كانت مستعدة لذلك من مختلف النواحي العسكرية والدولية ، فهل توافر للدول العربية هذا الاستعداد ؟

هل كانت لديها المعدات اللازمة لشن الحرب ؟

وهل كانت كلها خالصة النية وهى تقدم على هذا العمل ؟

وهل كانت واثقة أن الأمم المتحدة أو الدول الكبرى لن تتدخل في هذا الصراع ؟

هذه أسئلة يبدو أنها — أى تلك الحكومات العربية — لم تحاول حتى مجرد التفكير فيها .

ونعود إلى مصر فنعلم أن النقراشى تحدث في جلسة سرية بمجلس الشيوخ فصرح أنه لا توجدنية لإرسال الجيش المصرى بصفة رسمية إلى فلسطين ، غير أنه في جلسة تالية أعلن أن حكومته قد اعترفت بالحرب ، وأدرك الكل أن جهة عليا أو الملك بمعنى آخر ، هى المسئولة عن هذا التحول في موقف الحكومة . ولما سئل رئيس الوزارة عن مدى الاستعداد الحربى للمغامرة لم يجب الإجابة الصريحة الشافية . فلو صح هذا ، لكان واجباً على تلك الوزارة أن تقدم استقالتها بدلا من تعريض البلاد لنكبة لم يكن للجيش أو للشعب دخل فيها .

والواقع كما أثبتت الأحداث أن مصر لم تكن مستعدة اطلاقاً لمثل هذه الحرب ، ومع ذلك زج المسئولون من الملك والوزارة والبرلمان بالبلاد في تلك المغامرة . فكيف نعلل ذلك ؟ إن البعض قد يتطرف فيرمى هؤلاء بالخيانة لأن عملهم هذا كان خدمة للاستعمار الذى لا ريب رجب بمغامرة تصرف رأى العام عن القضية الوطنية . ولكن هناك تعليلا آخر . فالبلاد ، وبخاصة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، كانت تموج بكل عوامل السخط والانتفاض والثورة .

١ — فالقضية الوطنية معلقة ولم يحدث أى نجاح في حلها بما يحقق

الأهداف القومية ، والسياسة الاستعمارية تسير قدما في طريق فصل السودان وضعه إلى حظيرة الإمبراطورية .

٢ — والبلاد محكومة بوزارات الأقلية التي لاتمثل الشعب اطلاقاً .

٣ — والحريات كانت مكبوتة زمنا طويلا ، وكان الشعب معرضاً لضغط عنيف من جانب الطبقة الحاكمة .

٤ — والغلاء قد استحكمت حلقاته حتى صارت الحياة بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الأهلين عبثاً لا يطاق .

٥ — وبدأ السخط واضحاً في اضراب البوليس (لأول مرة في تاريخ مصر) في ٥ أبريل ١٩٤٨ ولولا تدخل الجيش السريع لعمت الفوضى وساد الاضطراب ، ثم أضرب المعرضون في مستشفى قصر العيني بسبب المطالبة برفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية ، وكثرت المظاهرات من جانب الطلاب في أكثر من بلد وفي أكثر من مناسبة مما أشرنا إليه قبلاً .

٦ — وعم الاستياء البلاد ، من أقصاها إلى أقصاها ، بسبب تدخل رجال الحاشية ونتيجة للتصرفات الشخصية التي أقدم عليها الملك وأسرف فيها ، مما آذى المشاعر والضمائر .

هذه أمثلة قلائل تلقي الضوء على ما كان يسود مصر من عوامل التمرد الذي قد يزداد حدة وعنفاً مما يصبح خطراً على الطبقات الحاكمة . أصبح إذن لزاماً تحويل هذا السخط صوب عدو خارجي ، تماماً كما كان يفعل هتلر حين ركز سخط الألمان على اليهود . رأى المسئولون أن التيار قمين أن يجر فهم

وهنا عمدوا كما قال Kermit Roosevelt في كتابه « العرب - زيمهم وتاريخهم » إلى الأسلوب المألوف : الحرب !! فإذا نجحوا فيها (وربما قدروا هذا الاحتمال) كسبوا نصراً شعبياً يخفف من السخط على المظالم القائمة ، بل إن الحرب نفسها بما تستتبعه من إعلان الأحكام العرفية وسيلة للقضاء على حركات المقاومة والضرب على أيدي المعارضين والأحرار ، بالاعتقال والمحاكمة والسجن . ولكن ، بدلا من النصر كان نصيب أولئك المقامرين الهزيمة ، فكان ذلك نقطة تحول بالغة الخطورة .

لقد ترتب على الهزيمة رد فعل قوى في البلاد ، فإن الحرب استغلت أسوأ استغلال وأخذت المعتقلات والسجون تمتلئ سريعا بالنزلاء . وأدرك الناس أن قادتهم قد غرروا بهم . وأهم من ذلك أخذت الأقوال تتردد أن الهزيمة مردها إلى الخيانة (!) ، ذلك أن الكثيرين ومنهم بعض رجال الحاشية وأمثالهم ، بل ومعهم الملك ذاته ، عملوا على الإثراء الفاحش على حساب سمعة البلاد ، وأرواح الضحايا الأبرياء من الضباط والجنود ، دون أن يتحرك لهم ضمير أو تثور في نفوسهم ذرة من الشعور بالإنسانية .

إذن فالخونة المرتشون هم الذين تسببوا في الهزيمة والعار ، وهؤلاء القوم هم الذين نعموا ، بالرغم من ذلك ، بالنفوذ والسلطان والعز والثراء . الحق ، أن حرب فلسطين كان لها أثر واضح اذ وجهت السخط ، إن لم يكن روح الثورة ، نحو الملك نفسه فهو الذي تسبب في اعلان الحرب لخدمة أهدافه الداخلية وليبني لنفسه مجداً زائلاً . وهو كذلك المسئول عن خسارة الحرب إذ وضع قيادتها في أيدي الجهال ، وعهد بأمر إمداد القوات بالسلح والذخيرة إلى الخونة المرتشين وشاركهم بعض ما حصلوا عليه من ربح حرام . وأخذ

الناس يتهمسون فيما بينهم أن الرجل لم يعد صالحا على الإطلاق للبقاء على العرش .
وعلاوة على ذلك فالحرب عطلت عملية الانعاش الاقتصادى والاجتماعى بسبب
ماتكبده البلاد من خسائر مالية قدرها البعض بنحو ثمانين مليوناً من
الجنيهات ، دفعها الشعب الذى يعانى ويلات الفقر والجهل والمرض .

ولما أثبتت قضية الأسلحة الفاسدة وبدأ التحقيق فيها ، امتدت يد القصر
— أى الملك — لتعطيل سير العدالة ولحماية الخونة والمرتشين .. أما السبب الحقيقى
فى التدخل فهو أن التحقيق ، إن جرى سليماً ونزيهاً ، لابد وأن يضع يده
على المذنب الأول ... الملك .

عصر الإرهاب

قبل أن تزحف القوات المصرية إلى الأراضى الفلسطينية أعلنت الأحكام
العرفية فى ١٣ مايو ، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ليحيز إعلانها فى
تلك الحالة التى لا تدخل فى نطاق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ ، وهذه الحالة
هى تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها .
ووضع أن الغرض من إعلان الأحكام العرفية أن تكون ذريعة لفرض
الإرهاب الأسود فى داخل البلاد .

ولا ريب أن سياسة الضغط والسكرت منذ الحرب الثانية وخلال حرب
فلسطين مع الفشل فى الأخيرة خلق روحاً من اليأس والسخط انعكست فى
اتخاذ الاغتيال أسلوباً ، ضد الساسة والقادة الذين اعتبروا مسؤولين عن
النكبات والآلام . ففى ديسمبر ١٩٤٨ قتل سليم زكى حكمدار القاهرة ،
كما سبق ذلك حوادث انفجارات متعددة . وكان الملك ينظر إلى الإخوان

المسلمين على أنهم جماعة ثورية تريد الوصول إلى الحكم بالقوة ، بل وخيل
إلية أنهم نزاعون إلى النظام الجمهوري ، ومن هنا رأى أن يستخدم الحكم
العرفي وسيلة للقضاء عليهم ، فأصدرت الوزارة أمراً عسكرياً في ٢٨ ديسمبر
١٩٤٨ بحل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها واغلاق دورها وأنديتها . وجاء الرد
سريعاً حاسماً إذ اغتال أحد أفرادها النقراشي (٢٨ ديسمبر) .

وعلى أثر الحادث عهد برياسة الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادي الذي جاء
إلى الحكم ونفسه مليئة بروح الحق والانتقام ، ففي ١٢ فبراير ١٩٤٩ اغتيل
حسن البنا رئيس جماعة الإخوان ، ثم ألقى بالمئات في المعتقلات وأسيتت
معاملتهم بصورة غير إنسانية ، بل ووصل الاضطهاد إلى أهلهم وذويهم .
ولا ريب أن هذه الأعمال أثارت الشعور العام ضد الوزارة التي أشاعت جواً
بشعاً من الإرهاب بحيث لم يعد أحد يأمن على نفسه ، في بيته أو عمله أو في
الطريق العام . ولم يعد أمر السخط مقصوراً على الإخوان المسلمين ، وإنما
شمل الوفيدين الذين طال غيابهم عن الحكم ونالهم بعض الضر من سياسة
الإرهاب .

لقد أصبحت البلاد ترقص على فهوة بركان ، فصار لزاماً أن يوضع حد
العهد الارهاب ، لا عن ايمان بفساده ، بل ليكون التغيير وسيلة تغريب
وتحذير ...

وإذ استقر الرأي سرّاً على التحول الجديد بعث القصر إلى إبراهيم عبد الهادي
بعد منتصف الليل بساعات ، من ينهى إليه إرادة الملك فسارع الرجل إلى
الاستقالة وبذلك نال جزاء مناره .. إن الشعب قد يصبر على الأذى ولكن الرجعية

تأكل بعضها إن لم تجد مائتاً كله . وإمعاناً في الإهانة أعلن للشعب أن تغيير العهد كان هدية ملكية لمناسبة العيد .. لقد مرت بأمثال هؤلاء الناس دروس وعبر ، ولكن بريق السلطان يعمي الأبصار ، فإذا بعلى ماهر ومن بعده الهلالى يقبلان الوزارة في أوائل عام ١٩٥٢ .. لقد قيل للشعب يوماً « من علمك هذا » ، قال « رأس الذئب الطائر » ، ولكن ساسة مصر لم يتعلموا مع كثرة رؤوس الذئاب الطائرة .. فهل هم ثعالب من حيث الدهاء والفطنة ؟ لست أدري ...

الفنطرة

ألف حسين سرى الوزارة ، ثم استقال وأعاد تشكيلها محايدة في ٣ نوفمبر . وبعد ذلك أجرى الانتخابات (٣ يناير ١٩٥٠) فأُسفرت عن فوز ساحق للوفد .. وعلل البعض هذه النتيجة بما يأتى :

- (١) عدم وقوف الحكومة موقف الحياد الدقيق .
- (٢) تأييد الإخوان المسلمين والشيوعيين للوفد .
- (٣) محاربة الرأسمالية الكبيرة للسعديين بسبب تشريعات أصدروها وراثتها لا تخدم مصالحها تماماً .
- (٤) التحقيقات التى أجراها وزير التموين ، محمد على راتب ، بشأن تصرفات بعض الوزراء السعديين .
- (٥) انتشار نوع من الشعور بأن بريطانيا ترحب بعودة الوفد .
- (٦) شيوع القلق فى الأوساط الاقتصادية وفى دوائر الأجانب بسبب الغليان فى البلاد .

(٧) تأييد رجال البوليس والإدارة لمرشحي الوفد نكايه في السعديين .
ولا ريب أن هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر واضح في فوز الوفديين
الكبير ، ولكننا نعتقد أن البلاد كان قد اشتد فيها السخط العنيف على العهد
الانقلابي وماساده من الارهاب والطغيان ، فتطلعت إلى الوفد عساه يصلح
مأفسد الآخرين . إن هزيمة رجال ذلك العهد تعبير صادق عن شعور
الشعب ازاءهم .

هكذا نال الوفد الأغلبية بالرغم من الدعاية التي أثرت بشأن ايجادبرلمان
متوازن ، ولسنا ندرى كيف كان في الإمكان أن يتحقق ذلك التوازن بدون
الضغط أو المؤثرات الخارجة عن إرادة الناخبين . الحق ، أن أمثال تلك
الدعوات دليل على عدم تغلغل المبادئ الديموقراطية في النفوس . وعلى أثر
ظهور النتائج النهائية قدم حسين سرى استقالته فألف النحاس وزارته الأخيرة
في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وفي اليوم نفسه عين الأول رئيسا للديوان الملكي ،
وظلت الوزارة تحكم البلاد حتى أعفيت من تلك المهمة في ٢٧ يناير من
عام ١٩٥٢ .

الفصل الحادى عشر

ازدياد الضغط الشعبى

ومؤامرات الاسـتعمار الرجعية

القيادة الوفدية والوفديون الزعماء

إن المجال فسيح أمام المؤرخ الذى يبنى تسجيل الأخطاء التى تردت فيها الوزارة الوفدية خلال ذينك العامين من الحكم ، فهى قد أخفقت فى مكافحة الغلاء ، بل لقد دلت الأرقام القياسية للأسعار على ارتفاع الأخيرة ، ولم تلق بالآلى المطالب التى نادينا بها جميعاً لنخفض الإيجارات الزراعية وإيجارات المساكن والضرب بيد حازمة على أيدي عناصر الاستغلال ؛ وكل ذلك لغلبة سلطان الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية .

وأعادت الاستثناءات القديمة اللغاة وأسرفت فى منح غيرها ، فشاع التذمر والسخط فى نفوس الموظفين . ولم تعد الكفاءة مقياس الارتقاء فاختل ميزان الأداة الحكومية . واعتدت على استقلال القضاء حين أوعزت إلى رئيس مجلس الدولة بالاستقالة فلما أبى قيل إن تفكيراً جرى بشأن حله ، وبرر الوفديون الأمر بأن الملك هو الذى كان يصر على ذلك بعد أن اشتد عنف هجوم الصحف على تصرفاته وأعمال رجال حاشيته . ولم تتمسك بأن يسير التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة إلى نهايته الواجبة ، تحت ضغط القصر .

واستغل أنصارها من مختلف العناصر — أو كثير منهم — نفوذهم وسلطانهم للآثراء والكسب غير المشروع عن طريق الاتجار بالأقوات وعقد الصفقات المريبة والمضاربة في بورصة القطن حتى سرى إليها الاختلال . ولم تلغ الأحكام العرفية إلا في شهر مايو ، مع استبقاء الرقابة على المراسلات والبرقيات من البلاد إليها ، فضلا عن الأمر العسكري الخاص بحل جمعية الإخوان المسلمين . واضطهدت المعارضة ، التزمية والمعرضة على حد سواء ، وأخرجت المعارضين من مجلس الشيوخ بعد أن أثبت من فوق منبره مسائل تتصل بكريم ثابت وصفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة . وتعرضت رحلة النحاس وحرمة إلى أوروبا للنقد الشديد بسبب ما تميزت به من إسراف .

وفي عهد هذه الوزارة وصل فساد القصر إلى أقصاه ، كما تجلى ذلك في رحلة الملك إلى أوروبا ، فهوت سمعة البلاد إلى الحضيض ؛ ولم تحاول الوزارة أن تلفت نظره إلى خطورة تصرفاته . ونكلت بالصحافة المعارضة وصادرت الكثير منها فأنصفها مجلس الدولة .

ولكن هنا ملاحظة جديرة « بالتسجيل » حقيقة . كثير أمالجات الحكومة إلى محاولة الضرب على أيدي هذه الصحف ، ولكن يجب أن نذكر أن الصحافة تمتعت بحرية واسعة في النقد كما يلاحظ المتتبع لمجلات الاشتراكية واللواء الجديد والدعوة وغيرها . فهذه الصحف اشتدت في الهجوم فساعدت على إنماء الوعي بين الجماهير وروح الثورة ، وهذا كله لا نجد له مثيلا مطلقا في عهود وزارات الانقلاب في عهدي فؤاد وفاروق . ولسنا نعدو الواقع أن هذه الصحف تمتعت بحرية واسعة ، وإنه لأول مرة استطاعت أن توجه النقد الصريح إلى القصر كله . إن تلك الفترة — مهما قيل في مساوئها — كانت عاملا قويا في التمهيد للثورة .

أشرنا إلى مظاهر من السياسة الخاطئة التي انساق في طريقها حكومة

الوفد ، وهى صورة لذلك الانحلال الذى سرى فى صفوف الوفد والذى تحدثنا عنه وحللناه فى مواضع متفرقة من هذا الكتاب ، ولكن ينبغى لنا هنا أن نفرق بين القيادة الوفدية العليا وبعض أشيائها ، وبين الفريق الأكبر من الهيئة الوفدية ومعه الكتلة الشعبية التى تناصر ذلك الحزب . لقد كانت تلك القيادة تحت سلطان الإقطاع المباشر حتى أن سكرتير الوفد ، فؤاد سراج الدين ، من كبار رجال تلك الطبقة .

وكانت كذلك على صلة وثيقة أساسها المصلحة بطائفة كبار الرأسماليين الإحتكاريين ، كما نلاحظ من المعاملة غير العادية لقيتها مثلاً شركات عبود وعلى رأسها شركة السكر . وتملقت تلك القيادة القصر ، بما فى ذلك الملك ورجال الحاشية ، كبيرهم وصغيرهم ، أملاً فى البقاء فى الحكم وإن صرحت فيما بعد أنها اتخذت مهادنة القصر ، بل والنزول على رغباته ونزواته ، ستاراً تخفى وراءه سياستها التى استهدفت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لعام ١٨٩٩ . أما الجانب الأوفر من رجال الصف الثانى وما دونه فكانوا منبعثين من صفوف الطبقة الوسطى الجديدة ، ولم ترتبط برابط المنفعة بالمصالح الكبيرة ، من مصرية وأجنبية ، ولذلك كانت روحها ذات طابع وطنى ، تقدمى ، وثورى . هذه الفئة كانت على اتصال بالقاعدة الشعبية التى يتركز إليها الوفد ، تحس بآلامه وتجهش نفوسها بآماله .

وقد لعب أفرادها أدواراً وطنية وديموقراطية لها خطرهما وأهميتها ، فأحدهم طه حسين (١) طبق نظام مجانية التعليم فى المرحلة الثانوية وما يماثلها وتوسع فى الإعفاء السكلى والجزئى بالنسبة إلى طلاب الجامعات ، ولقيت سياسته

(١) ارتكب الرجل خطأ كبيراً حين تحدث فى إحدى الحفلات الجامعية عن فاروق فأسبغ عليه صفات تسكاد تجعل منه لها أو قديساً .

المعارضة من جانب القادة الوفديين ومن في وضعهم الطبقي وخاصة في مجلس الشيوخ ولم يكن الرجل يفعل ذلك عبثاً ، بل كان له هدف ، فالتعليم سيخلق الوعي الذي يؤدي بدوره إلى تجميع وتعبئة الطاقة الثورية لتؤدي وظيفتها في المستقبل . ولعل معارضة الرجعية لسياسته الشعبية في التعليم إنها كانت تستشف نتائجها في الأجل الطويل .

وتقدم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بمشروع قانون المشبوهين السياسيين والهدف منه البطش بمعارضيه وخصوم النظم القائمة الفاسدة ، فثارت عليه الهيئة الوفدية ، إلى جانب المعارضة ، وعجز عن اخراج المشروع إلى حيز التنفيذ . ولما اشتد عنف الهجوم المباشر وغير المباشر على القصر ، طلب إلى الوزارة أن تقدم إلى البرلمان تشريعاً جديداً للصحافة ، لوفد لقضى على حريتها تماماً ولعاشت مصر في ظلام أشد حلكة مما شهدته من قبل . وهاج الرأي العام في قوة وعنفي ، وثار جماعة الأحرار من رجال الهيئة الوفدية وتزعم الهجوم المرحوم عزيز فهمي في اجتماعات الهيئة ، وقاد أحمد أبو الفتح حملة واسعة النطاق في جريدة « المصري » ضد التشريع المقترح ، وانتهى الأمر بادراجته في زوايا النسيان . ويقول بعض قادة الوفد إنهم في الوقت الذي تقدموا فيه بمشروع القانون إرضاء للملك ، كانوا في الواقع وراء الحملة الموجهة اليه داخل صفوف الحزب وهذا تبرير لا يعتد به (١) .

ولمآلات المفاوضات مع بريطانيا وضح الرأي العام من طولها وأوجس خيفة من وراء ذلك ، كان الوفديون الأحرار يطالبون بقطعها والغاء معاهدة ١٩٣٦ ، استجابة للشعب الذين لم ينفصلوا أو ينعزلوا عنه كما كان الشأن بالنسبة إلى القيادة .

(١) الذي نعلمه علم اليقين أن عزيز فهمي وأحمد أبو الفتح قادا حملة المعارضة إيماناً بالخطر الدائم على الحريات ؛ ولعل الصحيح في الأمر أنهما كانا موضع سخط فريق من قيادة الوفد بسبب موقفهما ذلك .

ومن هذا نرى أن الوفد ظل على رأس القوة الشعبية الحقيقية للبلاد ، وكانت تتمثل في كثيرين من شبابه روح الثورة على الاستعمار والأوضاع الداخلية الفاسدة ، ولكن العيب كان في القيادة التي لم تعد تسير الزمن وعجزت عن إدراك روح العصر . الحق ، لقد كان الوفد كما قلنا في كتابنا « آراء حرة » يمثل مصالح متعددة . بل كان عبارة عن مجموعة أحزاب بينها تنافر في الوضع الطبقي والأهداف ، ولكن حافظ على تماسكها وتآلفها الولاء للماضى ولشخص النحاس .

لقد كان الوفديون الأحرار ، الذين يعبرون عن الطبقة الوسطى الجديدة ولهم أهداف تتصل بصالح العمال والفلاحين ، يدركون الخطر الذي يهدد كيان حزبهم بسبب قيادته غير الشعبية ، وكان يزداد خوفهم كلما زاد أنصار الهيئات الأخرى مثل الإخوان المسلمين والاشتراكيين . ولو أن قيادة جديدة مستنيرة وسليمة ومشبعة بروح العصر ، ظهرت ووضحت موقفها تماماً للرأى العام ، لأصبحت خطراً على الوفد ولو بعد حين .

ازدياد الضغط الشعبي

إزاء الفساد المتنوع الجوانب الذي أشرنا في مستهل هذا الفصل ، وبسبب موقف الاستعمار البريطاني من القضية الوطنية بالنسبة إلى مصر والسودان ، بدأ الشعب يضغط تدريجاً وبقوة ، وتجلي ذلك في المظاهرات المتكررة التي كان ينظمها طلاب دور العلم ، وفي حملات الصحف وكتابات الأحرار . والذي يتابع كل ذلك يرى بوضوح ان كفاح الشعب خلال مدة حكم الوفد اتخذ

اتجاهات عدة وكانت له أهداف كثيرة ، وكلها تدور حول التحرر بأوسع معانيه :

أولاً — مهاجمة الاستعمار ، فطالب الناس بجلاء القوات الأجنبية عن مصر والسودان والعمل على تحقيق وحدة بين البلدين ، أساسها تجانس الهدف والمصلحة. وعارضوا في الدفاع المشترك ومشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، واشتدت الدعوة إلى الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي ، أي الاستقلال في السياسة الخارجية أسوة بالهند ، بل لقد نادى البعض بعقد ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي . وعارض المثقفون الواعون مشروع النقطة الرابعة قائلين إنه مقدمة لتسرب الاستعمار الأمريكي .

ثانياً — الحملة على الحكم المطلق المستر ، فطالبت الجماعات والهيئات باطلاق حرية الرأي والاجتماع ، والغاء القوانين الرجعية التي تحد من الحريات والتي صدرت في العهود السابقة . وكان من أثر الحملة تراجع الحكومة عن نواياها من ناحية مجلس الدولة والمشبوهين السياسيين والصحافة ؛ ولكن الوزارة استطاعت حمل البرلمان على إقرار قانون الجمعيات .

ثالثاً — الهجوم العنيف على الرشوة والمحسوبية والاستثناء والمضاربات والصفقات ، والإسراف والفساد ، في كل مكان . وكثر الحديث — بصورة ملتوية طبعاً — عن حياة الملك الخاصة وأفراد حاشيته ، وأدى ذلك كله إلى الهبوط بسمعة الملكية إلى أدنى الدرجات في نظر الرأي العام . وتحديث دوائر الإخوان المسلمين من العودة إلى التمسك بأهداب الدين .

رابعاً — الهجوم العنيف على الإقطاع وقامت صحف الحزب الاشتراكي تدعو إلى خفض الاجارات الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة تحقق العدالة (النسبية طبعاً) في الريف . وحدث فعلاً أن انتقص الفلاحون في بهوت وفي أملاك الأمير محمد علي ، وتلقفت بعض الصحف تلك الحوادث الدالة على وعى جديدة بين الفلاحين ، ولكنها لم تعرف كيف تستغل الحادث من الناحية العلمية وبالرجوع إلى ثورات الفلاحين في التاريخ .

خامساً — اشتداد الهجوم على الرأسمالية الاحتكارية من مصرية وأجنبية ، وأخذنا نسمع دعوات إلى تنظيم الشركات والحد من أرباحها وفرض الرقابة عليها ، وتأمين الخدمات العامة وبعض المشروعات الاحتكارية .

سادساً — الدعوة إلى تعديل التشريعات العمالية وتحسين أحوال العمال ، والمطالبة بقيام نقابات العمال الزراعيين وإنشاء اتحاد عام لنقابات عمال الصناعات والحرف .

سابعاً — انتشرت الدعوة وبخاصة في صفوف طلاب الجامعات ضد الملك والملكية نفسها ، وكثيراً ما ردد المتظاهرون والهتاف للنظام الجمهوري .

هذه بعض الاتجاهات والأهداف التي وضحت خلال عهد الحكومة الوفدية ، ولا ريب أن بذورها تمتد إلى ما قبل ذلك بسنوات . ولكن العيب فيها أن الهيئات والجماعات التي مثلتها وروجت لها لم تكن متكاملة ، بل لقد

كان بينها تعارض في أكثر من ناحية ، وتعارض قد يمتد إلى الجوهر والأسس . ومهما يكن من أمر ، فلا مرأ أن تلك الظاهرات كانت تدل على وعى سياسى واجتماعى جديد .

الواقع أن الكفاح الشعبى قد بدأ يدخل مرحلة حاسمة ... ومما يلفت النظر أن الرجعية بمختلف أنواعها راحت تكيّل تهم « الشيوعية » و « العمل على قلب نظام الحكم » و « العيب فى الذات الملكية » لأصحاب الدعوات الجديدة . غير أن الإنصاف يقتضى منا أن نقرر أنهم لم يتعرضوا لما أصابهم فى العهد الانقلابى الذى سبق قيام الحكومة الوفدية ، من ارهاب وتنكيل ومحاكمات صورية .

الكفاح يبلغ الذروة

طالت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى دون أن تؤد إلى نتيجة عملية بسبب إصرار الأخير على نظام الدفاع المشترك والسياسة الانفصالية فى السودان . وثارت ثائرة الرأى العام وطالب باتخاذ إجراء حاسم ؛ واشترك فى المطالبة بذلك الوفديون الأحرار أنفسهم ...

وإزاء هذا الإجماع الشعبى أحست الحكومة أنها تستند إلى أساس متين ، فأقدمت فى أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيى السودان لعام ١٨٩٩ ، وسارعت دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا إلى تقديم مقترحات بشأن إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، فرفضتها الحكومة المصرية جملة وتفصيلا ، وفور التقدم بها .

وهكذا أحرز الشعب نصراً رائعاً فيما يتعلق بالقضية الوطنية . وبدأ نوع من الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس ، اشترك فيه الشباب من مختلف الطوائف والهيئات . ولعب العمال دوراً رائعاً فامتنعوا في بورسعيد عن تفريغ وشحن السفن الإنجليزية مما كان له وقع عظيم في أوساط العمال وغيرها بالعالم ، وهجر ألوف العمال العمل في المعسكرات البريطانية ، مضحين بأجورهم وأرزاقهم ، أي قوتهم وقوت عيالهم .

لقد أدركوا أن لا أمل في إصلاح أحوالهم طالما الاستعمار جاثم على صدر البلاد ، وهذا ما نبه إليه مواطنيه مازيني في القرن التاسع عشر ، حين قام يدعو إلى طرد النمساويين من إيطاليا وتوحيد البلاد . والحق ، لقد كانت البلاد كلها شعلة من الحماس المتأجج . . لقد كانت في ثورة ، ولم تعبأ بما ارتكبه الإنجليز من عنف أو عدوان ، تناول المعتدلات والأرواح ... إن الصبر له حد ، ولا بد أن تنفجر الشعوب في النهاية ضد الصغاة ، طال الزمن أو قصر ...

الخيانة !!

كانت العناصر المعادية لأهداف الشعب ترقب المشاعر الثائرة بحذر وخوف . وفي صيف عام ١٩٥١ ، وقبل أن يتضح بصورة قاطعة أن الحكومة تعزم إلغاء المعاهدة ، طلع حافظ عفيفي ، العضو المنتدب لمجلس إدارة بنك مصر وغيره من الشركات ، بحديث أعلن فيه خطأ تلك النزعات الوطنية ، مؤكداً أن التحالف بين مصر وبريطانيا أمر عملي المصلحة القومية .. ! وسافر الرجل إلى أوروبا ، وراح الناس يعللون مناسبة ذلك الحديث ... إنهم يعرفون تاريخ حافظ عفيفي وفلسفته السياسية ، وإذن لا بد أن وراء الأكمة ما وراءها .

وألغيت المعاهدة ، وهنا تحركت العناصر الرجعية كلها :

فلاستعمار رأى في هذا العمل ضربة عنيفة له ، لن يقتصر أثرها على وادى النيل ، وإنما سيمتد إلى الشرق العربى ، وهاله الخماس الذى قوبل به الإلغاء فى البلاد العربية .

وخاف الإقطاع ومعه الرأسمالية الاحتكارية تطور الاتجاهات الاشتراكية والإصلاحية إذا ما خرج المستعمر من البلاد .

ورأى المتعاملون مع القوات البريطانية أن أرباحهم سيقف تدفقها على جيوبهم ، وهى الأرباح التى حصلوا عليها من وراء التعامل مع الاستعمار .

وراحت المصالح الاقتصادية الكبيرة تنذر بالويل والثبور إذا لم يصرف محصول القطن نتيجة الامتناع عن شرائه من جانب بريطانيا وحلفائها .

وارتفعت الأصوات منادية بعظائم الأمور بسبب توقف الأعمال فى القناة ، مما يضر بالحزاة ويشيع البطالة .

وأنذر المتظاهرون بالغيرة على مال الشعب بأن إقدام الحكومة على استخدام العمال الذين هجروا المغسرات البريطانية ألقى أعباء مالية لا قبل للخزانة باحتماؤها .

وأدرك القصر أن التيار الوطنى الجارف إذا ما واصل السير فقد ينقلب عليه ويجرفه هو نفسه . لقد كان يعلم أن كفاح الشعب لم يكن ضد الاستعمار وحده ، وإنما كذلك ضد أسناده وأشياعه .

وغضبت أحزاب الأقلية القديمة لما حدث لأنها ، فضلا عن أنها بطبيعتها من انصار مهادنة الاستعمار ، شاهدت الحماس الذي قابلت به البلاد شجاعة الوزارة . واخذت تلك الأحزاب (ونستعمل اللفظ تجوزاً) تشكك الراى العام فى سلامة الخطوة ، فتارة تقول إن الوفد الغى المعاهدة ليحول الأنظار عن مساوىء حكمه الداخلى ، وتارة أخرى تسأل ، ماذا أعدت الحكومة من وسائل إيجابية فعالة لرد العدوان ؟ ومن المؤسف أن انساق بعض الهيئات الجديدة فى تيار تلك الدعوة الخبيثة فراح بعضها يطالب بإشراك الجيش المصرى فى القتال علناً . وأشد من هذا مدعاة للأسف أن بعض تلك الهيئات راحت تنتقص من الجيش وهى تعلم ما فى نفوس ضباطه الشبان من وطنية صادقة وسخط على الفساد والطغيان .. أليس من العجيب ونحن فى تلك المعركة أن البعض منا لم يدع الخلافات الداخلية مما ينذر بتصدع الجبهة الوطنية ، وارتفعت أصوات تنادى بضرورة استقالة الوزارة فى تلك اللحظة .. ربما أخطأت الحكومة ، أو وزير داخليتها بالذات ، العمل فى بعض النواحي المتصلة بالكفاح ، ولكن لم يحاول أحد أن يجيب عن هذا السؤال : ومن الذى يخلفها إذا استقالت أو أقيلت ؟ والجميع يعرف تماماً مبلغ الروح الكفاحية فى المستقلين ورجال الأحزاب القديمة .. ولكن ، لم يطل بهم الانتظار فقد جاءهم الجواب ، وبأسرع مما يتوقعون .

في غمرة الكفاح الذي كان الشعب يدفع فيه الكثير من عرقه وورقه ودمه ، فوجىء الناس جميعاً ، لا في مصر وحدها بل وفي العالم كله ، بأمر ملكي عين بمقتضاه حافظ عفيفي رئيساً للديوان . . . ومن هو حافظ عفيفي هذا .. ؟؟

إنه الرجل الذي اشترك في انقلاب صدقي سنة ١٩٣٠ ثم عين وزيراً مفوضاً في لندن . ثم صار سفيراً لبلاده لدى المملكة المتحدة ، فعرفه الإنجليز رجلاً متزنًا .

والذي استهل حياة التأليف بكتابه « الإنجليز في بلادهم » مشيداً بهم إلى أبعد حد . وعاد ليدخل ميدان الحياة الاقتصادية فسيطر على بنك مصر والشركات التي أسهم البنك في إنشائها ، أي صار مسيطرًا على تلك المؤسسات الوطنية ، ودخل في زمرة أرسقراطية المال ، وأصبح وثيق الصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية .

وآمن مع صدقي بأن مشروع « صدقي — يثقن » يحقق أهداف البلاد ودعا دائماً إلى التعاون الصادق مع بريطانيا وحلفائها . ونادى بإفساح المجال الواسع أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

ذلكم هو الرجل الذي وقع عليه اختيار ملك مصر ، الوطني الأول ، والكافح الأول عن استقلالها (!) ليكون رئيساً لديوانه الملكي . وحق للناس أن يعدوا الحادث طعنة من الخلف ، فقامت المظاهرات في كل مكان من البلاد ، وقد اشتركن فيها جميع الطوائف على اختلاف أوضاعها وثقافتها تهتف بسقوط حافظ عفيفي ومولى حافظ عفيفي . وصبرت الوزارة على الطعنة

وهو أمر ندهش له وكان الشعب ورائها . . لقد كان التساهل خطأً استدفع ثمنه . . .

ومرت الأيام بسرعة ، وفي ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأ حريق القاهرة الذى لم يكشف الستار عن مدبريه الأصليين بصورة رسمية ، ولكننا نقول أن المسئول عنه هو الذى استفاد منه .

وهنا ارتكبت الوزارة فى نهاية عمرها خطأً يصعب التكفير عنه ، ذلك أنها أعلنت الأحكام العرفية . والواقع أننا لا نستطيع أن نجد مبرراً لهذا العمل ، فحوادث القاهرة كانت مفتعلة . هذا ما أدركه كل ذى بصر سليم لأول وهلة ، وكان لها غاية وقد حققها ، وإذن فمن المؤكد أنها لم تكن لتكرر . وأكثر من هذا فقد نزل الجيش وسيطر على الحالة تماماً مما كان يضمن إطلاقاً عدم تكرار تلك الأحداث . ونحب أن نؤكد أن الجيش نزل لكي ينقذ البلاد ، لا لينقذ الاستعمار أو العرش ، وهذا أمر طبيعى فالجيش من الشعب وإلى الشعب .

ويحاول البعض الاعتذار لهذا الموقف من جانب الوزارة الوفدية قائلاً إن القصر هو الذى طلب ذلك ، ولو صح التعليل أو الاعتذار لكان دليلاً على قصر النظر السياسى إلى أبعد حد . لو أن هذه الوزارة كانت بعيدة النظر وواقعية فى إدراكها وتفكيرها ، لعرفت أن حوادث القاهرة كانت مؤامرة لإخراجها ، وأن القصر إذ يطلب إعلان الأحكام العرفية فإنما يستخدمها فيما بعد ضد خصومه ومنهم الوفديون وهذا ما حدث . وأخطأت الوزارة إذ لم تقرر إعلان تلك الأحكام بأجل محدود لإنهاءها ولو فعلت لأخرجت من خلفها . وأخطأت مرة ثالثة إذ سارعت إلى اعتقال عدد كبير من الأفراد

دون توافر أى دليل على اشتراكهم ، ولم تؤكد تتم هذه التصرفات حتى أعفيت الوزارة من الحكم وخلفها على ماهر ، ولقد طالعتنا الصحف بعد ثورة يوليه أن الاتفاقى على تولية الرجل كان يجرى قبل حوادث القاهرة بزمن طويل .

وبهذه المناسبة نذكر أن واحداً من أصدقاء السراى حدثنا أثر ذلك أن النية كانت متجهة إلى إقالة الوزارة الوفدية فور وقوع حوادث القاهرة ، ولكن أولى الشأن صبروا عليها ساعات حتى تعلن الأحكام العرفية وتحظر التجول وتعتقل من تشاء ، من خصومها وأعداء القصر ، أى أنه ترك لها ، قبل إعدامها ، أن تقوم بالأعمال القذرة أى Dirty Work حسب التعبير الذى استعمله هذا الصديق للقصر .

والحق ، لقد دهشنا كثيراً من هذا الذى عملته الوزارة ، وتصادف أن تحدثنا فى الأمر مع أحد أعضائها — بعد الإقالة بزمن — منددين بغباء تصرفها ، فقال إنه ومعه غيره لم يكونوا موافقين على إعلان الأحكام العرفية (١) ، ولكن وزير الداخلية — فؤاد سراج الدين — كان مصرّاً على ذلك ، ولو صح هذا القول لكان دليلاً على عدم الفهم الواقعى للأوضاع . . . هل كان الدعاة إلى إعلان الحكم العرفى يؤمنون فى قرارة نفوسهم أنهم سيقون فى الحكم ؟ ! إن احتمالاً من هذا القليل ليعادل أمل إبليس فى دخول الجنة ، ووجه الشبه بين الأمرين هو الاستحالة ، لو كانوا يفهمون .

(١) هو السيد ابراهيم فرج .

النخبة تسير في الطريق

أقيمت الوزارة ليخلفها على ماهر ، فلعب بالفعل دور مخلب القط ، إذ نجح في تهدئة الرأي العام ، بل واستماله إليه ، كما وفق إلى اجتذاب تأييد الوفد له . وهنا كان مؤلف الرواية قد خلص من الفصل الأول وبطله على ماهر ، وإذا بدأ الفصل الثاني دبرت وسائل الإحراج المألوفة فاستقال رئيس الوزراء ، ودعى إلى احتلال مكانه نجيب الهلالي .

الرجل الذي كفر

لم يكن نجيب الهلالي في الأصل وفدياً صميماً ، ولكنه استطاع أن يشق طريقه فصار عضواً في الوفد ثم وزيراً في وزاراته . ولما تألفت وزارة النحاس الأخيرة أبي الاشتراك فيها وقال أنصاره إنه ساخط على أسلوب الوفد في الحكم من قبل ، ولذلك آثر الابتعاد ووقف موقفاً سلبياً وأخذت الروايات تتوافر بأن الرجل انصرف إلى الصوفية وأنه بصدد وضع تفسير للقرآن !

ولو أن الرجل أنصف نفسه والشعب ، وكان حقيقة غير راض عن سياسة الوفد لدخل الوزارة عساه يحول دون أخطائها ، أو لتزعم جماعة الوفديين الأحرار وكون جهة تسعى إلى الإصلاح . ولكنه لم يفعل ، وأحاط نفسه بهالة من الغموض ، فلما وقعت أزمة تشريعات الصحافة أدلى بمحديث إلى الأهرام قال فيه إن تقبيد الشهوات أولى من تقبيد الحريات ، وتوقع الناس منه أن يعتمد على إجراء إيجابي ولكنه قنع من المعركة بالحديث الذي كان له صدى طيب في الرأي العام ، وعاد إلى عزلته وصوفيته ، لينساه الناس بعد قليل .

ولكن عينا ساهرة رتبت النتائج على هذا الموقف برغم سلبية ،
ونقصد بها عين القصر الذي وضع الهلالى فى قائمة من قد يعهد إليهم يوماً بأداء
الدور المألوف ، دور مخلب القط . وكان الهلالى يتمتع بسمعة طيبة من حيث
اتجاهاته الشعبية فى التعليم حين كان وزيراً للمعارف ؛ وبسبب طهارة يده ونزاهته
وسخطه على الفساد وهذه صفات تؤهله لى يلعب الدور المطلوب ، بل وظن
مؤلفو الرواية أن فى استطاعته أن يجتذب عدداً من أختيار الوفد وأحرارهم
وبذلك يكون سبباً فى انشقاق يصيب الحزب ويحطمه . وأكثر من هذا فهو
كفء للدور بسبب حقده على الوفد الذى فصله من قبل .

ولهذا كله وقع عليه الاختيار ليخلف على ماهر ، فبدأ بحل البرلمان
دون أن يحدد موعداً لإجراء الانتخابات ، ووقع فى نفس الخطأ الذى ارتكبه
كثيرون غيره ، وقد كتبنا مقالاً فى جريدة الزمان بعنوان « رأس الذئب
الطائر » وقصدنا منه أن يفتبه الرجل إلى ما أصاب على ماهر .

ولم يكد الهلالى يشعر بحلوسه على كرسى الوزارة حتى بادر إلى الإعلان
بأنه سيبدأ حملة تطهير شامل . وليس هناك فرد يغار على هذا البلد إلا ويرحب
بتطهير حياتها السياسية من عناصر الفساد والشر ، ولكن المراقبين ادركوا
أن حكاية التطهير ما هى إلا خدعة لأن المقصود بها هم أوفديون انفسهم .
ونسى الرجل أن التطهير الحقيقى يجب أن يبدأ من أعلى أى من القصر
وصاحبه أولاً وقبل كل شئ . وشغل التطهير ومسائل الانتخابات وعودة
الحياة الدستورية الأذهان فصرفها عن القضية الوطنية وهذه خدمة كبرى
للاستعمار الذى له الفضل فى ابتداء هذه العبارة وأعلنها فى العراق سنة ١٩٣٠
ليطهر ذلك البلد من الأحرار وخصوم السيطرة الأجنبية !

ترى هل كان الرجل يدرك هذه المعاني ؟ نود أن نستبعد ذلك ، وياويل مصر إذن من سلامة نية بعض الساسة ونزعاتهم الروحانية ! لقد عرف عن الهلالي أنه كان نصيراً للشعب والديموقراطية وعدواً للقصر ، فإذا به ينتهى إلى خدمة القصر ، فهل كفر الرجل بمبادئه ؟

وأخيراً أدرك الهلالي أن عبارة « رأس الدئب الطائر » تنطوى على حكمة فقدم استقالته فجأة ليخلفه حسين سرى . ولكن النهاية كانت تدنو سراعاً ، فاستقال سرى فجأة ودعى الهلالي للمرة الثانية ليلم الدور ...

غير أن الرواية التى بدأت منذ عام ١٩٢٥ أصبحت محملة وممجوجة ، فلم تمض ساعات على تأليف الوزارة الهلالية حتى سقطت مرغمة .. لقد قام الجيش بالثورة ليضع حداً نهائياً لتلك الهزليات أو المآسى بعبارة أدق ، التى استمر تمثيلها على المسرح المصرى .

الفصل الثاني عشر

مسئولية فاروق

«ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » .
هذا المعنى الذى تتضمنه الآية الكريمة لينطبق على الملك السابق ، ذلك أن تصرفاته وأعماله عجبت بالمصير المحتوم الذى كان ينتظره .

لقد أوضحنا فى الفصول المتقدمة أن التطور الاجتماعى فى مصر كان لابد وأن ينتهى بشورة ، وهذه الثورة عصفت بعرش فاروق وبعد خمس عشرة عاماً من توليه الحكم ، لأنه ارتكب الكثير من الأخطاء التى كان لابد أن يدفع ثمنها ، وإذن فعليه تقع مسؤولية مصيره ، هو بالذات ما فى ذلك ريب .
وهنا يجب أن نوازن بين تصرفاته العامة التى تتصل بالشعب ، وبين تصرفاته الخاصة التى تتعلق بشخصه ، وهذه الأخيرة - برغم جسامتها - أقل شأنًا وأهمية فى نظرنا . إن التاريخ ليزكر لنا غراميات دوق ولنجتون ودزرائيلى فى إنجلترا ومارات فى فرنسا ، وجشع تليران وفساده وقبوله الرشوة ، ولكن التاريخ غفر لهؤلاء جميعاً الجانب الشخصى من حياتهم إزاء ما قدموه من خدمات عظيمة لبلادهم . . . إننا نقرأ كيف دخلت شارلوت كورداي على مارات فى الحمام وكيف رحب بدخولها فقتلته ، ولكننا نعلم أن الرجل كان من عمد الثورة الفرنسية .

غير أن الأمر الذى يدعو إلى العجب والأسف ، أن الصحف وما إليها

في مصر قد ركزت اهتمامها في حياة فاروق الخاصة .. جسعه في اقتناء المال وولعه بالنساء وادمانه على الميسر ، واغفلت أخطاءه التي أساءت إلى الحياة العامة ، وهذه الأخطاء هي وحدها المبرر لإرغامه على التنازل عن العرش .
ليكن فاروق ما كان فربما احتفل الشعب تصرفاته الذاتية ، كما فعلت شعوب أخرى ، ولكن وقوفه موقف العداء من الشعب هو الأمر الذي ما كان في المستطاع احتماله .

المخالفات الدستورية

ولسنا نعترض ان نعرض بإسهاب لامتهانه الحياة الشعبية فذلك واضح مما سطرناه من قبل ، ولكننا نود هنا أن نلخص هذه المخالفات على سبيل المثال لا الحصر .

(١) تعيين كبار موظفي القصر بأمر ملكي دون الرجوع إلى الوزارة صاحبة الشأن ، كما فعل لمناسبة تعيين علي ماهر وإبراهيم عبد الهادي وحسين سرى وحافظ عفيفي ، في رئاسة الديوان الملكي .

(٢) إقالة وزارات تتمتع بثقة الأغلبية البرلمانية ، فأقال النحاس في أوائل عهد اعتلائه العرش ، وأعفاه من الحكم عقب حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ .
وأكثر من هذا اتخذ لنفسه صفة لا يعترف بها الدستور فأورد أسباب الإقالة وجعل نفسه حكما ورقيا .

(٣) أمر بعض رؤساء الوزارات بالاستقالة ، فخرج محمد محمود بناء على تكليف أبلغه إياه سعيد ذو الفقار ، وتوجه حيدر بعدم منتصف الليل ليطلب إلى إبراهيم عبد الهادي أن يغادر كرسي الحكم لأن تلك

هى إرادة .. مولاه ! ، وأخرج على ماهر حتى استقال (١٩٥٢) .
(٤) هو المسئول الأول عن قيام الوزارات غير الشعبية التى حاولت أن تحكم البلاد بالحديد والنار ، سواء عن طريق الأحكام العرفية أو التشريعات الرجعية .

(٥) التدخل فى تعيين كبار الموظفين وبخاصة فى وظائف السلك السياسى .

(٦) الإسراف فى منح الرتب والنياشين لغير سبب يتصل بالجزاء عن خدمة عامة وكان له غرض آخر هو اتخاذ الألقاب لخلق طبقة تدين له بالفضل وتناصره .

(٧) التدخل فى أعمال السلطة القضائية كما فعل أثناء تحقيقات النيابة فى فضائح الأسلحة والدخائر الفاسدة .

(٨) مطالبته باتخاذ كافة الاجراءات لتكليم الصحافة ، فأوعز بإلغاء مجلس الدولة ، ثم بإصدار تشريعات الصحافة .

(٩) التدخل فى اختيار أعضاء مجلس الشيوخ المعينين أكثر من مرة ، بل إنه السبب فى إخراج المعارضين من المجلس على أثر الاستجواب الذى تقدم به مصطفى مرعى .

(١٠) الاعتراض على أسماء وزراء حين تقديمها إليه ، بدون أى داع من المصلحة العامة .

الخطأ القومية

أما أخطاؤه فى حق القضايا الوطنية فنذكر منها :

- (١) موقفه وموقف بعض أصفیائه خلال الحرب مما أدى إلى ذلك العدوان على كرامة البلد ممثلاً في انذار ٤ فبراير حتى طالبت بعض الصحف الأجنبية بتقدمه إلى المحكمة على أنه مجرم حرب مما أشرنا إليه من قبل .
- (٢) إصراره على «لقب مصر والسودان» وهذا كل ما كان يفهمه من معنى الوحدة بين البلدين ؛ ولم يحاول أن يحل الأمر برضاء أهل السودان .
- (٣) تدخله الخفي الذي أدى إلى إعلان الحرب في فلسطين وما أعقب ذلك من هزيمة .
- (٤) طعنه الحركة الوطنية بعد إلغاء المعاهدة ، بتعيين حافظ عفيفي للديوان وعبد الفتاح عمرو مستشاراً له في الشؤون الخارجية بالرغم من وجود وزير الخارجية . ومن یدی فرما يسفر التحقيق عن نوع من المسؤولية في حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير الماضي .
- (٥) تخبطه في السياسة العربية مما أدى إلى فشلها ، بل إنه المسئول عن الصراع الذي كان ناشباً في صفوف دول الجامعة حتى كنا نرى أنفسنا أمام معسكرين متعارضين (١) .

هيئات الخاصة

أما تصرفاته الخاصة فتلمسها في الجشع الذي استولى عليه من ناحية الأموال فعمل على اقتنائها وتهريب بعضها إلى الخارج . ومما يلفت النظر أن هذه

(١) أشار الأستاذ أحمد بهاء الدين إلى الحملة التي دبرها الملك السابق في الصحف ضد وزير خارجية باكستان ، حين راح الشيخ حسين مخلوف يلقي التهم في وجه الرجل .

الظاهرة بدت واضحة جداً بعد انذار ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فكأنه كان يتوقع يوماً ألا يبقى فيه على العرش . وأخذ يستولى على الكثير من أراضى الدولة ويتنظر على أراضى الأوقاف الخيرية بغير وجه حق ، ويشتري الأسهم والأوراق المالية أو يجعلها إتاوة على الشركات . ونلقاها أيضاً فى حياة السهر والإسراف فى الملذات ولعب الميسر ، وكلها مساوئ بدت بارزة أثناء رحلاته فى الخارج .

ولسنا نود الإسهاب فى هذه النواحي فهى معروفة ووفتها الصحف ، كما حملها بدقة الأستاذ أحمد بهاء الدين فى كتابه « فاروق ملكاً » ؛ ولكننا نقول إن هذه الحياة هوت بسمعة فى نظر الشعب ، بل وبسمعة الملكية ذاتها . لقد كان من حسنات بعض الكتاب الذين مهدوا للشورى الفرنسية أنهم بكشفهم عن فضائح القصور والإشراف وطبقة كبار رجال الدين ، أسقطوا هبة تلك العناصر فى نظر الفرنسيين . ولكن فاروق بأعماله ، كان أقوى لساناً من أى كاتب ، لأنه لم يحاول حتى مجرد التستر وكأنه لم يسمع بالحديث المأثور « إذا بليت فاستتروا » .

هل ارتكب جرائم ؟

ولقد أوردت الصحف أخيراً (النصرى والأهرام) حقائق عن مقتل حسن البنا وعبد القادر طه ، ومنها يمكن أن نعرف أن الرجل اشترك فى ذلك بطريق التحريض . فإذا أثبت التحقيق صحة تلك الوقائع ، فإن التحريض على ارتكاب أمثال هذه الكبائر يضاف إلى حسابه المدين (بلغة علم المحاسبة) ولكننا لا نريد أن نقطع برأى فى الموضوع حتى تتم المحاكمة ... أعنى محاكمة مرتكبي الجرائم المباشرين .

الفصل الثالث عشر

الضباط الأحرار

يبدو أن بعض الأرقام تكتسب أهمية نظراً لارتباطها بأحداث تاريخية ضخمة . ففي الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ توجه نفر قليل من زعماء مصر إلى العميد البريطاني يطالبون بحرية بلادهم واستقلالها . ولما بدأت ثورة الجيش في يولييه من عام ١٩٥٢ لعبت الكتيبة الثالثة عشر مشاة دوراً خطيراً سيظل موضع التسجيل في التاريخ . ونزل فاروق عن عرشه وغادر البلاد في اليوم السادس والعشرين وهو ضعف الرقم المشار إليه . والحق « لست أدري أية صدفة هذه التي جعلت موضوع « الضباط الأحرار » يشغل الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب !

جماعة الضباط الأحرار

على أثر دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية ، ولما بدأت عمليات المحور العسكرية على حدود مصر الغربية تتخذ طابع التهديد الجدى ، ذاع أن الإنجليز يزعمون نزع السلاح من القوات المصرية ، الأمر الذى أثار موجة من الاستياء ، لأنه تدخل لا مبرر له ودليل على عدم ثقة القوم بالشرف الوطنى ، وهنا تجمع لفيف من الضباط الشبان فى الجيش المصرى وتعاهدوا فيما بينهم أن يقاوموا أى إجراء من هذا القبيل ولولا القوة . وكان لهذا العزم الوطيد أثره ولم يتحقق شئ مما ذاع .

وفي ٤ فبراير عام ١٩٤٢ وقع الحادث المعروف من حيث تقديم انذار معين إلى الملك ومحاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية ، فثارت ثورة الضباط المصريين لما عدوه امتها لكرامة بلادهم وعدوانا على استقلالها وسيادتها . إنهم لم ينظروا إلى الأمر على أنه خاص بالملك ، وإنما كانت نظرهم إليه قومية وطنية تماما مع ملاحظة أن مساوىء الملك في ذلك الحين لم تكن قد وضحت بعد . وأبليت القوات المصرية بلاء حسنا خلال الحرب ضمن النطاق المرسوم ، وكان المفروض أن تحصل مصر على جزاء عادل يتناسب مع مدى ما أسهمت به مصر في مجهود الحلفاء الحربى وتحقيق نصرهم النهائى . فلما وضعت الحرب أوزارها تنكر الإنجليز لمصر ، وأبوا الجلاء عن أرضها المقدسة ، فكان ذلك الموقف المتسم بانسكار الجميل عاملا في زيادة اشتعال نار السخط في أوساط الجيش كما كان الحال بالنسبة إلى الشعب .

وهكذا نرى أن الحركة الثورية في الجيش كانت وطنية بحثة هدفها تحطيم الاستعمار ، وإن كان من أسبابها أيضا الفساد الذى شهدته البلاد في الداخل خلال الحرب ، وبعض التصرفات غير الدستورية التى أقدم عليها القصر ، وعدم الاهتمام الواجب بتسليح الجيش تسليحا وافيا . أما متى بدأت هذه فإننا نستطيع القول على وجه التحديد على أن ذلك كان في عام ١٩٤٣ ، ومنذ ذلك التاريخ عظم نشاطها ، وزاد أنصارها ، وتكون الكثير من الشعب التى انضم اليها الأحرار الساخطون من الضباط . وفي سنة ١٩٤٥ بدأت تظهر المنشورات الأولى ومن أهمها منشور عنوانه « الجيش ينحدر » ، وكان هجوما عنيفا على الملك والاستعمار . وكان القائمون بالأمر من الضباط ذوى الرتب الصغيرة ، ولكن يلاحظ أن الحركة أصابتها انكساة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ إذ قبض على قادتها نتيجة خيانة أحد رجالها من الصولات .

وظلت حركة السخط تسير في طريق النمو المطرد ، وزاد من حدتها ما حدث

في فلسطين من اشتداد ساعد اليهود تم صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيمها ، بحيث بدا في الأفق أن قيام دولة اسرائيل باثأمرأ مفروغا منه . خاصة وقد أعلنت بريطانيا عن عزمها على الجلاء عن ذلك القطر العربي ، وضربت لذلك أجلا في مايو ١٩٤٨ .

ولقد أثارت تلك المؤامرة عاصفة من السخط في العالم العربي عامة وفي مصر خاصة ، وبدا وضحا أن الدول العربية قد اعترمت أن تبعث بجيوشها إلى فلسطين فور جلاء الانجليز لتعيد ذلك القطر إلى أهله الشرعيين ولتحول دون قيام دولة صهيونية . وأدى ذلك إلى تأجيج نار الحماس في صفوف الجيش المصري وبخاصة ضباطه ، وكانت النار تزداد اشتعالا كلما داموعد التدخل العسكري . ولم يساور ضباطنا شك في أن حكومتهم قد أعدت للأمر عدته .

وفي منتصف مايو من عام ١٩٤٨ زحفت القوات المصرية وروحها المعنوية عالية جداً وأحرزت طائفة من الانتصارات كان لها أكبر الصدى في العالم أجمع ... لقد أثبت الجندي المصري ، ايا كانت درجته او رتبته ، مبلغ كفايته وجلده وشجاعته ، إذ يدافع عن قضية يؤمن بعادتها .

ولكن ، سرعان ما تكشف لأبنائنا أنهم ضحية مؤامرة خطيرة قوامها الجهل والخيانة . فالقادة الكبار الذين اخذوا على عاتقهم رسم الخطط الكفيلة بتحقيق النصر ، كانوا يديرون المعركة من مكاتبهم الوثيرة في القاهرة ، وبطريقة ارتجالية وليس فيها أبسط قدر من الدراية بالفنون الحربية . كانت الأوامر تصدر فلا يرى القواد والضباط الذين في الميدان بدأ من تنفيذها وهم يعلمون ما تنطوى عليه من أخطاء فادحة ؛ وكانت الأوامر تصدر تباعا ، كل منها يناقض الآخر ، ولا سبب لذلك غير الجهل والغرور ، وراحت الأرواح تصعد إلى السماء شاكية جهل أولى الأمر .

ومن الممكن أن يلتمس العذر للخطأ ، أما الحيانة فلا عذر لمن يرتكبها
عامداً متعمداً ضد وطنه وبني عشيرته . ولقد تفتحت عيون رجال القوات
المسلحة حين رأوا أن الأسلحة والذخائر التي بعثوا بها إليهم من القاهرة فاسدة
فكانوا يدخلون المعركة فيتساقطون أمام العدو ، لا لأنه أ أكثر منهم عدداً
أو عدة ، ولا أو فر ذكاء وشجاعة ، ولكن لأنه يملك السلاح الصالح وهم
أشبه بالعزل بل في حال أسوأ منه . لم يقتلهم العدو ، ولكن قتلهم أهل
السلطان ، قتلهم الخونة واللصوص والمرتشون من رجال القصر والجيش
وأشباههم ولم يقف الأمر عند حد الضباط بل كان الجنود أنفسهم ، على ما حدثنا
به صديق يقولون « خانونا يا أفندم »

وعادت القوات المصرية من الميدان لتسمع العالم يتحدث في شماتة عن هزيمتها
أمام بني إسرائيل ، وهكذا كان الجهل والحيانة عاملاً أهوى بسمعة الجندي
المصري لأول مرة في التاريخ . عاد الضباط الشبان والجنود وقد امتلأت
نفوسهم بالمرارة إذ رأوا زملائهم يتساقطون أمام أعينهم ، أفراداً وجماعات ،
لا لذنوب جنوه ولكن لأنهم كانوا ضحية أحقر مؤامرة دبرها ملك ضد
جيشه ، وعاونوه في تنفيذها قوم ممن خلت نفوسهم من أى شئ يقال
له الضمير .

عادت القوات المصرية إلى الوطن لتجد العذر والحيانة واقفين لها بالمرصاد
فإذا بالمسؤولين يعملون على تفريقها وتشتيتها في أما كن متباعدة ونائية ، وإذا
بأعين الجواسيس تحيط بالأحرار تحاول أن تنفذ إلى أغوار نفوسهم لتعرف
ما يختبئ فيها من أسرار . وأكثر من هذا ، فتحت ستار الأحكام العرفية والرقابة
الصحفية ، امتدت يد الاعتقال إلى لفيف من الضباط ممن حامت حولهم الشبهات .
وهكذا كان الحال كأنما أحست الحيانة أن يد العدالة تقترب من عنقها لتفصله

عن جسدها . ولقد حدثنا من ثقی فی صدق روايته أن رئيس الوزراء في ذلك العهد استدعى إليه ضابطا من الناقمين (وهو شاب في سنه وحماسه وإن أبيض شعره لهول مارأى من آثار الخيانة في فلسطين) وظل يستجوبه ساعات طوالا في مكتبه عساه أن يعرف منه بعض المعلومات فلم يفز منه بطائل ، واضطر أن يوحى إليه بالانصراف بعد أن شيعه بما يليق في مثل هذا المقام من التهديد والوعيد .

هكذا كانت مأساة فلسطين ، ولكن لعل ضارة نافعة ، ذلك ان هذه النفوس الكريمة عادت من الميدان وقد تحدت امامها أهداف آخر ، فلا بد من تطهير الجيش من قيادته الفاشلة والخائنة ، ثم إعادة تنظيمه والعمل على إعداد طبقا لأحدث الأساليب . ولا بد من تطهير البلاد من الطغيان ممثلا في الأحكام العرفية وعدم احترام الدستور ومن الفساد الذي طغى على الحياة العامة السياسية ومكافحة الاستعمار .

وأهم من هذا لا بد من القضاء على ذلك العهد كله وعلى رأسه الملك . ان مأساة فلسطين قررت مصير فاروق .

راح بعض الضباط يقومون باتصالات فردية ، ويبثون الدعوة خفية ويحاولون اجتذاب وكسب أكبر عدد ممكن من الأنصار إلى القضايا التي يؤمنون بها ؛ وما كان في وسعهم أن يفعلوا أكثر من ذلك بسبب الإرهاب الذي كان سائدا في البلاد . لقد كانت تلك محاولة لإعادة تنظيم الحركة ولكن بدا أن ذلك أصعب من التنظيم نفسه . وأخذت المنشورات تصدر تباعا حين أثارت الصحف وفي مقدمتها « روزاليوسف » موضوع الأسلحة الفاسدة .

وأخيراً ألغيت الأحكام العرفية ، ولم يمض قليل حتى تكونت لجنة مركزية

من خمسة أعضاء (زيدوا إلى تسعة فيما بعد) واتخذت لنفسها اسم « الضباط الأحرار » وقام كل منهم بعمليات الاتصال الفردى مع الضباط الشبان ممن هم موضع الثقة والاطمئنان ، مع اصطناع السرية التامة ، وبدأت تتكون شعب صغيرة في الوحدات ، وكل شعبة تحاول أداء دورها في إشاعة الوعي ونشر الدعوة ويلاحظ أن تكوين اللجنة كانت خطوة عظيمة لأن مؤسسيها من الضباط من رتبة صاغ وبكباشى أى أن لهم نفوذهم على الأورط ، ولهذا سرعان ما انحاز اليهم الضباط الآخرون ممن ساهموا من قبل في إشاعة السخط وإن كانوا من رتبة يوزباشى وما دونها .

وسرعان ما وضع للجنة أنه من الضروري الالتجاء إلى أسلوب جديد . إن اسم « الضباط الأحرار » صار معروفاً ، ولكن الكثيرين لم يكونوا على إلمام كاف بأغراضها وأهدافها ، وإذن لا بد من الدعاية المنظمة ، كما تفعل الجمعيات والخلايا السرية .

وإذ استقر رأى على ذلك قامت الجماعة بطبع منشورات على آلة «الرونيو» وعلى وجهى الورقة ، نظراً لضآلة الموارد المالية . الحق ، لقد كان هؤلاء وأنصارهم ينفقون على ذلك الجهد المتشعب من جيوبهم الخاصة برغم قلة ما فيها . ولم تكن المنشورات ترسل إلى العسكريين فحسب ، بل كان يتسلمها الكثيرون من المدنيين المعروفين بأرائهم الحرة وميولهم الإصلاحية وسخطهم على الأوضاع القائمة بسبب تعفنها وفسادها . وكان أول منشور بعنوان « نداء وتحذير » واشتمل على المبادئ على تحقيق الكثير منها .

والحق ، لقد لعبت تلك الصحف السرية دوراً بالغ الأهمية والخطورة ، إذ عملت على نشر الدعوة في الجيش وتجميع السخط حول أهداف معينة ، كما أثارت اهتمام وتأييد الكثيرين من غير العسكريين . وأكثر من هذا .. لقد كان أصحابها يبعثون بها إلى ذوى السلطان ، يطالعونهم عن طريقها بآلام

الشعب والجيش ، ويحذرونهم عاقبة الطريق الذى ينحدرون إليه ، ولكن الفساد — مثل المستر هايد — كان قد فقد السيطرة على نفسه تماما وأخذ يسير قدما نحو النهاية المحتومة .

وامتازت المنشورات بالجرأة والصراحة فى القول والرأى ، وكلما زاد الطغيان والفساد إمعاناً فى الاستهتار ، زادت تلك الصفات بروزاً ، ومن أمثلة ذلك منشور بعنوان « الجيش يقول للملك فاروق .. لا » ، وكان ذلك لمناسبة ما جرى فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط .

ولم تكن المنشورات تصدر بصورة منتظمة ، وإنما كان صدورهما حسب المناسبات التى تشغل الأذهان . ومن مظاهر الحيلة والسرية أن العناوين التى على الخطابات المرسلة إلى أربابها كانت تكتب بخط يدل على أن كاتبها من أضعف الناس إلماما بفن الكتابة ، بل يخيل اليك أنه أقرب إلى الأميين منه إلى المتعلمين .

وأخذت الأيام تسير سراعاً ، وراحت المتناقضات تزداد عمقا ، ولم يعد من سبيل حلها سوى الثورة وهى الوسيلة الاجتماعية المعروفة فى التاريخ ، وفى الساعات الأولى من صباح ٢٣ يولييه أصبح ذلك الحل حقيقة واقعة .

ولقد شاءت الصدفة أن ألقى بعضا من الضباط فى عمل رسمى قبل الثورة بأيام . وحدث يوما أن التقينا بعد الظهر لمتابعة العمل ، فلاحظت على وجوههم وجوما عجيبا ، يصحبه نوع من السخط البالغ والعزم القاطع ، ذلك أن الأمر الخاص بحل مجلس إدارة نادى الضباط كان قد صدر فى اليوم ذاته . وسرعان ما دار الحديث حول الأحداث الجارية فى مصر وما تتصف به من فوضى وشذوذ .

ونجاة وإذا بأحدهم يوجه إلى سؤال لم أتوقعه ! : « ماذا ترى يكون موقف الدول لو حدثت ثورة كما تقول ؟ وهنا أجبت « إن الأمر متوقف على طابع هذه الثورة » وأدرك الزميل ما أقصد ، وإذا استزادني شرحا أخذت أوضح الأسباب التي تجعل تدخل أجنبي غير محتمل ، وهو ما لا يخرج في جملة عما أوردته في فصل سابق .

وانتهى العمل الرسمي وغادرت القاهرة إلى الاسكندرية ، وقد نسيت الحادث والحديث .. ثم حدثت الثورة ، ولم تمض أيام حتى قوبلت بمفاجأة أشد وقعا .. لقد كان محدثي ، وزملاء له من أعضاء القيادة العامة ! !

ولست في حل من ذكر أسماء قادة الحركة ولكني واثق من أمرين ، أولهما أنهم جميعا شباب مثقف ، مؤمن بمصر ، ومنكر لذاته . وثانيهما أنهم يعرفون أن نجاح ثورتهم راجع إلى المساهمة الكاملة التي قدمها الضباط من كافة الرتب ؛ وكذلك الجنود ، وإلى التأييد الشامل من الشعب .. أذكر أنني قلت لبعضهم يوما .. أنكم أبطال ، فأجابوا .. لسنا نحن فقط ، بل هناك زملاؤنا جميعا من ضباط وجنود في الجيش »

ولماذا ؟ لأن هذا الجيش لم يأت من الفراغ ، ولكنه جزء من مصر .. ضباطه وصولاته وجنوده .

وإن الذي يتابع تطور حركة الثورة في الجيش ليرى بوضوح أنها كانت متمشية مع تطور الوعي الساخط في الشعب ، ومن هنا كان أول منشور صدر عام ١٩٤٥ مثل آخر منشور طبع سنة ١٩٥٢ صورة معبرة عن آلام الشعب وآماله وأهدافه . . .

افصل الرابع عشر دستور الثورة

وإذ فرغنا من عرض مقدمات الثورة ، وبيان العوامل التي جعلت منها ضرورة اجتماعية حتى يتسنى للمجتمع المصري أن يواصل سيره المتقدم ، نرى لزوما علينا أن نلخص الأهداف الرئيسية التي توخت تحقيقها ، وهنا نعود إلى وثائق الثورة وفي مقدمتها المنشورات التي كان يصدرها «الضباط الأحرار» (١) فنورد منها تلك الفقرات والأجزاء التي يمكن أن يتسكون منها دستور الثورة .

(١) انقلاب جبريد

لم تسكد تتألف وزارة نجيب الهلالي الأولى حتى صدر المنشور التالي :
« توالى مؤامرات الاستعمار الأنجلو أمريكي في الفترة الأخيرة في مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار في القنال إلى مشاكل داخلية في القاهرة . فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعي الاستعماري وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية في البلاد حتى كادت أن تصل مصر إلى حقوقها كاملة دبر الاستعمار وأذنا به انقلاب ٢٦ يناير الماضي ، وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد . وكان الاستعمار والخنونة المصريون يأملون كثيراً من على ماهر

(١) نكتفي بها لسبب ضيق الحيز ، وإن كنا نعلم أن المنشورات التي صدرت من قبل كانت تشتمل على الغايات والأهداف ذاتها .

التسليم تسليماً كاملاً بمطالبهم ، بقبول الحلف الرابع وحل البرلمان واعتقال
آلاف الوطنيين واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تشكيلاً واسعاً بالشعب .
ولكن خاب رجائهم ولم يجبههم على ماهر إلى كل مطالبهم ، فكان لابد من
انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة وتحويل الحركة إلى
الداخل والقيام بحركة تطهير واسعة في البلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة
الاستعمار . وهكذا وصل الهلالى إلى الحكم بعد تدير سابق . . . وقد جاء
الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة وأن مهمتها الرئيسية هى التطهير
والقضاء على الفساد ، وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار ،
وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره .

إن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره ،
ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ولكننا لا يجب أن نتجه إلى ذلك إلا بعد
القضاء على الاستعمار ، وإن أى اتجاه إليه الآن يعد خيانة وطنية لا تغتفر .

أيها الضباط . . .

وجاء فى المنشور الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ :

« أيها الضباط .. إن حريتم رهينة بحرية الشعب فكافوا من أجل
الحرية فى كل مكان واعلموا أن الخونة من قادة الجيش هم الذين يعتمد عليهم
الاستعمار : استديروا الأعداء الوطن واجبروهم على احترام حريتنا وكرامتنا
ووطنيتنا التى استباحوها حراماً للدفاع عن مصالحهم .

يسقط الاستعمار

يسقط التحالف مع الاستعمار

يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعي في ظل الاستعمار
تسقط الامم العرفية .»

الى رئيسي أركان حرب الجيش

وهذا منشور بتاريخ ٧ أبريل ١٩٥٢ :

« إننا لسنا أداة هدم ولكننا ما نبغى إلا الإصلاح وتأكد أننا أول من
يساعدك . تقول ماذا يريدون ؟ وهذا ما نطالب به . .

إننا نطالب بإبعاد جميع الأذناب المعروفين أمثال محمد حسن وحلمى
حسين وغيرهم من التدخل في شئون الجيش فهم الذين وصلوا به إلى ما هو
فيه من انحلال .

. . . والعناية بتسليح الجيش ومستشفياته . . . ثم هل فكرت في إعفاء
الجيش من الأعمال البوليسية التي يقوم بها كأداة إرهاب للشعب حتى يتفرغ
لواجبه الرئيسي وهو الدفاع عن الشعب ضد أعداء الوطن » .
ومن المطالب أيضا في ذلك المنشور إبعاد « حسين سرى عامر » .

طريد العمالة يرأس عصابتة قتل

وهذا المنشور الصادر بتاريخ ٨ إبريل ١٩٥٢ يتهم مرتضى المراغى بالتستر
على حسين سرى عامر قاتل عبد القادر طه . كما أن المراغى وهو وزير الحربية
يتلقى تقارير من البوليس السياسى عن الجيش ، وعن طريقها يبت في أمور
الجيش . ثم تحدث المنشور بعد ذلك عن العبث بقضية إحراق الخزن
بوادى خوف .

عمر الإرهاب يسود الجيش

وهذا عنوان منشور آخر :

« منذ أكثر من شهرين تسود مصر موجة من الإرهاب شملت كل شيء .
فالحرية الشخصية قد انعدمت ، والصحافة الحرة قد صودرت ، والمعتقلات قد
فتحت أبوابها على مصاريحها لضم خيرة المناضلين الوطنيين من كل هيئة ولون
واستقبلت خمسة آلاف شخص لاجريرة لهم إلا الكفاح من أجل قضية الوادي
ولم ينج الجيش من تلك الموجة الطاغية فللوطنيين من رجال الجيش نصيبهم
من الجزاء أيضا وليس هذا الجزاء سوى الحبس .

محمد حيدر

أربعين سنة في خدمة الاستعمار

منشور بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٥٢ :

« ... وهو المسئول الأول عن مأساة فلسطين . أليس هو أحد الذين
زجوا بالجيش المصرى فى حرب فلسطين مع علمه بعدم استعدادنا لذلك خدمة
للاستعمار البريطانى لتصرف البلاد بتلك القضية عن قضيتها الوطنية وصراعها
ضد الإنجليز ولتظهر أمام العالم بمظهر العاجز غير القادر على الدفاع عن بلاده
أليس هو الذى تستر على كبار قواده فى سرقاتهم وشرائهم للأسلحة التالفة
والدخائر الفاسدة ؟ ومن يوم أن تولى حيدر أمر الجيش ثم قائداً للقوات
المسلحة تدهورت حالة الجيش » .

ذكرى يوم ١١ يوليو

ونقرأ فى المنشور ذاته :

« وافق يوم ١١ يوليو الماضى الذكرى المؤلمة التى لا ينساها مصرى وهى

ضرب المستعمرين الإنجليز للأسكندرية .. لقد مر ذلك اليوم في ظل الأحكام
العرفية وكانت مصر عبارة عن سجن كبير .
وقد أعلنت حكومة سرى حالة الطوارئ ومنعت الصحافة عن الكتابة
في ذلك الموضوع .

« لقد قال الشعب كلمته ياسرى وقال الضباط الأحرار كلمتهم المتفقة مع كلمة
الشعب بالأمفاوضة ولا تحالف ولا دفاع ولا كتلة استعمارية ، بل هى الحرية كل
الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص والحياد الصريح والكفاح المسلح » .

مؤامرة كبرى ضد المصانع الحربية

(٢ يونيه ١٩٥٢)

فتحتها تكية للمحاسبين والأصدقاء وطرد ضباط الجيش منها

- انتهت المحاولات التى دبرها أعوان الاستعمار وأذنا به إلى القضاء على
مشروع المصانع الحربية المصرية فقد تقرر أن تكون إدارة وبذلك تفتح
أبواب الترق للمحاسبين والأصهار وطرد منها ضباط رغم البعثات التى قضاها فى
الخارج ونظرة واحدة إلى هذه المصانع نرى أن أعوان الاستعمار نجحوا فى هدمها .
— لم يتم إنشاء مصنع من المصانع الحربية حتى الآن ولا زالت آلات مصنع تعبئة
ذخيرة الأسلحة الصغيرة ملقاة فى إحدى المغارات حتى الآن غير صالحة للعمل .
— منذ عام أو أكثر بدأت اللجان المعهودة فى دراسة مشروع مصنع للأسلحة
الصغيرة ولا زالت الأوراق نائمة حتى الآن ؛ وقد قامت إسرائيل بشراء
مصنع مماثل له من تسعة شهور وبدأ الإنتاج فى الشهر الماضى .
— تنتج مصانع إسرائيل التى أنشأتها بعد الحرب الفلسطينية الأسلحة الثقيلة

والصغيرة بكل أنواعها والقنابل اليدوية وتقوم بتجميع السيارات وأنشأت جيشاً قويا به وحدات كاملة من جنود المظلات ، أما في مصر فقد نجح أعوان الاستعمار والخنونة في الوصول بنا إلى ما وصلنا إليه من الفوضى والاخلال .

من بيانات الثورة

والآن نعود إلى تلك البيانات التي أصدرتها الثورة أثر نشوبها فانها كذلك تلقى ضوءاً كافياً على الأهداف التي يراد تحقيقها .

ففي صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سمع الناس هذه العبارات يوجهها إليهم اللواء أركان الحرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون المغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين » .

وقالت القيادة في بيانها الذي أذاعته في اليوم التالي :

« إننا ننشد الإصلاح والتطهير في الجيش ومرافق البلاد ورفع لواء الدستور ... إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن هديكم وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم » .

وقالت في أمرها اليومي الأول إن حركة الجيش تهدف إلى التطهير في كل مكان وكل مرفق وتتبع الفساد أينما وجد وأينما حل ، وترمي إلى احترام الدستور وإعادة الحياة الدستورية السليمة وإطلاق الحريات العامة التي طال حبسها عن الشعب حتى يستطيع التعبير عن رأيه والاشتراك بحكم نفسه بنفسه .

بيان خامس

في نفس الليلة التي أذاع فيها رئيس الوزراء على ماهر بيانته عن الأحوال الداخلية وكانت الشائعات أخذت تتردد عن حل الأحزاب وتجميد قيام نظام الدكتاتورية ، بادرت القيادة العامة في ساعة متأخرة إلى إصدار البيان الحاسم التالي وجاء فيه :

« تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة أن حركة الجيش التي بدأها وأعلنها حربا على الفساد لابد أن تحقق هذا الغرض .

وتعد الشعب وعداً صريحاً قاطعاً أنه لن يقف أى عائق في سبيل تحقيق حياة دستورية سليمة .

ولقد تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى الانتخابات في شهر فبراير لإعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير صفوفها تطهير كاملاً شاملاً لتنعم البلاد في ظل الدستور بحكم نيابى سليم .

ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة وأول هذه المشروعات تحديد الملكية الزراعية لتقرب الفوارق الشاسعة بين الطبقات مستوى الفلاح .

« وقد طلبت القيادة العامة عدم الالتجاء للضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الدخان التي يقع عبئها على الفقير قبل الغنى ... » .

تلك طائفة متنوعة من مقتطفات اقتبسناها من منشورات الضباط الأحرار وبيانات القيادة العامة للقوات المسلحة . ولا ريب أن أروع ما يلفت النظر فيها جميعاً الأخلاص الصادق لمصر في حاضرها ومستقبلها ، والإيمان العميق

بالشعب وبحقه في حياة طابعها الكرامة والعدالة ، والروح الديمقراطية التي تقوم على احترام الحريات ومبدأ سيادة الأمة ، والنزاهة التي تستنكر الفساد في أى مكان وعلى أية صورة . إنها في الواقع تعبير قوى عما كان الشعب يشكو ويتألم منه ، وعما يستهدف من استقلال وحرية وعدالة وكرامة . ومن هنا يتضح لنا صدق ما أوردنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب أن ما حدث يوم ٢٣ يوليه لم يكن حركة جيش ، وإنما هو ثورة شعب وجيش ، وهما وحدة متماسكة ، أو هكذا ينبغي أن يكون الأمر كذلك .

والآن ، وقبل أن نختم هذا الفصل الأخير نحاول أن نلخص دستور الثورة من واقع تلك الوثائق الرسمية من منشورات وبيانات .

الاهداف الخارجية

من الطبيعي ، والقائمون بالثورة ، من الشعب ، أن ينصب اهتمامهم الأكبر على ما يتصل بالقضايا الوطنية وكيان البلاد السياسى في المعترك الدولى ؟ وقد عبروا عن ذلك بكل صراحة وقوة وجلاء .

الحرية والاستقلال

حين نقرأ هذه العبارات « يسقط الاستعمار » ، « الحرية كل الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص » ، نعرف أن الهدف الأول للثورة هو تحرير مصر تحريرا كاملا لتنبوأ مكانها الطبيعي بين أسرة الأمم المستقلة ذات السيادة . ولا ريب أن هذا لا يمكن أن يتحقق مطلقا إلا بالجلاء غير المقيّد بشرط وفي هذا المعنى نقرأ في إحدى المنشورات إنه « لا تحالف ولا دفاع » . ولقد أوضح رئيس الحكومة ، اللواء محمد نجيب ، كيف أن الاستقلال أساسه

الجلاء ، فقال في رده على تصريح لوزير الحرية البريطاني إنه لن يتم الاستقلال الكامل إلا إذا جلا آخر جندي أجنبي عن البلاد . ولكي يسقط حجة الاستعمار بشأن حماية قناة السويس ، قال في حديث له مع وكالة أنباء أجنبية إن الجيش المصري وحده هو الذي يتولى الدفاع عن هذه المنطقة .

ومن هذا نخلص أن الثورة تؤمن بحق مصر المطلق في الحرية والاستقلال بمعناها الصحيح ، وهذا لا يتأتى إلا بالشروط الآتية :

- ١ - جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية .
- ٢ - رفض التحالف الإيجباري والأبدى كما فرضته معاهدة ١٩٣٦ الملقاة مثلاً ، لأن القسر في مثل هذا الأمر ينطوي على انتقاص من حرية مصر واستقلالها وسيادتها .

٣ - عدم الدخول في الدفاع المشترك مع الاستعمار لأن جيش مصر وحده هو الذي له حق الدفاع عن البلاد ، وهو قادر على ذلك .
وهنا نتساءل : كيف يتحقق الاستقلال إذا فرض الاستعمار النزول على حكم الواقع ؟ والجواب نلقاه في العبارة التالية من المنشور الذي عنوانه (أيها الضباط) :
« استديروا لأعداء الوطن واجبروهم على احترام حريتنا وكرامتنا ووطنيتنا » .

رفض الاستعمارية :

رحب المنشور الصادر بعنوان « انقلاب جديد » بما أقدمت عليه حكومة مصر من رفض « الحلف الرباعي » ؛ وفي وثيقة أخرى نطالع العبارة التالية « لا تحالف ولا دفاع ولا كتلة استعمارية » ؛ كما نقرأ بتاريخ ٢٢ مارس الماضي « يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعي في ظل الاستعمار » .

فما الذى نفهمه من هذا كله ؟ نفهم أن الثورة تنظر إلى مشروعات التكتل على أنها من وحى الاستعمار ولا تستهدف إلا خدمته . فما اقترحته دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في أكتوبر من العام الماضى بشأن ما أسمته « القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط » معناه فى الواقع (١) :

١ — ربط مصر والبلاد العربية إلى معسكر معين لحماية لمصالحه ، وهنا يلاحظ أن ثلاثا من دوله هى التى تسيطر على اقتصاديات الأقليم (البترول مثلا) ولواحدة منها ، وهى بريطانيا ، قواعد فى العراق ومصر والأردن ؛ كما أن للولايات المتحدة قواعد فى ليبيا والمملكة العربية السعودية .

٢ — خلق احتلال دولى لمصر والعالم العربى ، فى الوقت الذى تكافح فيه هذه البلدان من أجل الخلاص من الاحتلال الفردى .

٣ — جرم مصر والبلاد العربية إلى صراع ليست هى المسئولة عن نشوبه ، بل إنها ضحيته ومواردها مطمع أطرافه .

٤ — تسخير موارد هذه المنطقة من بشرية ومادية للدفاع عن دول غربية عنها وتحول دون تحررها .

تنقية الضمان الجماعى :

سبق أن أوردنا عبارة « يسقط ... الضمان الجماعى فى ظل الاستعمار » ، والمقصود به « معاهدة الدفاع المشترك » بين البلاد العربية . ومنظمو الثورة يرحبون بالضمان العربى ولكن بشرط ألا يكون فى ظل الاستعمار . وهذه

(١) ناقشنا هذه الأحلاف كلها فى كتابينا « مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط » ،

عبارة على أكبر جانب من الأهمية ، ذلك أنه إذا أريد أن يكون هذا الضمان أداة فعالة لخدمة الشعوب العربية فيجب العمل على أن تتحرر بلاد مثل مصر والعراق والأردن من الاحتلال والقواعد الأجنبية ، مما فرض عليها فرضاً في السنوات الماضية . وإذن فالضمان العربي السليم أساسه « الحرية كل الحرية والاستقلال كاملاً غير منقوص » .

الحياة الصريح :

لقد كانت هذه دعوة الشعب دائماً إذ لا ناقة له ولا جمل في نزاع ضخم ليس هو السبب فيه ، وإن راح ضحيته . واستجاب دعاة الثورة إلى ذلك فقالوا في ذكرى ١١ يولييه إن كلمة الضباط الأحرار المتفقة مع كلمة الشعب تشمل على « الحياة الصريح » . وهنا نحب أن يفهم مدلول هذه العبارة على حقيقتها .. إنها لا تقصد أن تقف موقفاً سلبياً ، ذلك أن لنا مصالحنا ، ونحن عضو في هيئة الأمم المتحدة ؛ ومن الطبيعي أن نهب جميعاً ، من مدنيين وعسكريين ، للدفاع عن أراضينا إذا ما تعرضت لأي عدوان . ولكن معنى « الحياة » هو الاستقلال في السياسة الخارجية فنكيفها طبقاً للظروف وعلى ضوء مصلحة البلاد ؛ وهذا ما اتخذته الهند مثلاً مبدأ لها وما تسير عليه اليوم . وهذا « الاستقلال » يتفق تماماً مع ما للدولة من السيادة و « حرية التصرف » . ولو أن هذه السياسة سارت عليها دول عدة متقاربة ومتجانسة لكانت خدمة جليلة للسلام العالمي الذي يهدف إلى قيام ميثاق الأمم المتحدة .

ولهذا ذكرت جريدة المصري في عددها الصادر بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أن الهند وإندونيسيا وباكستان ترمي إلى خلق ما يشبه جبهة متحدة

في أهدافها لإرغام الدول الكبرى على احترام هذه الأهداف ، وبحيث لا تشترك على أية صورة في محالفات أو اتفاقيات تربطها بطرف أو آخر .

فاستقلال السياسة الخارجية هو ما ينبغي أن نفهمه عن عبارة « الحياد الصريح » التي اتفقت عليها كلمة الشعب والضباط الأحرار .

الأهداف الداخلية

العدالة الاجتماعية :

كنا نتحدث إلى بعض قادة الثورة عما إذا كانت لها أهداف اقتصادية واجتماعية ، فكان الجواب « نعم ، وإنها لتتجسد في تحقيق العدالة الاجتماعية » . وفي البيان الحاسم الذي أذاعته القيادة العامة على أثر إلقاء على ماهر لبيانه ، قالت « ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة وأول هذه المشروعات تحديد الملكية الزراعية .. »

والذي يتابع ما كتبناه توضيحا لعوامل الثورة لابد وأن يلمس أن أكبر ما كانت مصر ساخطة عليه تجلج في الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية ؛ ومن هنا نفهم لماذا كان أول تشريع حاسم تقدم به الجيش هو تحديد الملكية الزراعية ، وهو ما كان لنا شرف الاتصال ببعض مراحلها ، منذ أن بدأ التفكير فيه يتبلور كي يدخل في مرحلة التحقيق .

وما من شك أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب التخفيف عن عائق الطبقات الوسطى والفقيرة ، ولهذا نهت القيادة إلى ضرورة الابتعاد عن

سياسة الإسراف في فرض الضرائب غير المباشرة ، كما أصدرت حكومة اللواء محمد نجيب قانوناً يقضى بخفض إيجارات المساكن بنسبة ١٥٪. وفضلاً عن هذا قامت بحملة واسعة النطاق منذ أوائل أكتوبر لخفض الأسعار بصورة واضحة ، وهذا بالإضافة إلى تنظيم الإيجارات الزراعية .

وعلى أثر نجاح الثورة صدرت تشريعات ضرائبية لها أثرها وهي :

- ١ — زيادة الأرباح التجارية والصناعية إلى ١٧٪.
- ٢ — تعديل الضريبة على الإيراد العام برفع فئاتها على الدخول الكبيرة
- ٣ — فرض الضريبة على إجمالى التركات بحد أقصى قدره ٤٠٪؛ والذى نؤكد أنه هذا التعديل الخطير ، وقد سبق لنا أن نادينا به في مقالاتنا وطالبنا به في كتابنا « النظام الاشتراكي » ، كان مصدره القيادة العامة للقوات المسلحة ، حتى في تعيين الحد الأقصى للسعر على إجمالى التركة .

واليوم تدرس وزارة الشؤون الاجتماعية تشريعات العمل قصد تعديلها بما يحقق جانباً من مطالب الطبقة العاملة (١) .

القضاء على الفساد :

أعلن منظمو الثورة قبل وبعد قيامها أن من أغراضهم الكبرى الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره .. ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ . ولما استقرت الثورة بدأت عملية تطهير الأحزاب والأداة الحكومية ؛ وفيما يختص بالآخيرة تألفت « لجان التطهير » . وهنا فارق كبيرين عهدين ، فالتطهير عند

(١) لم تصدر هذه التشريعات إلى حين كتابة هذه السطور ، ولذلك لا يتسنى

الهلالي كان الهدف منه ناحية سياسية معينة ، فضلا عن صرف الأنظار عن القضية الوطنية . أما في عهد الثورة فالتطهير شامل يقصد به الإصلاح . وهنا لنا ملاحظة نلفت إليها النظر . إنه لا يكفي أن نطهر الأداة الحكومية من المفسدين والمرتشين والخنونة ومستغلي نفوذ وظائفهم .

فالواقع أن الموظف يصبح فاسداً أو يتمكن من الإفساد واستغلال مركزه لأن نظام الأداة الحكومية نفسه فاسد وعتيق . ومن هنا نرى لزوماً العمل على إصلاح الجهاز الحكومي على الأسس التالية :

١ — تحقيق المسؤولية الفردية للموظف .

٢ — توفير عناصر الكفاية والسرعة والدقة في أداء الأعمال .

٣ — نظام اللامركزية .

فإذ لم نفعل ذلك وأبقينا الأداة الحكومية على نظامها القديم ، فإن المساوىء التي نشكو منها يمكن أن تعود كما كانت . إن العيب ليس في الأفراد وحدهم ، وإنما هو في الحقيقة في النظم البالية الفاسدة التي مازالت مصر تسير وفقاً لها .

إطوار الحريات :

لقد شاهد رجال الثورة كيف أصبحت مصر على حد تعبيرهم سجنًا كبيراً بفضل الأحكام العرفية ، ورأوا كيف فتحت المعتقلات والسجون أبوابها لتستقبل الوطنيين والأحرار المجاهدين ، ورأوا كيف امتدت إلى نفر منهم ومن إخوانهم يد الإرهاب والبطش ، وأدركوا كيف استغل سلاح الأحكام العرفية بعد ٢٦ يناير لتسديد ضربة عنيفة إلى الحركة الوطنية .

كل هذه النسكبات كانت على مرأى من أعينهم وتحز في نفوسهم ، ولهذا لانعجب أن نراهم يهتفون في حديثهم إلى الضباط بالجيش ، « تسقط الأحكام

العرفية» . الحق ، لقد كان أولئك الذين مهدوا للثورة على وعى سليم وعظيم إذ هتفوا بسقوطها ، ذلك أن الأحكام العرفية هي أول سلاح ماض شحذته قوى الرجعية ، قبل اجتماع أول برلمان ، لتستخدمه فيما بعد للبطش بالعناصر الوطنية والحررة . وإذن فمن الأهداف الكبرى للثورة إطلاق الحريات للشعب ولا يكون هذا إلا بالوسائل التالية :

- ١ — إلغاء الأحكام العرفية .
- ٢ — زوال الرقابة على المطبوعات والمراسلات (وقد بادرت الثورة إلى ذلك) .
- ٣ — تحطيم جهاز البوليس السياسى (وألغته وزارة الثورة الأولى) .
- ٤ — إطلاق سراح المعتقلين (وقد تم ذلك بالنسبة إلى الغالبية العظمى منهم) .
- ٥ — العفو عن المسجونين السياسيين (وإن كنا نفضل عدم استعمال كلمة العفو ، لأن ما سجن من أجله هؤلاء الأفراد لا يختلف عن الثورة وما فعلته) وقد صدر قانون فى هذا الشأن .
- ٦ — إلغاء التشريعات الرجعية التى صدرت فى العهود الماضية ولا ريب أن هذا الإلغاء إنما يتمشى مع منطق الثورة . لقد صدرت تلك التشريعات من جانب أعداء الشعب ، ولكنها اليوم أصبحت غير ذات موضوع إزاء هذا الامتزاج بين الحكم والمحكومين .

اضرام الحياة الدستورية

فى أى عهد انتهكت الحريات والحرمات وفتحت المعتقلات وصودرت الصحف وأعلنت الأحكام العرفية ؟
فى أى عصر أعلنت حرب فلسطين وحدثت فضائح الأسلحة والخائن الفاسدة ؟

في أى وقت سددت الضربات إلى الحركة الوطنية وكفاح الشعب المسلح ؟
في أى زمان قفزت أحزاب القصر والاستعمار لتحكم البلاد ؟
الجواب واضح .. لقد حدث ذلك في الأوقات التى انتهك فيها الدستور
أو عطل أو أصابه الإلغاء التام .

لماذا امتازت الحياة العامة بعدم الاستقرار ؟
ولماذا تعثرت عمليات الإصلاح والنهوض بمرافق البلاد ؟
وكيف انتشرت مظاهر الفساد والمحسوية والرشوة ؟
وكيف خضعت مصر لحكم الخونة والمرتشين ؟
الجواب واضح ... لقد حدث ذلك بسبب عدم احترام الدستور .

وإذن فلا سبيل إلى كفاح ضد الاستعمار . أو إصلاح داخلي ، أو استقرار
للأمور ، إلا إزاعات الحياة الدستورية . ولسنا نذكر أن في الدستور ثغرات
وعيوباً ، فعلى البرلمان القادم الذى هو وليد الثورة أن يبادر إلى سد الثغرات
وتلاقي العيوب .

إن قيام الحياة الدستورية معناه ارتباط الحكم بالشعب فتتكون تلك
الجهة الموحدة التى تقف في وجه القوى المعادية من داخلية وخارجية .

ولقد طالب « الضباط الأحرار » في منشوراتهم بإعادة الحياة الدستورية
وأعلنت القيادة العامة في بياناتها أنها تهدف إلى ذلك وبأسرع وقت ؛ وهذه
كلها أمور طبيعية لا نعجب إطلاقاً لصدورها من قادة الثورة ، فهم من
الشعب صاحب السلطات .

ولكن هناك من الناس من يعارضون في هذا الأمر ولهم حججهم
التي يدلون بها ومنها : —

أولا - أن قانون الإصلاح الزراعى لم تبد نتائجها بعد من حيث تحرير أهل الريف حتى تكون إرادتهم واضحة فى الانتخابات .

ثانيا - أن الأحزاب مسئولة عن فساد العهد الماضى فهل يراد أن تعود إلى الحكم ثانية .

أما عن الأمر الأول فيبدو أن أصحابه لا يدركون قيمة التحرير النفسى الذى ترتب على مجرد صدر قانون الإصلاح الزراعى . ومع ذلك فلنرجع إلى التاريخ .. إن فرنسا لم تشهد برلمانا بعد وقف مجلس طبقات الأمة سنة ١٦١٤ ثم هيئت الثورة الفرنسية ودعى المجلس إلى الانعقاد فى مايو ١٧٨٩ أى بعد ١٧٥ عاما ، وألغيت امتيازات الأشراف والكنيسة وبدأت عملية توزيع أراضى كبار الملاك ، وكان أهل الريف الفرنسى على درجة كبيرة من الجهل ، والفقير . وفى سنة ١٧٩١ صدر الدستور الجديد (لأول مرة فى تاريخ البلاد) وبعد أسابيع أجريت الانتخابات فجاء برلمان جديد بكل معنى الكلمة وهذا البرلمان كان له أثر واضح فى تطور الثورة الفرنسية .

أما أن الأحزاب مسئولة فهذا ما قررناه بصورة كلية بالنسبة إلى بعضها ونسبية بشأن البعض الآخر . ولكن هذا الفساد مرده إلى :

(١) وجود الاقطاع

(٢) التحول الذى طرأ على الطبقة الوسطى القديمة

(٣) عيوب الدستور

(٤) استبداد القصر .

وقد زال الاقطاع ، واعتزل الملك ، وظهرت طبقة وسطى جديدة قوية ولها حلفاؤها من العمال والفلاحين ، ومن السهل ، بل من المؤكد ، أن

البرلمان القادم — المتولد عن الثورة — سيصلح مافى الدستور من عيوب .
وأكثر من هذا فقد حدث تغيير خطير فى قيادات الأحزاب القديمة
ومن المحقق أن الانتخابات القادمة ستسفر عن أشياء كثيرة ، كلها متفقة
مع روح الثورة .

إن إعادة الحياة الدستورية من أكبر أهداف الثورة ... ولماذا ؟ لأنها
الكفيلة بكفاح الأعداء فى الداخل والخارج والسير قدما بعملية الإصلاح ،
ومن هنا يكاد لا يخلو منشور للضباط الأحرار من التنويه بل التأكيد
بأهميتها ...

كلمة ختام

لقد فشلت ثورة ١٩١٩ فى الأجل الطويل إذ أحاط بها الاستعمار والإقطاع
ودعاة الحكم المطلق الممثل فى القصر .

فعلينا فى ثورتنا هذه أن نحذر الرأسمالية الاحتكارية ، وأصحاب نظريات
الحكم المطلق والمشروعات الاستعمارية البراقة التى تخفى أو تحاول أن تخفى
ماتيتها . وإنا واثقون أن ثورتنا واعية ، متنبهة وبالغة الحرص ...

ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً فى خدمة الوطن

« تم بحمد الله »

فهرس

صفحة

الإهداء

كلمة لا بد منها

الفصل الأول - ضربة القدر

» الثاني - هل كان احتمال تدخل أجنبي؟

» الثالث - ثورة جيش وشعب

» الرابع - العوامل الاقتصادية في الثورة

» الخامس - الثورة المضادة

» السادس - الثورة المضادة تبلغ الذروة

» السابع - تصفية الثورة بمعاهدة ١٩٣٦

» الثامن - ملك جديد

» التاسع - صراع القوى

» العاشر - نمو الطاقة الثورية وكفاح الشعب

» الحادى عشر - ازدياد الضغط الشعبي

» الثانى عشر - مسئولية فاروق

» الثالث عشر - الضباط الأحرار

» الرابع عشر - دستور الثورة

الد

الت

شم

أى

تو

الك

تا

ال

و

LIBRARY



1871-1872

1873-1874

1875-1876

1877-1878

1879-1880

DT
107.83
B295
1952